وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية– شتمة–

قسم العلوم الانسانية

شعبة التاريخ



الموضوع

التنافس الأوربي على المغرب الأقصى
(1880 -1912)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ معاصر

إعداد الطالبة: *الأستاذ المشرف:*

-فهيمة بوسليت -أسامة بقار

الموسم الجامعي: 2016/2015


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله وحده والشكر له سبحانه على نعمه التي لا تعد ولا تحصى أن تفضل عليا بالتوفيق لإنجاز هذا العمل، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الداعي إلى رضوانه وعلى آله وأصحابه وبعد :

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل ما ساعدني في إعداد هذا البحث، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف "**بقار أسامة**" الذي أكن له كل التقدير وأتوجه إليه بأسمى عبارات الشكر والعرفان على صبره وحسن تواضعه وأسأل الله أن يزيده بها رفعة، وعلى ما قدمه لي من توجيهات ونصائح قيمة طيلة هذا البحث المتواضع الذي أتمنى أن أكون قد وفقت في انجازه، والى كافة الأساتذة الأفاضل بقسم العلوم الإنسانية –شعبة التاريخ–

أشكر كل من صنع لي معروفا وكل من كان لي عونا في أحد الأيام، وكل من علمني حرفا وأسدى لي نصيحة.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة الموقرة التي أتعهد أمامها بالالتزام بكل توجيهاتها وانتقاداتها العلمية، والأخذ بنصائحها.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من قال فيهما الله تعالى "ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما، وقول لهما قول كريما"

إلى من علمتني النجاح والصبر

إلى من افتقدتها في مواجهة الصعاب

ولم تمهلها الدنيا لأرتوي من حنانها ... "**أمي**" رحمها الله تعالى وأسكنها فسيح جناتها وأسال من الله عز وجل أن يجعل قبرها روضة من رياض الجنة

وجمعها بالحبيب المصطفى عليه الصلاة والسلام في جنات الفردوس الأعلى اللهم ارحمها برحمتك يا أرحم الراحمين.

إلى كل من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشئ من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر "**أبي العزيز**"

إلى رفيق دربي في الحياة الذي كان عونا لي ووقف معي في نهاية مشواري الدراسي "**زوجي**" الذي ساعدني كثيرا وصبر معي، وأشكره على مواقفه النبيلة.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي "**إخوتي**"

إلى كل "**الزملاء والزميلات**"

إلى كل من تمنى لي النجاح ودعا لي بالتوفيق

إلى كل من سخرهم الله لي عونا وسندا

قائمة المختصرات:

تح: تحقيق.

تر: ترجمة.

تق: تقديم.

ج: جزء.

د.س: دون دار نشر

د.ط: دون سنة.

ط: طبعة.

ع: عدد.

التعريف بالدراسة:

توضحت أبعاد جديدة في إستراتيجية الاستعمار الفرنسي بعد احتلاله للجزائر سنة 1830، ونجاحه في فرض الحماية على تونس سنة 1881، بحيث أصبحت الخطوط العريضة لهذه الإستراتيجية هي مد النفوذ الفرنسي إلى المغرب الأقصى، لإحكام السيطرة الفرنسية على المغرب العربي بأكمله.

إلا أن فرنسا واجهت منافسات استعمارية عديدة لها في المغرب كانت الدول الاستعمارية الأربع (ايطاليا–اسبانيا – بريطانيا – ألمانيا) مركز الثقل الرئيسي فيها، ومرد هذا التنافس على المغرب يعود لجملة من الاعتبارات، أهمها الموقع الاستراتيجي الذي جعله ذا أهمية بالغة على الصعيد الدولي وفتح المجال أمام أطماع القوى الاستعمارية الأوربية، فأصبح المغرب بذلك ميدانا رهيبا وحلبة للتنافس الأوربي الاستعماري. الأمر الذي دعا إلى اختيار دراسة موضوع:

"التنافس الأوربي على المغرب الأقصى في الفترة الممتدة ما بين (1880 – 1912)"

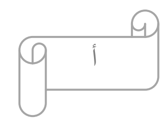
أهمية الدراسة:

تتمحور أهمية الدراسة للموضوع في النقاط التالية:

- إبراز جذور التنافس الأوربي على المغرب الأقصى والمتمثلة في مجموعة الضغوط السياسية والعسكرية بالإضافة إلى الاقتصادي، والنتائج المترتبة عن هته الضغوط.
- إبراز مظاهر التنافس الأوربي على المنطقة والإصلاحات المخزنية التي جاءت نتيجة للضغوط الأوربية المتزايدة، بالإضافة إلى الأزمات الداخلية التي ساهمت بدورها في تدهور الأوضاع.
- محاولة فهم سياسات ومواقف الدول الأوربية والاستراتيجيات التي تهدف إلى رسم مناطق خادمة لمصالح القوى الأوربية الكبرى.
- إبراز التنافس الأوربي في ظل التسوية الدولية والنتائج التي أفرزتها هته المساومات.
- المغرب الأقصى من البلدان التي تعرضت كغيرها للاستعمار ولكن من نوع آخر، وهو الاستعمار المزدوج، بعد منافسات أوربية عديدة حوله، وهنا تكمن أهميته.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع البحث الصراع الدولي على المغرب الأقصى (1880–1912) يعود إلى أسباب ودوافع ذاتية وأخرى موضوعية:



أ – الدوافع الذاتية: من بين الدوافع الذاتية من هذه الدراسة هو:

1- محاولة إرضاء الفضول العلمي حول هـ ذا الموضوع، و ذلك بغية تعميق الفهم والتدقيق في طبيعة الصراع وذلك عن طريق تسليط الضوء على طبيعة الصراع والتنافس والمصالح المتضاربة في هـ ذه المنطقة.

2- الرغبة في تسليط الضوء على الأساليب والوسائل التي انتهجتها الدول الأوربية للسيطرة والاستحواذ على المنطقة.

ب – الدوافع الموضوعية: أما من حيث الدوافع الموضوعية:

1- إن ظاهرة التنافس الأوربي على المغرب الأقصى تدفع بشكل أو بآخر إلى التساؤل حول تفاعلات هده الظاهرة ودوافعها ونتائجها .

2- محاولة دراسة هـ ذا التنافس و إعطاء تفسيرات وتحليل لمختلف الاستراتيجيات والمخططات الاستعمارية التي طبقتها الدول الأوربية في المغرب مع إبراز الخلفيات الحقيقة للعلاقات الأوروmغربية.

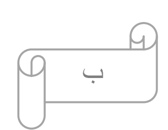
3 – معرفة طبيعة التنافس الأوربي على مقدرات المنطقة.

الإطار الزماني والمكاني:

لقد تحكمت المصادر المعتمدة في هذا البحث إلى جوانب أخرى موضوعية في تحديد الإطار الزماني والمكاني للدراسة في الفترة المتراوحة ما بين سنة 1880، وهي السنة التي اشتد فيها التنافس الأوربي على المغرب بموجب قرارات مؤتمر مدريد التي سيرت لصالح زيادة التدخل الأجنبي، إلى غاية سنة 1912 والتي تم فيها الاتفاق بشكل نهائي على مناطق النفو ذ بعد جملة من الضغوط والمساومات والاتفاقيات الودية الثنائية و انهوا الصراع بتقسيم الغنيمة بين الطرفين الفرنسي والاسباني وفرض حماية مزدوجة (الفرنسية – الاسبانية) على المغرب الأقصى.

إشكالية الدراسة:

تحاول الإشكالية معالجة موضوع التنافس الأوربي على المغرب وتأثير هذا التنافس على المنطقة، وعليه فان المغرب الأقصى عرف جملة من الأطماع والصراعات الدولية في الفترة الممتدة ما



بين1880 و 1912 انطلاقا من كل ه ذا سنحاول في هذا الموضوع دراسة العلاقات الأوربية في إطارها الصراعي التنافسي حول المغرب، هذا الوضع دفع بنا إلى طرح الإشكالية التالية:

- **التنافس الأوربي على المغرب الأقصى بين الجذور والمظاهر وصولا إلى التسويات الدولية، ورد فعل المخزن منه؟**

بناءا على ذلك يمكننا طرح التساؤلات التالية:

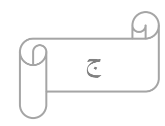
- ما مظاهر الضغوط الأجنبية على المغرب الأقصى؟ وما هي نتائجها؟
- ما هي دوافع الإصلاحات التي قام بها المغرب في ظل الأحداث؟ وما مدى نجاحها؟
- ماذا تمخض عن المساومات الأوربية حول المغرب الأقصى؟
- ما هي انعكاسات التنافس الأوربي على المغرب؟

خطة الدراسة:

بالإضافة إلى فصل تمهيدي قسمت المذكرة إلى فصلين مع مقدمة وخاتمة.

في **الفصل التمهيدي:** حاولت تقديم نظرة عامة على العلاقات بين المغرب الأقصى ودول أوربا في الفترة الممتدة مابين 1844 و 1880، والتي جاءت على شكل ضغوط سياسية واقتصادية اعتمدتها الدول الأوربية للضغط على المغرب الأقصى، وكانت نتائج هته الضغوط دخول المغرب في حرب مع فرنسا في معركة اسلي سنة 1844، بالإضافة إلى حرب مغربية – اسبانية سنة 1860، بالإضافة إلى الضغوط الاقتصادية التي جاءت على شكل اتفاقيات تجارية منحت بموجبها الدول الأوربية امتيازات في المغرب الأقصى، ما تطلب من هته الأخيرة عقد مؤتمرات دولية مع الدول الأوربية للنظر في الوضعية التي آل إليها.

أما **الفصل الأول:** فقد خصصته لإبراز مظاهر التنافس الأوربي على المغرب الأقصى ما بين 1880 إلى غاية 1900، حيث تناولت الإصلاحات التي تلت الضغوط الأوربية التي عرفها المغرب ثم تطرقت إلى بداية توغل كل من الاحتلال الفرنسي والاسباني في الصحراء المغربية، كما قمت بعرض الأوضاع الداخلية للمغرب والتي ساهمت في فرض المزيد من التدخل الأوربي.



وقد وضحت في **الفصل الثاني والأخير:** التنافس الأوربي في ظل التسوية الدولية للمسألة المغربية 1900 – 1912، حيث تمت التسوية بعقد اتفاقيات بين الدول الأوربية لتنازل هته الدول لفرنسا عن المغرب شريطة إمداد هته الدول بمناطق احتلال أخرى كبديل عن المغرب الأقصى، هذا ما أوجب على المغرب عقد مؤتمر الجزيرة لوقف الزحف الأوربي عليه إلا أن ذلك باء بالفشل، فقد زاد هذا المؤتمر من حدة التنافس الأوربي على المغرب الأقصى، فبعد هذا المؤتمر تم التدخل الفرنسي والاسباني في المغرب الأقصى واحتلال أجزاء منه، وانتهى هذا التدخل بفرض الحماية المزدوجة الفرنسية – الاسبانية على المغرب الأقصى سنة 1912.

كما استعرضت في **الخاتمة:** أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج وحاولت أن أرسم مسار التنافس الأوربي بالمغرب الأقصى وتداعياته على المنطقة.

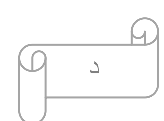
بالإضافة إلى مجموعة من **الملاحق** و الوثائق المتنوعة التي قمت بجمعها والتي قدمت نموذج لبعض الشخصيات المغربية والأوربية والمؤتمرات الدولية بين المغرب ودول أوربا.

<u>المنهج :</u>

ولدراسة الموضوع دراسة علمية تتماشى وطبيعته استخدمت المنهج التحليلي والمنهج الوصفي:

- اعتمدت **المنهج التحليلي:** وذلك بالاعتماد أساسا على جمع المادة العلمية التاريخية من وثائق ومعلومات أولا ثم دراستها وتحليلها والتعليق عليها بعد مقارنتها لاستخلاص النتائج والتي تعتبر تفسيرا منطقيا لتطور الأحداث المتعلقة بالتنافس الأوربي على المغرب الأقصى، كما توجب عليا استعراض وتوضيح أبعاد تلك الوقائع والمراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها ظاهرة محل الدراسة وذلك بتقسيم الدراسة إلى مراحل وتحليل كل مرحلة في الإطار الزماني والمكاني للبحث وإلقاء الضوء على المؤثرات المباشرة وغير المباشرة، لأتمكن من الإجابة عن الإشكالية التي طرحتها، والتساؤلات التي أبديتها، في فصول الدراسة للوصول إلى النتائج التي أصبوا إليها.

- كما استعنت **بالمنهج الوصفي:** لتتبع وقائع الحدث التاريخي والأوضاع التي سبقته، ودراسة آثاره المختلفة، وذلك بوصف وإبراز البيئة السياسية والاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، بالإضافة إلى وصف الشخصيات سواء كانت مغربية أو أوربية، وما كتب عليهم في وصف الشخصية وملامحها وعلاقاتها، والمعارك التي نشبت بين الجانبين وغيرها من الأحداث التي عرفها المغرب في هته الفترة.



التعريف بأهم المصادر والمراجع المعتمدة:

مصادر ومراجع التاريخ المتعلقة بالتنافس الأوربي على المغرب الأقصى تختلف موضوعاتها ومادتها وأهميتها، ففيها ما هو تاريخي سياسي، منها ما هو اقتصادي وغير ذلك، ومن بين هته المراجع أذكر أهمها :

- **العلائق السياسية للدولة العلوية لابن زيدان عبد الرحمن:** استعنت به للحديث عن أخبار وأحوال كثير من الدول الأوربية وما عرفته من تطورات علمية وسياسية، كما تناول دراسة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وبعض الدول الأوربية، بالإضافة إلى كونه غني بالوثائق والظهائر والمراسلات الرسمية.
- بالإضافة إلى كتاب **التاريخ الدبلوماسي للمغرب** لعبد الهادي التازي في عشر مجلدات، وقد اقتصرت على المجلد العاشر الذي خصصه لدراسة علاقات المغرب الأقصى مع مختلف الدول الأوربية، منها فرنسا، اسبانيا، انجلترا، ألمانيا وهو عمل موسوعي كبير، أفادني في معظم الفصول بإعطاء لمحة عن علاقات المغرب مع دول أوربا، إضافة إلى قيمة الوثائق المنشورة فيه.
- كذلك **إبراهيم حركات** وكتابه **المغرب عبر التاريخ**، فهو موسوعة شاملة لتاريخ المغرب، حيث قدم لنا ما جرى من أحداث ووقائع كانت خير سند لنا في دراستنا هذه، وتناول كل الأحداث التي تخص منطقة المغرب الأقصى سواء الأوضاع الداخلية أو علاقاته الخارجية بالدول الأوربية، فقد فصل في مختلف الأحداث التي يعنى بها موضوع مذكرتي ما أوجب عليا الاعتماد عليه.
- كما كان لكتاب **عبد الوهاب بن منصور**، الذي يحمل عنوان: **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880**، دور في إثراء موضوع الدراسة، فقد فصل هذا المصدر في مشكلة الحماية القنصلية، وتناول مختلف الاتفاقيات والمعاهدات التي كانت بين المغرب الأقصى والدول الأوربية والتي ساهمت في بدورها في فرض المزيد من التغلغل الأوربي بالمغرب الأقصى.
- كتاب **جلال يحيى تاريخ المغرب الكبير** يعد مرجعا مهماً إذ قدم لنا معلومات قيمة عن تاريخ المغرب العربي عامة والمغرب الأقصى خاصة ولاسيما عهد السلطان الحسن والإصلاحات التي قام بها.

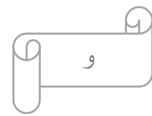
- بالإضافة إلى كتاب **تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا والعالم لنور الدين جاطوم:** استعنت به للحديث عن علاقات الدول الأوربية المتنافسة فيما بينها، ونتائج هته المنافسات، حيث اختص بدراسة مرحلة مهمة من تاريخ التغلغل الأوربي في المغرب.

الصعوبات:

لا يكاد يخلو أي بحث علمي، خاصة في الدراسات التاريخية من مشاكل وصعوبات تعترض الباحث وتتطلب منه صبر و إرادة، وما اختيار الموضوع وجمع مصادر إلا جزء منها، إلا أن الصعوبات الأكبر التي تواجه الباحث أثناء التحرير، نذكر منها على سبيل المثال:

- طول الفترة المدروسة و التي تمتد من 1880 إلى غاية 1912 و ثرائها بالأحداث في مختلف الجوانب.
- التضارب في المعلومات في بعض المصادر وتداخل الأحداث والاختلاف في التواريخ مما يصعب في كثير من الأحيان التخلص من التكرار.
- كثرة المادة الخبرية وتشعبها مما صعب التحكم فيها وتحديد المهم منها لإثراء الموضوع.
- صعوبة حصر واختصار استراتيجيات المتعددة التي طبقتها الدول الأوربية في المغرب لتعددها و اختلاف أساليبها.
- طبيعة الموضوع وحساسيته فهو عبارة عن دراسة تاريخية سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وثقافية، كما أنه يتضمن العديد من المحطات الحساسة التي وجب التعامل معها بحذر حتى لا نجانب الحقيقة التاريخية ولا نمس بمصداقية البحث.
- قصر المدة الزمنية المخصصة لإعداد هذه المذكرة وهي سنة واحدة فقط حيث يتطلب وقتا أكثر للإحاطة بالمادة الخبرية ونضوج الفكرة العلمية التي يتطلبها البحث، خاصة العمل التاريخي الذي يعتمد على الوثائق والمصادر والمراجع المتنوعة.

في الأخير لا يسعني إلا أن احمد الله أولا و آخرا على توفيقه لي لإتمام هذا العمل الشاق، و الذي أتمنى أن أكون وفقت فيه ولو بقسط قليل في دراسة التاريخ المغربي وما توفيقي إلا بالله والله أرجو و عليه اعتمد



أن ييسر ما قصدت، ويدلل ما أردت، فانه إن لم ييسره، فلا سبيل إلى حصوله، وإن لم يعن عليه، فلا طريق إلى نيل العبد مأموله.

الفصل التمهيدي:

جذور التنافس الأوربي على المغرب الأقصى

(1844–1880)

الفصل التمهيدي: جذور التنافس الأوربي على المغرب الأقصى:(1844–1880):

أولا: الضغوط الأوربية على المغرب الأقصى:

1– الضغوط السياسية والعسكرية:

1–1 الحرب المغربية – الفرنسية (معركة اسلي 1844)

1–2 الحرب المغربية – الاسبانية (معركة تطوان 1860)

2– الضغوط الاقتصادية:

2–1 الاتفاقية المغربية – البريطانية (1856)

2–2 الاتفاقية المغربية – الاسبانية (1861)

2–3 الاتفاقية المغربية – الفرنسية (1863)

ثانيا: نتائج الضغوط الأوربية على المغرب الأقصى:

1–1 مؤتمر طنجة (1877)

1–2 مؤتمر مدريد (1880)

شكل المغرب نقطة صراع لدى الدول الأوربية ومن أبرز الأسباب، الموقع الاستراتيجي الملائم، بالإضافة إلى الأوضاع التي عرفها المغرب العربي في تلك الفترة، فباحتلال فرنسا للجزائر سنة (1830) وفرضها نظام الحماية على تونس سنة (1881)، شكل ضغطا قويا على المغرب الأقصى بلغ ذروته سنتي(1844 و1860)، بظهور دول أوربية أخرى منافسة لفرنسا في المغرب الأقصى، لتشتد حدة التنافس الأوربي على المنطقة سنة (1880).

– ما مظاهر الضغوط الأجنبية على المغرب الأقصى؟ وما هي نتائجها؟

بعد احتلال الجزائر سنة (1830)، وتونس عام (1881) غدى المغرب الأقصى الدولة الوحيدة المستقلة في شمال إفريقيا التي ينظر إليها بطمع هذا ما جعلها مركزا لأطماع وتنافس الدول الأوربية[1]

ويبدو أن العوامل الجغرافية تحكمت بشكل كبير في مسيرة تاريخ المغرب، [2] حيث يعد هذا البلد ملتقى جغرافيا، تاريخيا، وثقافيا وأيضا حضاريا، ما جعله يشكل نموذج وحيد في شمال إفريقيا، لأنه محاط بحدود جغرافية طبيعية حقيقية، فهو الجزء الواقع في أقصى الشمال الغربي من إفريقيا، يحده شرقا الجزائر، وغربا المحيط الأطلسي وشمالا البحر الأبيض المتوسط وجبل طارق وجنوبا الصحراء الكبرى، [3] كما له واجهة أطلسية طولها (2500) كلم، وواجهة متوسطية تبلغ (468) كلم وهي ميزات زادت من قيمة المغرب الجغرافية. كما تعد منطقة المغرب الأقصى الجزء الإفريقي، الأقرب إلى أوربا، والتي لا يفصلها عنها إلا مضيق جبل طارق[*] ب (14) كلم.[4]

والواقع أن الأهمية الإستراتيجية للمغرب الأقصى على مستوى البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي معا، وكونه يقع على الطريق من جنوب غرب أوربا إلى جنوب إفريقيا، جعل الأوربيين يوجهون أنظارهم باتجاهه، فالإنجليز مثلا كان سبب اهتمامهم بالمغرب الأقصى اقتصادي وسياسي، وكان الاهتمام الأخير هو منع أية دولة أوربية قوية من ترسيخ أقدامها في ساحل مراكش الشمالي والذي يطل بدوره على البحر الأبيض المتوسط، وذلك حتى لا يكون وجودها هناك مهددا لحصن جبل

---

(1) روم لاندرو: أزمة المغرب الأقصى، تر: إسماعيل علي و حسين الحوت ومر: د. عبد العزيز ألأهوائي، مكتبة لأنجلو المصرية، ج1، القاهرة، 1961، ص: 17.

(2) عبد الكريم غلاب: قصة المواجهة بين المغرب و الغرب، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2003، ص:54 .

(3) محمود الشرقاوي: المغرب الأقصى مراكش ، مكتبة لأنجلو المصرية، القاهرة، ب.س.ن.، ص: 9.

(4) Bernard Luga , Histoire du Maroc des origines à nos jours, Perrin critèrio, Paris,2000,p 17.

(*) **جبل طارق:** يسمى أيضا جبل الفتح، واسم جبل طارق منذ أيام السعديين ومازال يحمل الاسم إلى الآن، وقد اتخذه عبد المؤمن عام (555هـ) مركزا استراتيجيا وقد بنا عبد المؤمن مدينة كبرى بالجبل والأخرى بناها طار ، أنظر: عبد الله بن عبد العزيز: مرجع سابق ، ص: 75.

(4) محمد المنوني: مظاهر يقظة المغرب الحديث، مطبعة الأمنية، الرباط، 1973، ص: 28.

طارق. [1]

كما أن مخاوف بريطانيا تكمن في المخاطر التي تنجم عن سيطرة دولة أوربية أخرى معادية على المغرب، إذ حينها تصبح السفن الأوربية مستهدفة بسهولة، وبذلك لن يكون لجزيرة مالطا أو قناة السويس أية قيمة إستراتيجية كبيرة في هذه الحالة، فتتعطل البحرية البريطانية، وتصاب تجارتها الأمر الذي يفسر اهتمام ساسة انجلترا بطنجة. [2]

وبدورها لم تغفل فرنسا هذا الجانب، لذلك سارعت إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بالحفاظ على مركز نفوذها بالمغرب، بعد احتلالها تونس عام (1881)، على الرغم من أن ذلك قد أثار قلق منافسيها كاسبانيا وانجلترا فهته الدول الأخيرة أدركت مبكرا قيمة البحر الأبيض المتوسط، لذلك صرح "**نابليون بونابرت**" قائلا: "**أن المواقع التي نحتلها على شواطئ البحر الأبيض المتوسط تجعل لنا السيادة على هذا البحر**"، **ولذلك فالحملة الفرنسية على مصر في تلك السنة تترجم بحق هذه السياسة والأهداف**[3]

كل هذه المعطيات تبرز قدم الاهتمام الأوربي بالقيمة الجغرافية الإستراتيجية للمغرب، والذي سرعان ما تحول إلى تنافس بين القوى الكبرى كفرنسا وبريطانيا وغيرهما من الدول الأوربية. وهو ما سوف أتطرق له في مذكرتي وقبل ذلك ارتأيت ذكر لمحة تاريخية عن ظروف المغرب الأقصى قبل سنة (1880).

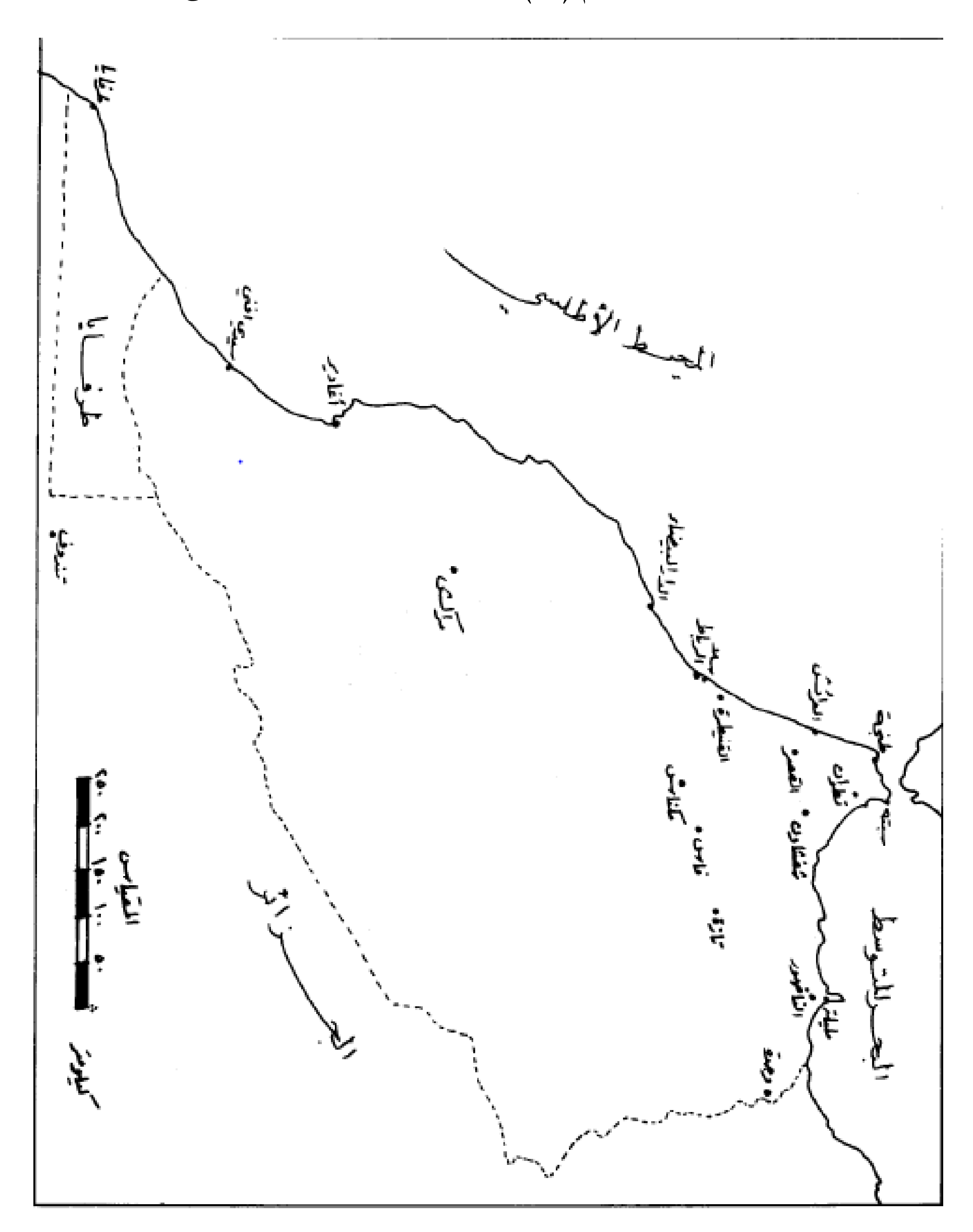
---

(1) مرفت أسعد عطا الله: التنافس البحري العسكري بين بريطانيا و فرنسا في البحر الأبيض المتوسط بعد فتح قناة السويس (1869 ـ 1904)، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 111.

(2) مرفت أسعد عطا الله: مرجع سابق، ص: 111–113.

(3) مرفت أسعد عطا الله: المرجع نفسه، ص: 147.

الصورة رقم (01): الخريطة الجغرافية للمغرب الأقصى



المصدر: محمود شاكر، مرجع سابق، ص 339.

أولا: الضغوط السياسية والعسكرية:

1-1 الحرب المغربية – الفرنسية (معركة اسلي) (844):

كان احتلال فرنسا للجزائر عام (1830) إيذانا ببداية النهاية لاستقلال المغرب، حيث غزت فرنسا الجزائر على اعتبار أنها تمثل وسط المغرب العربي، فتستطيع فرنسا من خلال هذا الموقع التمدد شرقا نحو تونس، وغربا نحو المغرب الأقصى، (1) وهو ما جاء على لسان **أوجين إتيان**،(*) نائب منطقة وهران في البرلمان الفرنسي في مطلع القرن العشرين، حين قال: " **إن لفرنسا في المغرب حقوقا وواجبات تفوق ما لغيرها من الدول، وان الأساس الأول لحقوقنا هو الجزائر، فالجزائر قادتنا إلى تونس، وينبغي أن تقودنا إلى المغرب** ". (2) وبمجرد دخول فرنسا للجزائر بدأت العمل على إضعاف قوة المغرب و هذا تمهيدا لاحتلاله، (3) فقد بدأت بوادر الأزمة في العلاقات المغربية الفرنسية خلال عهد "**السلطان عبد الرحمن**"(**) (1822–1859)، (4) حيث بدأ التوتر عندما طالب أهالي تلمسان بالانضمام إلى المغرب هربا من الاحتلال الفرنسي. (5)

---

(1) عبد الكريم غلاب: مرجع سابق، ص: 44.

(*) **أوجين اتيان:** (1844–1921) رجل سياسي فرنسي، انتخب كبرلماني عن الجزائر فرنسية من (1881) إلى 1919 شغل عدة مناصب منها نائب كاتب الدولة في البحرية والمستعمرات، ووزير الداخلية في (1905)، ثم وزيرا للحرب من (1905 إلى 1906).

(2) عطا الله شوقي الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص: 313.

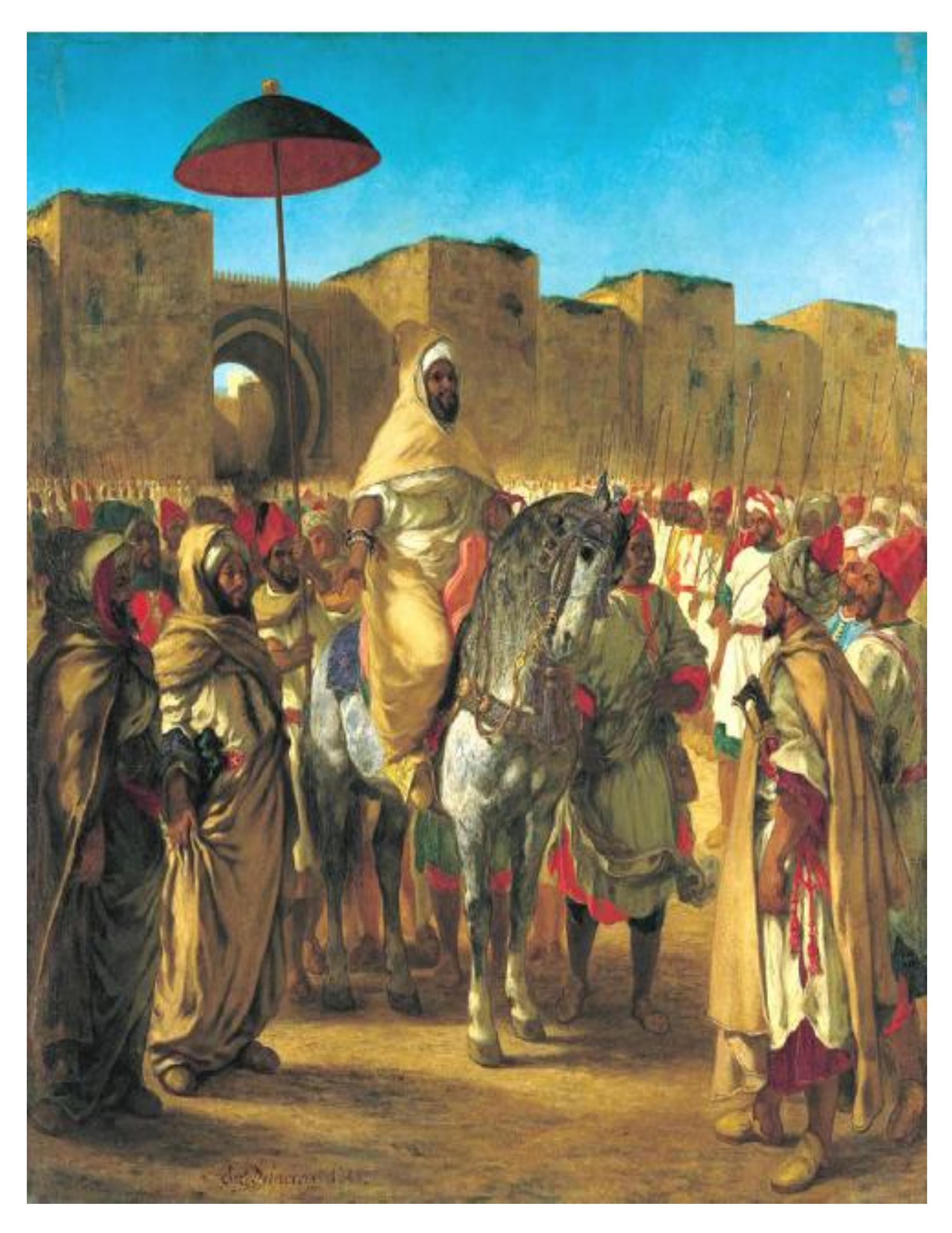
(3) عبد الواحد الناصر: التدخل العسكري الاجنبي في المغرب قراءة في جيوستراتيجية المغرب خلال القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين ، تق: د. عبد الهادي التازي، مطبعة اليت، الرباط، 1999، ص: 09.

(**) **عبد الرحمن بن هشام:** ولد سنة (1790)، ثالث حكام المغرب الأقصى، حكم المغرب في فترة (1822–1859) ،ابتدأ حكمه مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر حيث دعم المقاومة التي قادها الأمير عبد القادر، توفي سنة (1859)، وتولى ابنه المولى محمد الرابع الحكم. أنظر الصورة رقم (02): ص: 14.

(4) فادية عبد العزيز القطعاني: الحركة الوطنية المغربية (1912–1937)، العدد (16)، بنغازي، 2014. ص: 66.

(5) عياش جرمان وآخرون: مجلة ناريخ المغرب، جمعية الامتداد الثقافي، العدد3، الدار البيضاء، ب.س.ن، ص: 120.

الصورة رقم (02): صورة زيتية للمولى "**عبد الرحمان بن هشام**" (1822 – 1859)



المصدر: نايت قاسي الياس: مرجع سابق، ص 264.

وبعد جدال و فتاوى، قبل "**السلطان عبد الرحمن**" بيعة أهل تلمسان، وعين عليها ابن عمه سليمان واليا. [1]

إلا أن فرنسا لم تبقى مكتوفة الأيدي حيث ردت على هذا بتهديدات تكلف بها نائب قنصله بطنجة "**دولبورط**" الذي أحاط السلطان علما بأن الوسيلة الوحيدة التي يمكنه بها أن يحافظ على العلاقات الودية التي جمعته إلى ذلك الحين بفرنسا هي الإخلاء العاجل لتلمسان والوعد القاطع بالامتناع مستقبلا عن كل هجوم جديد على الممتلكات التي سقطت في أيدي فرنسا. [2]

كما مارست فرنسا مجموعة من الضغوط على السلطان "**مولاي عبد الرحمان**"، فأرسلت مثلا: بارجة حربية رست بطنجة تهديدا للمغرب، وأوفدت بعثة دبلوماسية إلى مكناس سنة (1832) يقودها الكونت "**دي مورني**" الذي ألح بدوره على الأخطار التي يمكن أن تهدد المغرب بسبب مساعدته للمقاومين الجزائريين، وتحت هذه الضغوط اضطر "**المولى عبد الرحمان**" إلى التراجع أو إلى التظاهر على الأقل بذلك، وأجبر على الاكتفاء بمؤازرة الجزائريين ومدهم بكل المساعدات المادية والمعنوية، ويتضح هذا الأمر جليا في المساعدات التي قدمها السلطان للفارين منهم إلى المغرب أمام تقدم القوات الفرنسية. [3]

ولقد بدى واضحا الدخول القوي للدبلوماسية الإنجليزية في القضية الجزائرية منذ الوهلة الأولى، ويعود ذلك إلى جملة من الاعتبارات، فقد أدركت انجلترا أن التوسع الفرنسي في المتوسط يعني القضاء على مصالحها التجارية والسياسية والإستراتيجية في المنطقة، وبالتالي تتعرض مناطق نفوذها وارتكازها للخطر وفقدانها لمناطق تمركزها في المتوسط سيؤثر تأثيرا كبيرا على طريقها المؤدي إلى الهند، كما يؤثر على تجارتها الخارجية. [4]

---

(1) عبد الواحد الناصر: مرجع سابق، ص: 27.

(2) ابراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 2009، ج3، ص: 189.

(3) عبد الهادي التازي: التاريخ الدبلوماسي للمغرب، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 1989، ص: 13.

(4) نورالدين بلعربي: العلاقات الجزائرية المغربية في عهد الأمير عبد القادر، (1830–1847)، مذكرة لنيل شهادة الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، (2008–2009)، ص: 88.

هذا ما أوجب على "**المولى عبد الرحمن**" طلب من القنصل العام البريطاني "**هاي**"[*] تقديم له النصيحة، فقام هذا الأخير بتحذير "**المولى عبد الرحمان**" من أنه سيواجه كارثة إذا ما تحدى فرنسا بسبب تفوقها الساحق في

السلاح، وقد صرح "**هاي**" للمغربيين بتسجيل ما قال، وأصر على أن سياسة السلام سوف تحقق أفضل المصالح المغربية، [1] بطبيعة الحال كان لهذه النصيحة وقعها لدى السلطان الذي استجاب لمطالب الفرنسيين، والتي تتلخص في توثيق العلاقات الفرنسية المغربية والتزام الحياد وأن يستدعي"**ابن عمه سليمان**" من تلمسان وعدم التدخل في شؤون الجزائر نهائيا. [2]

إلا أن الأحداث تطورت على المستوى العسكري، [3] فبعد أن فشل السلطان في تدخله المباشر في القضية الجزائرية وجد في مساندته "**للأمير عبد القادر**" [**] فرصة لممارسة واجبات دينية لم يقو على

(*) هو السير "**جون هاي دراموندهاي**": ولد يوم 1 جوان 1816 م، تلقى تعليمه الأولي في مدينة ادينبورغ، وعند انتقال والده إلى طنجة سنة 1829 م، بقي في بريطانيا ثلاث سنوات لاستكمال دراسته، ثم التحق بوالده سنة 1832 م، اشتغل مساعدا للقنصل البريطاني العام في الإسكندرية، وبعد وفاة أبيه ادوارد تم تعيينه سنة 1845، قنصلا عاما لبريطانيا بالمغرب، وبقي يمارس هذه المهام حتى سنة 1886، وقد كانت له صداقة متينة مع سلاطين المغرب، كما كان له دور كبير بهذا البلد لاسيما وأن سلاطين المغرب كانوا يستشيرونه في الكثير من القضايا، وهو الذي اقترح على المغرب وعلى حكومته عقد مؤتمر دولي خارج المغرب أنظر: خالد بن الصغير، مرجع سابق، ص 52–56، وعبد الوهاب بن منصور: مشكل الحمايات القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880، المطبعة الملكية، الرباط، 1985، ص: 19 أنظر الصورة رقم (03)، ص: 17.

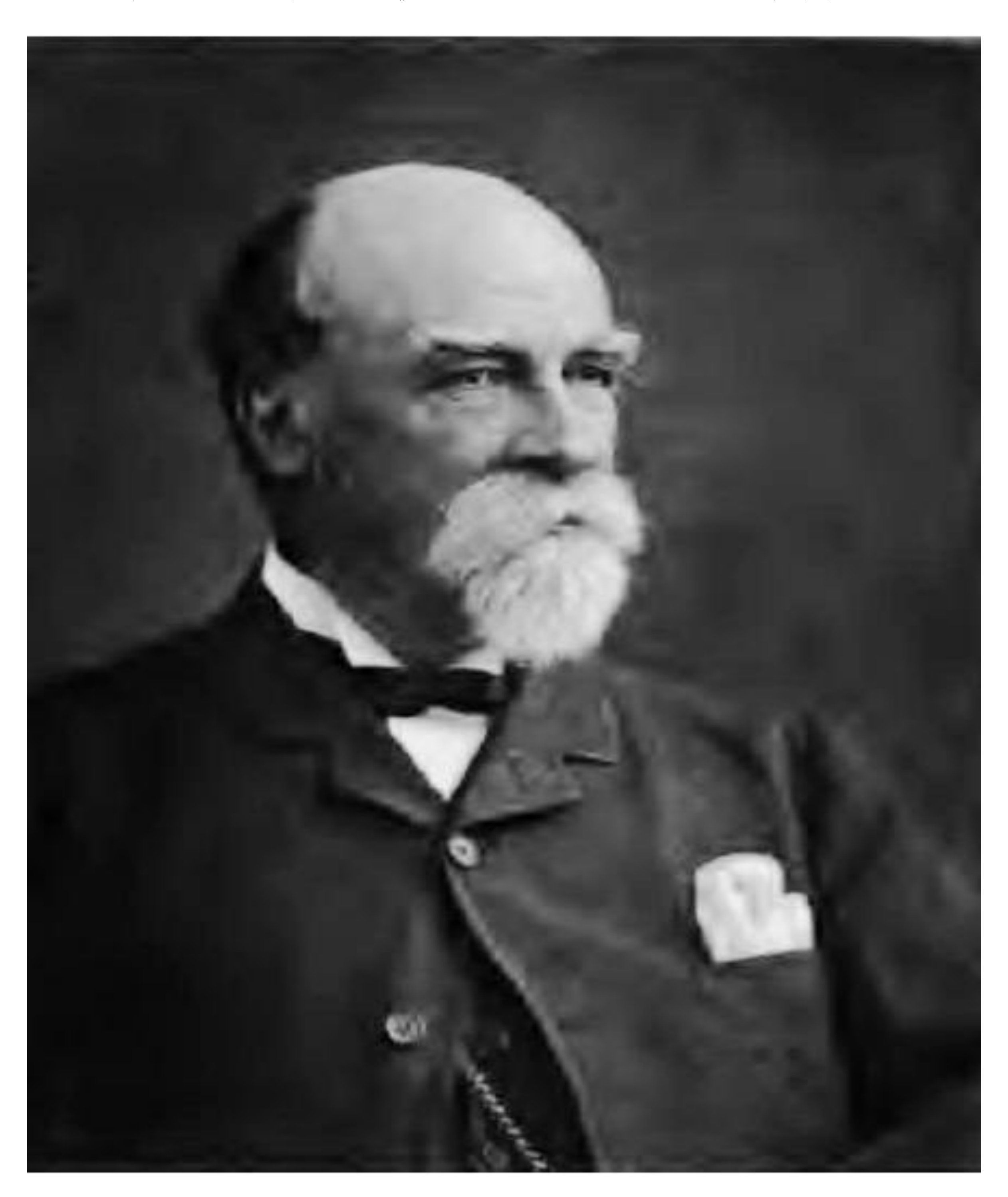
(1) ألبير عياش: المغرب و الاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، تر عبد القادر الشاوي و نور الدين سعودي، دار الخطابي للطباعة والنشر، الرباط، 1985، ص: 42.

(2) امحمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، د.د، ب.د.س، ص: 102.

(**) ولد **الأمير عبد القادر** في 25 سبتمبر (1807)بقرية قيطنة قرب معسكر، من أسرة شريفة، فوالده الشيخ محي الدين رجل علم وتقوى وصاحب زاوية، وبعد مرحلة من التعلم والتكوين، وبعد احتلال الجزائر، بايعه الناس أميرا عليهم في 27 نوفمبر (1832) ليخلف أباه. متوفر على الرابط:.hhttps// ar.wikipedia.org.

(3) أحمد العماري: مشكلة الحدود الشرقية بين المغرب و الجزائر واستغلالها في المخطط الفرنسي للسيطرة على المغرب، د.د، د.س. ص 175.

الصورة رقم (03): "**جون دراموند هاي**" القنصل البريطاني بالمغرب (1845 – 1886)"



المصدر: نايت قاسي الياس، مرجع سابق، ص 263.

تحقيقها سابقا. وعندما زاد ضغط الفرنسيين على "**عبد القادر**" لجأ إلى الأراضي المغربية، [1] حيث تابع حركة المقاومة، لذا قام السلطان "عبد الرحمان بدعم حركة جهاد الأمير ضد فرنسا وكان المغاربة يساعدونه، هذا ما منح الفرنسيين ذريعة التدخل في شؤونه و اختراق حدوده من حين إلى آخر، وذلك بدعوى حق المطاردة "لمتمرد"، [2] وإزاء ذلك أرسل السلطان قواته إلى الحدود مع الجزائر وكأنه يستعد لمحاربة الفرنسيين، فما كان من "**بيجو**"[*] القائد الفرنسي في الجزائر إلا أن أرسل إنذار لحاكم **وجدة**[**] طالبا منه طرد "**الامير عبد القادر**"، وتسريح الجيش المغرب المرابط على الحدود، [3] لم يرد المغاربة على الإنذار الفرنسي، فقامت قوة بحرية بقصف مدينة طنجة وتدميرها وفشلت بذلك المساعي البريطانية في تجنيب تدمير المدينة وهو الذي كان قد أوصى السلطان وحثه على قبول المطالب الفرنسية في 05 أوت 1842، أدى تطور الأوضاع في المنطقة إلى نشوب معركة بين القوات الفرنسية والقوات المغربية، بقيادة "**السلطان عبد**

---

(1) إدريس خضير: البحث في تاريخ الجزائر الحديث، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص: 41.

(2) محمود شاكر: التاريخ المعاصر بلاد المغرب ، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996، ص: 348.

(*) ولد **بيجو** في ليموج لمع نجمه وهو ضابط شاب في حروب الإمبراطورية الفرنسية الأولى، ولاسيما في اسبانيا، ثم انحاز عام (1814) إلى الملكين من آل بوربون وانتقل إلى صف نابليون. سمي مارشال ميدان وانتخب نائبا عام (1831)، وفي سنة (1836) أوفد على رأس حملة إلى الجزائر و حقق بعض الانتصارات بصعوبة، وقع معاهدة تافنة عام (1837) مع الأمير عبد القادر، وفيها أجبر على تقديم تنازلات للطرف الجزائري، ولكن سرعان ما نقض هده المعاهدة واستؤنفت المعارك بعد هدنة قصيرة ولم تتجاوز السنتين، واتبع سياسية الشدة لقمع المقاومة الجزائرية واستكمال احتلال البلاد واختصر سياسته الجديدة بعبارة الفتح بالسيف و المحراث، سمي بوجو مارشالا عام (1843)، ويشهد التاريخ على حجم الجرائم المرتكبة في حق الجزائريين وعلى رأسها مجزرة مغارة نقمارية بمستغانم. متوفر على الرابط:.hhttps// ar.wikipedia.org.

(**) **وجدة:** هي عاصمة المغرب الشرقي وأقرب مدينة إلى المغربية إلى الحدود الجزائرية تقع وسط أنجاد على ارتفاع 550 م، أسسها زيري بن عطية المغراري سنة 384 هـ، احتلها الأتراك العثمانيون، واستردها المولى سليمان، كما احتلها الفرنسيون أولا سنة (1844) ثم سنة (1859) ثم سنة (1907) أنظر: الصديق بن العربي: كتاب المغرب دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984، ص: 245.

(3) محمد العربي معريش: المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (1873–1894)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 1987، ص: 32.

الصورة رقم (04): قصف فرنسا لطنجة (1844).



المصدر :.hhttps// ar. wikipedia.org.

الرحمن"، انتهت بهزيمة الجيش المغربي عند "واد اسلي"، غرب وجدة، في 14 أوت (1844) على يد "**بيجو**"، [1] كما تم في اليوم الموالي ضرب الأسطول الفرنسي للصويرة واستيلائه على جزيرتها وعلى 120 مدفعا نصفها اسباني والنصف الآخر انجليزي، لكن الفرنسيون اكتفوا بأخذ بعضها وإلقاء الباقي في البحر، كما قامت فرنسا بمهاجمة ميناء طنجة في الأشهر اللاحقة.[2] وقد فرنسا قادرة على الاستمرار في التقدم، ولكن إنذارا بالحرب من انجلترا جعلها تتراجع، وتقف عند إجراء مفاوضات ، وقد تم تحديد العلاقات بين السلطان و فرنسا باتفاقيتان موقعتان بين فرنسا و المغرب وهما الاتفاقيتان اللتان وضعتا حدا لعزم "**بيجو**"، بعد موقعة اسلي، على التقدم نحو فاس لولا تهديد بريطانيا بالتدخل. [3]

تمثلت المعاهدة الأولى في "**معاهدة طنجة**" الموقعة بتاريخ 10 سبتمبر سنة (1844)، [4] ويتلخص محتواها في مجموعة من القيود المفروضة على المغرب : ففي شأن القوات المغربية اتفق الطرفان على إبعادها وتحديدها ومنع تجمعها و عدم رفع عددها إلا لأمن الطرفين، كما تضمنت بنودا توصي بردع الطرفين المعتدين وحرمان المجاهدين وعلى رأسهم الأمير الذي اتفق الطرفان بشأنه على مطاردته إلى أن يتم القبض عليه ومنعه من رفع السلاح، وتقتضي اتفاقية بإنهاء العداوة والانسحاب من الصويرة وتسريح المساجين لكلا الطرفين وإقامة علاقات جيدة مع منح فرنسا حق الامتياز بالمقارنة مع الدول الأوربية الأخرى. [5] كما نص بندها الخامس على إبقاء الحدود المغربية – الجزائرية على ما كانت عليه أيام الحكم العثماني، على أن يجري الاتفاق بشأنها في مفاوضات منفصلة. [6]

---

(1) علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948، ص: 97.

(2) إبراهيم حركات: ج3، مرجع سابق، ص: 204.

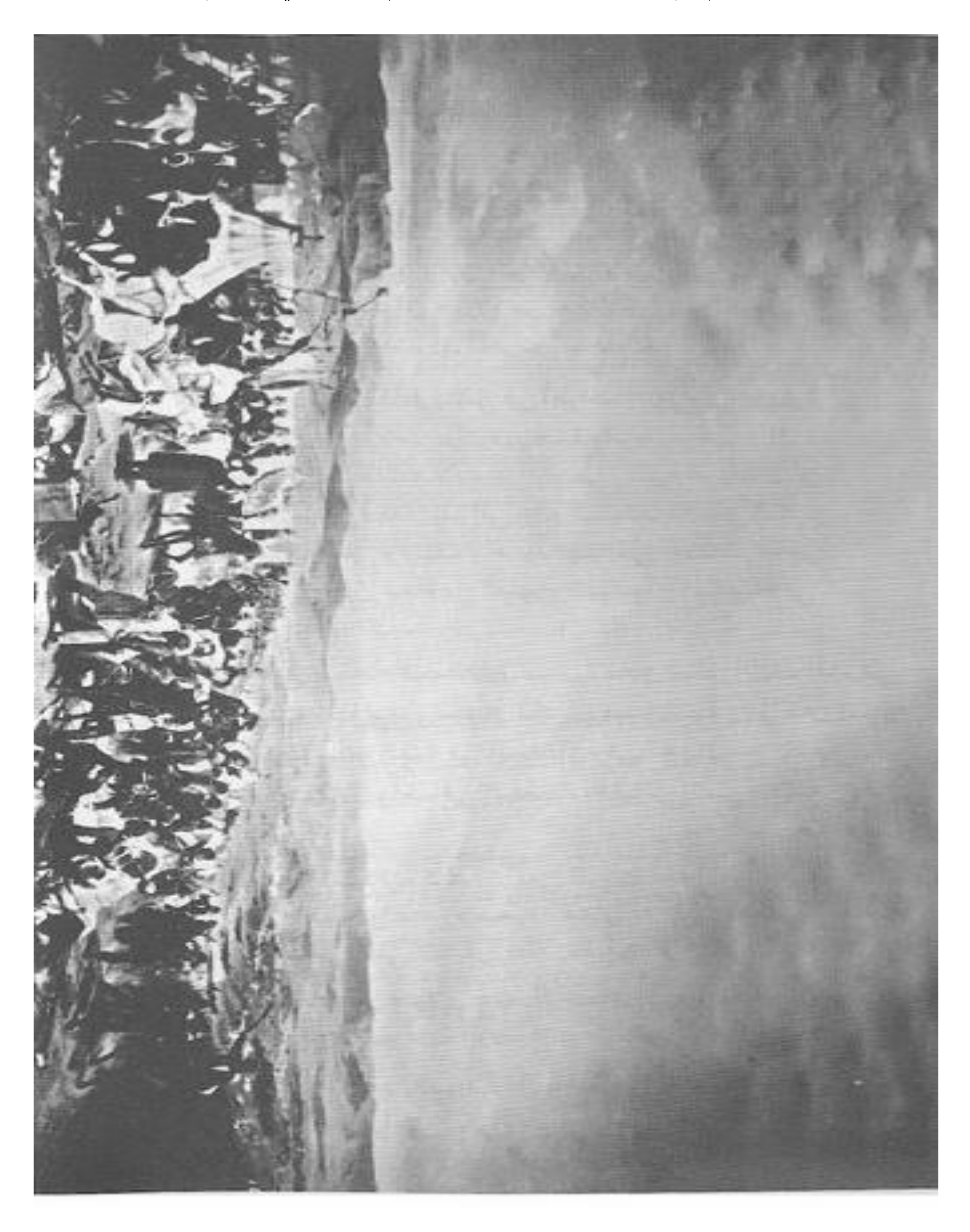
(3) عبد العزيز بن عبد الله: تاريخ المغرب العصر الحديث و الفترة المعاصرة، مكتبة السلام، الدار البيضاء ، ب س ن، ص: 57.

(4) عطا الله شوقي الجمل: مرجع سابق، ص: 313.

(5) Henri Cambo , Histoire du Maroc, Hachette Coulommier , imp , Bradard et Taupin , p 15.

(6) إبراهيم كردية: ثورة بوحمارة (1902–1906)، شركة الطبع و النشر، الدار البيضاء، 1986، ص: 16.

الصوة رقم (05): الحرب المغربية – الفرنسية (معركة اسلي 1844)



المصدر: بهيجة سيمو: مرجع سابق، ص 82.

أما المعاهدة الثانية "**معاهدة لالة مغنية**" (1845) فقد جاءت لتنفيذ ما جاء في المعاهدة الأولى، وتم توقيعها بين الطرفين يوم 18 مارس (1845). [1] وجاءت للبث في مسألة الحدود التي أشارت إليها الاتفاقية الأولى، وقد قسمت الحدود بمقتضى هذه الاتفاقية إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول: تم تحديده من مصب وادي كيس في البحر الأبيض المتوسط إلى ثنية الساسي على بعد (150) كلم جنوبا، وقد رسمت الحدود في هذه المنطقة على شكل خط مستقيم تقريبا، وبهذا التحديد فقد المغرب أراضيه الواقعة غرب واد تافنا .

القسم الثاني: يمتد من ثنية الساسي إلى فكيك بالصحراء، لم تعين حدوده بدقة، وفيه تم تعيين القبائل والقرى التابعة لكلا الطرفين، فأصبح أكثر الأقسام إثارة للنزاعات لأن بعض القبائل التي تتألف من جماعات كبيرة، كانت بطونها موزعة بين المنطقة المغربية والمنطقة الفرنسية مثل قبائل ولد سيدي الشيخ و**بني يزناسن**[*] و في هذا القسم أغتصب الطرف الفرنسي كثيرا من القرى والقبائل المغربية وضمها إلى الجزائر.

القسم الثالث : يقع جنوب فكيك، أصر الطرف الفرنسي على ألا يحدد حدوده وقبائله بدعوى أنه الصحراء لا حياة فيها، وأشبه ببحر وبدلك فهو يعتبر أرض مشاعة للطرفين وليست تابعة لأحد. [2]

كان لهزيمة اسلي عام (1844) أثار وخيمة على المستوى الرسمي والشعبي معا، فالبرغم من أنها لم تدم إلا وقتا قصيرا ولم تسفر عن ضرورة التخلي عن الأرض أو ترغم المغرب عن تعويض حربي، فإنها كانت شديدة الوقع على مصير البلاد : فالسلطة المركزية والمؤسسة السلطانية بعدما حققت بعض المكاسب بضمها تلمسان إلى المغرب بطلب من زعماء المنطقة، سرعان ما تلاشى ذلك في موقعة اسلي، كما شعر المغاربة بقرب الاحتلال لاسيما بعد احتلال وجدة، وبني يزناسن، كما انهارت السمعة العسكرية التي كونها المغرب مند قرون طويلة ، حيث كشفت تلك الموقعة مدى ضعف الجيش المغربي الذي لم يساير التطور

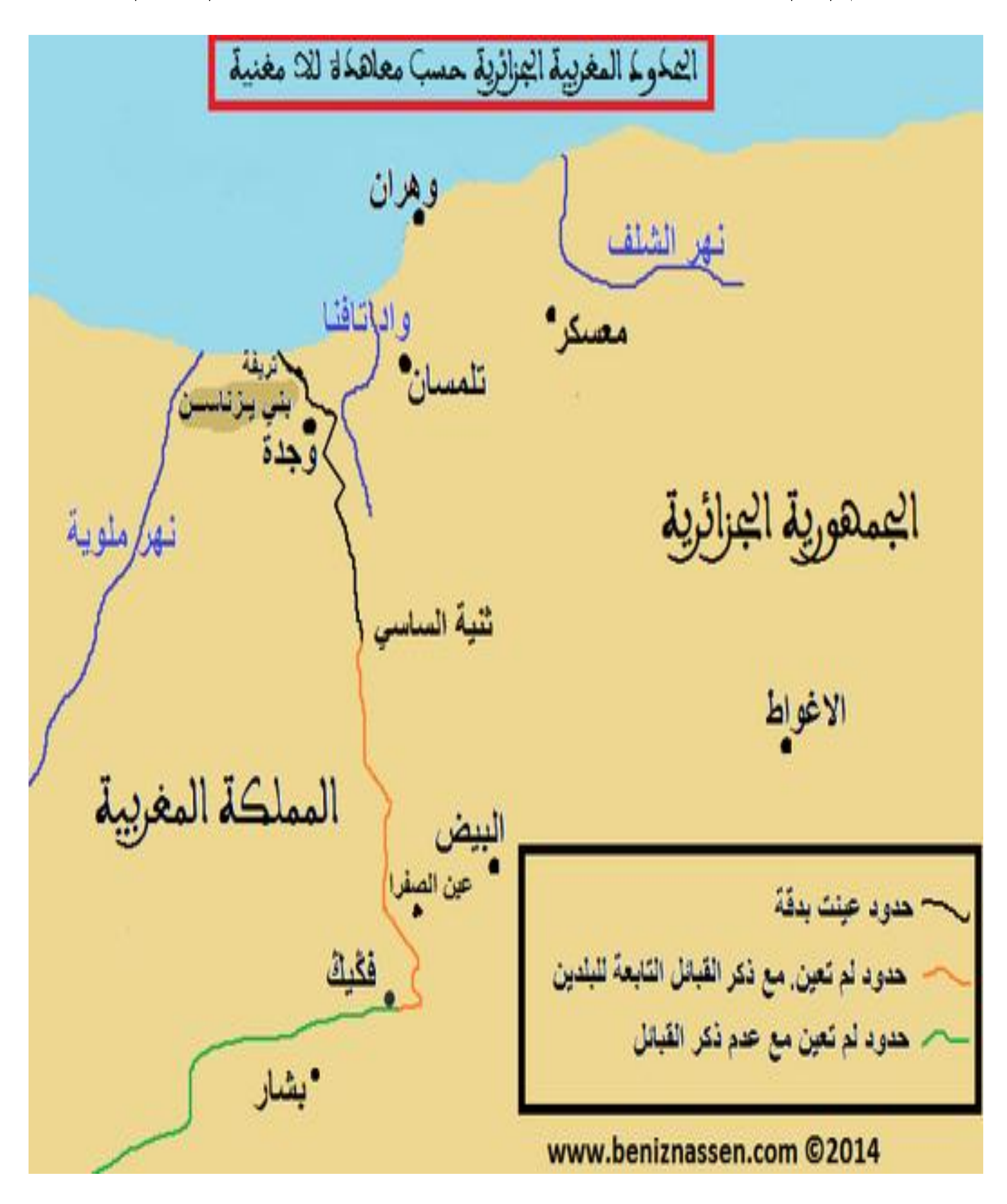
---

(1) ألبير عياش: مرجع سابق، ص: 43.

(*) **بني يزناسن:** هي كلمة محرفة عن كلمة بني يزنا زن أي زناته، وتطلق على مجموعة كبرى من القبائل الزناتية المستقرة بين نهري ملوية وكيس بالمغرب الشرقي أنظر: الصديق بن العربي: مرجع سابق، ص: 86

(2) صلاح العقاد: المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة، الجزائر – تونس– المغرب الأقصى، مكتبة لأنجلو، القاهرة، 1980، ص: 224–225.

الصورة رقم (06): خريطة الحدود المغربية الجزائرية حسب معاهدة لالة مغنية (1845).



المصدر:.https// ar. wikipedia.org.

العسكري لأوربا آنذاك. [1]

كل هته الظروف أدت إلى إضعاف المغرب ومهدت لإدماجه في المنظومة الأوربية، ومعاقبته للقضاء على روح التضامن والتعاون، وخلق قطيعة بين المغرب والمقاومة الجزائرية، فقد كانت هزيمة اسلي نقطة مفصلية في تاريخ المغرب، فبسببها دخل المغرب في نفق التنازلات وضياع الهيبة. [2]

بعد هزيمة اسلي (1844)، أصبحت العلاقات الفرنسية المغربية عادية وبقيت كذلك لمدة ربع قرن، خلالها سمح المخزن لفرنسا بممارسة حق التتبع للقبائل دون اعتراض، في كل فرصة كانت ترى فيها فرنسا ذلك ضروريا لأمنها طبعا، وبموجب هذا الحق الواسع جدا للمتابعة، قاد الجنرال "**دومر تنبري**" حملة عسكرية ضد سكان جبال بني يزناسن سنة (1859)، كما لاحق الجنرال "**ويمفن**" أولاد سيدي الشيخ المتمردين، فيما بين(1864 و1870). [3]

وقد دخل المغرب من هذا التاريخ في تفكير القوى الكبرى للاحتلال، ويمكن الاستدلال على ذلك بما جاء في كتاب "**شاستو**" قنصل فرنسا بالمغرب حيث كتب إلى وزير الشؤون الخارجية: " **لقد اختفى اليوم عامل الخلاف بين فرنسا والمغرب وآمل أنه لم يعد علينا إلا أن نزيد في توثيق علاقات التفاهم بين الدولتين وسنعمل تدريجيا على إدخال الحضارة في هذه الإمبراطورية التي لا تزال على درجة كبيرة من البربرية والتخلف ...**" [4]

---

(1) عبد العزيز بن عبد الله: مرجع سابق، ص: 58 .

(2) علي سلطان: تاريخ العرب الحديث، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ص: 605–606.

(3) ألبير عياش: مرجع سابق، ص: 42.

(4) عمر آفا: التجارة المغربية في القرن التاسع: البنيات و التحولات(1830–1912)، مكتبة دار الامان، الرباط، 2006، ص: 23–24.

1-2 الحرب المغربية – الاسبانية (معركة تطوان) (1860):

شكلت معركة اسلي منعطفا جديدا في تاريخ العلاقات المغربية الأوربية فابتداء من هذه الفترة أصبحت العلاقات المغربية الاسبانية عرضة لأنواع مختلفة من التوتر، فالانعكاسات التي أفرزتها معركة اسلي كانت ثقيلة بالنسبة للمغرب وساهمت كثيرا في أضعاف الدولة مما شكل عاملا هاما بالنسبة للإسبان بل و للأوربيين من أجل التدخل. (1)

أعطت اسبانيا لنفسها حق الأسبقية من أجل التدخل في المغرب، ويعود ذلك إلى التاريخ والجوار ووجود اسبانيا في سبتة ومليلية، فبدأت دبلوماسيتها تتحرك وانطلقت تصيغ جملة من الأساليب تستخدمها كمبرر للتدخل المشروع في المغرب مبررة دلك بعامل الجوار والتاريخ المشترك. (2)

كما كان للرأي العام الاسباني الدور الفعال في تأكيد فكرة التدخل، حيث ساهم بعض الكتاب و السياسيين الاسبان من جانبهم على حث الرأي العام الاسباني بالاقتناع بهده الفكرة، ومن أمثالهم "**فالديسبينو سانتياغو الفانسو**" الذي يرى أن التدخل العسكري في المغرب هوعمل يجب على اسبانيا أن لا تغفله، وربط ذلك بالخطر الذي أصبحت تشكله فرنسا في المنطقة من جراء احتلالها الجزائر، قائلا: "**إنه لمن العيب على الشعب الاسباني أن لا يحقق الحضارة في بلاد المغرب، وسيعتبر (الشعب الاسباني) حقيرا إذ لم تحمل استمرار تواجد انجليزي في المغرب**".

وفي نفس الاتجاه كتب "**جوسي مارك دوياردو**": "**إذا نحن اعترفنا بالأهمية القصوى التي تكتسبها مدينة سبته، والمستقبل الزاهر الذي تمنحه لاسبانيا كقاعدة عسكرية تجارية و بحرية في آن واحد، يشرف على القارة الإفريقية، فانه يجب علينا ومهما كلف الأمر من تضحيات أن نعمل على ترسيخ حدودنا هناك.**" (3)

---

(1) ابراهيم كردية: الحماية أصلها وتطورها، شركة الطبع والنشر، الدار البيضاء، ص: 7.

(2) محمد الأمين محمد و محمد علي الرحماني: المفيد في تاريخ المغرب، دار الكتاب، الدار البيضاء، ب.س.ن ، ص: 240.

(3) مولاي الطيب العلوي: تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي ، منشورات زاوية، الدار البيضاء، 2009، ص: 13

فما يمكن استنتاجه أن العلاقات الاسبانية – المغربية شهدت تدهورا نتج في أحد جوانبه عن الاحتكاك المستمر حول سبته ومليلية، (1) فقد ارتأت اسبانيا خلق جو صراع مستمر يؤدي بها إلى مراحل تنتهي بالتدخل، وفقا لهذا المخطط، هذا ما جعلهم يسعون عمدا إلى إثارة أحداث من شأنها أن تبرر إعلان الحرب وتساهم في تحقيق أطماعهم الترابية بالمغرب لذا قامت اسبانيا ب:

1 – إنشاء بعض القلاع الصغيرة خارج حدود سبته.

2 – تذرعت بعملية الاختطاف التي قام بها سكان قبيلة "**قليعة**"(*) سنة (1858) باختطافهم **7** أشخاص اسبانيين من مدينة مليلية، وعملوا على إلقاء بعض القنابل وسط المدينة.

3 – كذلك اتخذت حادثة اعتقال ممثلها القنصلي في الجديدة ذريعة أخرى تهدد السلطان بإعلانها الحرب على المغرب بسبب المس الخطير بسمعتها و رايتها وغيرها من الذرائع. (2) كل هته الأحداث كانت سببا في تعجيل التوتر بين المغرب واسبانيا. (3)

وقد اتضحت النوايا التوسعية الاسبانية من خلال التقرير الذي حرره رئيس الحكومة الاسبانية في 30 ديسمبر (1858) استعرض فيه هجمات قليعة ووضعية مليلية وأكد من خلاله أن المحادثات الدبلوماسية لن تكون مجدية، إذ لم تكن معززة بالدعم العسكري فقال بصريح العبارة: " **يجب أن يكون الهدف واضحا أمام أعيننا: ألا وهو الاستيلاء على الأراضي المجاورة لمليلية** ".

كل هذه الظروف كانت دافعا قويا لاسبانيا من أجل تنفيذ أهدافها، فنهجت سياسة الضغط على المغرب لقبول قراراتها، فاشترطت في مقابل سماحها للمغرب على ما حصل لمواطنيها وسفنها وبضائعها توقيع

---

(1) عياش جرمان: دراسات في تاريخ المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1986، ص: 289.

(2) عبد الله بن عبد العزيز: المرجع نفسه ص: 62.

(*) **قبيلة قليعة:** قبيلة ريفية زناتية الأصل، وهي موطن مدينة الناظور، وتشمل مجالات الرأس الساحلي للبحر المتوسط، ومن فروعها (مزوجة، آيت شيكار، آيت سيدال، آيت بويفرور، بويغار). متوفر على الرابط:.hhtps// ar.wikipedia.org.

(3) أبو العباس أحمد بن خالد الناصري: كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق الأستاذ جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، ج 9، الدار البيضاء، 1956، ص: 177.

اتفاقية تضمن من خلالها حماية وجودها على الساحل المغربي، تمثلت في "**اتفاقية تطوان**" والتي نصت على: جملة من المطالب أهمها توسيع حدود مليلية ومسألة حماية المدن الأخرى، إلا أن اسبانيا لم تحصل على امتياز توقيع الاتفاقية بسهولة، فقد كان الدور البريطاني في هذه المسألة يفرضه نفسه بشدة، ولم تتفق مع اسبانيا في ذلك إلا بعد مفاوضات طويلة انتهت بانتزاع بريطانيا حق توقيع "**معاهدة (1856)** مع المغرب. [1]

إن اتفاقية تطوان لم تضع حدا للتوتر في العلاقات المغربية الاسبانية خلال هذه الفترة ، بل أن اسبانيا ستفتح مرحلة أخرى في علاقاتهما مع المغرب ، تميزت بتوتر حاد وتخلل ذلك سلسلة مفاوضات طويلة كانت بريطانيا شديدة الحرص على متابعتها. [2]

إن هذا التوتر الذي سيطبع العلاقات المغربية الاسبانية سنة 1859 انطلق من مدينة سبتة، وبالضبط من قبيلة انجرة [*] والتي قام سكانها بمهاجمة بعض البنايات الاسبانية الجديدة على مركز الحدود، هذا ما اتخذته اسبانيا ورقة للضغط وذريعة للصراع. [3]

تسارعت الأحداث بعد أن رفض السلطان "**عبد الرحمن**" طلب رئيس الحكومة الاسبانية المارشال "**اودونيل**" معاقبة القبائل الريفية التي قامت بمهاجمة البنايات، وقد صيغ ذلك في رسالة تقدم بها هذا الأخير

---

(1) جمال عاطف و آخرون: تطوان قبل الحماية (1860–1912)، مجموعة البحث في التاريخ المغربي والأندلسي، تطوان، 1992، ص: 74.

(2) عبد الهادي التازي: مرجع سابق، ص: 19.

(*) **قبيلة أنجرة:** من قبائل جبالة التابعة لجهة طنجة وتطوان، وتقع مواطنها في الزاوية الشرقية بأقصى الشمال المغربي على مضيق جبل طارق والبحر المتوسط، وفي مجالها الترابي تقع مدينتي سبته والقصر الصغير، ويحدها شرقا ساحل البحر الأبيض المتوسط، وشمالا ساحل بوغاز جبل طارق، وغربا قبيلة الفحصية، وجنوبا قبيلة ودراس، وتنقسم قبيلة انجرة الى بطون، وهي:(البرقوقيين، الغابويين، البحراويين)، ومن بلدياتها: (سبته، الفنيدق، دار الخروب، القصر الصغير، ملوسة، أكادير الفلى...). متوفر على الرابط:.hhttps// ar.wikipedia.org.

أنظر عبد الله بن عبد العزيز: مرجع سابق ، ص: 55.

(3) جمال عاطف: مرجع سابق، ص: 76.

إلى النائب السلطاني "**محمد الخطيب**"[*] مؤكدا أنه : "**من الضروري، والضروري جدا أن يقاد الأشخاص المتهمين إلى مدينة سبتة ليعاقبوا هناك أمام أعين الاسبان،**" [1] إلا أن الحالة الصحية للسلطان المغربي المولى "**عبد الرحمان بن هشام**" كانت متدهورة، مما صعب على الجانب المغربي اتخاذ قرارات حاسمة في هذا الصدد. [2] هذا ما أدى إلى احتدام الصراع بين الطرفين انتهى بانهزام الجيش المغربي هزيمة قاسية في **معركة تطوان** سنة (1860)، حيث أرسل السلطان المغربي المولى "**عبد الرحمان**" جيوشا باتجاه تطوان لا يتجاوز عددها ستمائة (600) جندي وأمدها بالمال والعتاد، بالإضافة إلى خمسة ألاف (5000) جندي انضموا إليهم من أنجرة والقبائل المجاورة وأطراف البلاد، واجهوا خمسين ألف (50000) جندي اسباني تحت قيادة الجنرال "**أودونيل وبريم**، وبعد 25 يوما كلها مناوشات قام الاسبان بهجوم عنيف صمدت له الكتائب المغربية ولكن الجيش الاسباني الذي كان معززا بالأسطول زحف عن طريق الساحل إلى الفنيدق، فتقهقر المولى العباس في غير ترتيب وانضباط، كما ساهم سوء الأحوال الجوية في تقهقر الوضع، هذا ما شجع الخصم فاتجه نحو تطوان، كما فتحت الإمدادات التي كانت تأتي إليهم من سبته برا ومن الأسطول بحرا المجال للاحتلال برج مرتيل ثم الإغارة على تطوان بفرقتين مسلحتين بالمدافع، ونتيجة ذلك قام السلطان بتعزيز الجيش بكتائب جديدة، إلا أن الجيش الاسباني واصل زحفه، كما استغل الانتهازيون من القبائل المجاورة هذا الاضطراب فقاموا بعمليات السلب و النهب، فاضطر أهل تطوان أمام هذا الوضع المتردي للأوضاع إلى فتح أبواب المدينة في وجه الجنرال الاسباني الذي دخلها يوم الاثنين 5 في فيفري 1860

(*) **محمد الخطيب:** من أصل تطواني، وكان أحد تجار المغرب الأغنياء، عاش بجبل طارق للتجارة مدة 17 سنة، وأقام طولا بمدينة مرسيليا ثم بمدينة جنوة حيث تعلم اللغة الإيطالية، عين أولا أمينا بديوان طنجة، وفي ماي 1851 أصبح باشا للمدينة ثم نائبا سلطانيا، وكان ذا عقل متفتح لاتصاله بالتجار، ولمهارته في المعاملات، وبقي في منصبه حتى عزل سنة 1862، فاوض ممثل انجلترا ثلاث سنوات لإبرام معاهدة 9 ديسمبر 1856 التجارية والبحرية. ولما أعفي رحل إلى تطوان، وقضى بقيت عمره في العبادة حتى توفي يوم 6 جانفي 1872، أنظر: مصطفى بوشعراء: الإستطان والحماية بالمغرب (1865 – 1894)، تق: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1984، ص: 391.

(1) عمر آفا: مرجع سابق، ص: 34–35.

(2) محمد الأمين: مرجع سابق، ص: 239.

الصورة رقم **(07):** صورة للمجلس الوزاري الاسباني برئاسة الملكة ايزابيل الثانية يعلن الحرب على المغرب يوم 22 أكتوبر (1859).



المصدر :.hhtps// ar. wikipedia.org.

الصورة رقم (08): صورة للحرب المغربية – الاسبانية (معركة تطوان) سنة (1860).



المصدر :.hhttps// ar. wikipedia.org.

وعاث فسادا وحول المساجد إلى كنائس... وغيرها من أعمال التخريب و الفساد. [1]

إلا أن بريطانيا عارضت سعي اسبانيا إلى الاحتفاظ بتطوان لأنها كانت تدرك أهميتها، [2] وجرت مفاوضات قادها القنصل العام البريطاني في طنجة "**درموند هاي**"، الذي حاول إقناع النائب السلطاني "**محمد الخطيب** " بقبول شروط الصلح التي أملاها الاسبان غداة انتصارهم على القوات المغربية وذلك بعد احتلالهم تطوان وفي هذا يقول "**هاي**": "**وانتم في هذا الوقت ليس عندكم حركة ولا علم لتحاصروا مدينة، والشجاعة والزعامة وكثرة الآدمي لا تنفع مع حركة الحرب، ولهذا لابد من التوصل إلى الصلح و الصبر على ما كتب الله في هدا الوقت، ثم تقوموا على ساق الجد في المستقبل كبقية الدول بتوفير الأسلحة وغيرها، وبالصلح وفتح المراسي وتقوية التجارة في كل مواضع الإيالة، تخلف ما خسر في هذا الوقت بإضعاف مضاعفة، وبهذه المحنة التي وقعت لكم تنهضون من ضعفكم، وتتقووا بأكثر مما كنتم، وهذه المهانة التي وقعت لكم، وقعت لكبار الأجناس، مثل سلطان اسطنبول ومثل الروس فتصالحوا و تفاصلوا، وبعد ذلك تقوا أكثر مما كانوا كما هو في علمكم**". [3]

وتمثلت الشروط التي احتوتها معاهدة الصلح في: توسيع أراضي القواعد الإسبانية في سبتة ومليلة، والتنازل عن قطعة أرض بجوار سيدي ايفني، مع دفع غرامة مالية، وتعهد المغرب بعقد معاهدة تجارة مع اسبانيا، والسماح لها بفتح قنصلية في فاس، وإرسال رجال بعثات التبشير الإسبانيين إلى المغرب، فوافق المغرب على ذلك. [4] وقدرت الغرامة التي اشترطتها اسبانيا حتى توافق على الانسحاب بعشرين مليون ريال، [5] وظل الاسبان محتلين لتطوان مدة سنة دفع السلطان خلالها نصف الغرامة.

---

(1) إبراهيم حركات: ج3، مرجع سابق ، ص. 231.

(2) ألبير عياش: مرجع سابق، ص. 44.

(3) بهيجة سيمو: الإصلاحات العسكرية بالمغرب (1844–1912)، اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، المملكة المغربية، 2002، ص. 89.

(4) جلال يحي: مرجع سابق ، ص. 258.

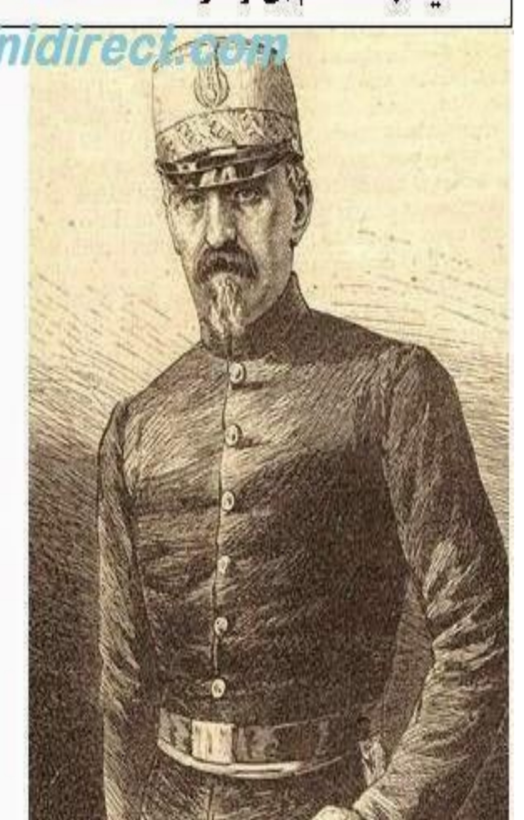
(5) Henri Cambon:Op,Cit,P 93.

الصورة رقم (09): صورة للنائب المغربي" **محمد الخطيب**".

وصورة "**للجنرال لويس غارسيا**" رئيس أركان الجيش النازي.

السيد امحمد الخطيب. – أسند إليه السلطان مولاي عبد الرحمن وظيفة النيابة عنه في مباشرة الشؤون الخارجية مع السفراء الأجانب و قناصلهم المقيمين بطنجة. فكان بذلك قائما مقام وزير الخارجية لدولة المغرب. و لبث في مهمته هذه نحو عشرين سنة. و هو الذي أشرف على المفاوضات مع الحكومة الإسبانية طيلة فترة حرب تطوان (1859 – 1862) ثم أُعفي و عاد إلى تطوان فاستقر بها مشتغلا بالعبادة و الإحسان إلى أن توفي و دفن بالزاوية الريسونية في 6 يناير 1872. و كان من خواص أصحاب الشيخ سيدي عبد السلام بن ريسون.

9



الجنرال Luis Garcia Miguel
رئيس أركان الحرب للجيش الغازي الذي
وقع معاهدة الصلح و الذي تسلم قيادة
الجيش من يد الجنرال أودونيل يوم
مغادرته تطوان بتاريخ 24 أبريل 1860

المصدر : .hhttps// ar.wikipedia.org.

وأقيم مندوبون اسبان في المراسي لاقتضاء الباقي من موارد الديوانة فتم الجلاء عن تطوان في ماي (1862)، بعد احتلال استمر أزيد من سبعة و عشرين (27) شهرا. [1]

إن الطريق الوحيد الذي كان أمام المغرب للحصول على مثل هذا المبلغ هو الاقتراض من الخارج، فوصل المغرب إلى ما كانت مصر وتونس قد توصلت إليه من قبل (الديون الأجنبية)، وقد تم دفع الغرامة المالية في ظرف سنتين بفضل قرض البنوك الانجليزية رهنا على مدخول الجمارك الشريفة، وترجع هذه المساعدة إلى موقف انجلترا التي كانت تراقب بحذر المشاريع الفرنسية والاسبانية، فممثلوها الدبلوماسيون هم الذين أوقفوا الحكومة الفرنسية التي كانت تطمح، بعد معركة اسلي، إلى تحديد حدود الجزائر عند واد ملوية، كما أوقفوا الحكومة الاسبانية سنة (1860) التي اضطرت إلى توقيف زحف جيشها نحو طنجة، و إخلاء تطوان، ذلك أن همها الكبير كان يتمثل في منع إقامة أي دولة قومية أمام جبل طارق، وأن عدم اهتمامها الظاهري بالمغرب مكنها من اكتساب نفوذ متفوق ستوظفه وفقا لمصالحها الاقتصادية. [2]

كانت أثار هذه الهزيمة أبلغ لأنها كشفت عجز القوات المغربية عن مقاومة دولة أوربية تعتبر اقل قوة من فرنسا و بريطانيا، ونقلا عن الناصري ورد هذا التعليق حول تلك الموقعة: "**ووقعة تطاوين هذه هي التي أزالت حجاب الهيبة عن بلاد المغرب واستطال النصارى بها، وانكسر المسلمون انكسارا لم يعهد لهم مثله**". [3]

إن الأحداث السابقة شجعت الأطماع الاستعمارية الاقتصادية والتجارية والسياسية والعسكرية، بل أكثر من ذلك غذت أطماع حتى الدول التي هي دون فرنسا وبريطانيا، مثل: اسبانيا والسويد وايطاليا وألمانيا و تحول المغرب في أواخر القرن التاسع عشر إلى غنيمة تثير حسابات هذه الدول للظفر به. [4]

---

(1) محمد الأمين: مرجع سابق، ص: 240

(2) ألبيرعياش: مرجع سابق، ص: 44.

(3) عبد الواحد الناصر: مرجع سابق، ص: 14.

(4) محمود شاكر : مرجع سابق، صك 347.

2- الضغوط الاقتصادية:

بالإضافة إلى الضغوط السياسية والعسكرية مارست الدول الأوربية على المغرب ضغوط اقتصادية، فمع حلول القرن التاسع عشر (19)، وانتشار مظاهر الثورة الصناعية الكبرى من أجل السيطرة على ثروات الأمم المستضعفة، وتسخيرها في أغراضها الصناعية كمصادر للمواد الأولية، وأسواقا لسلعها، ومجالات للاستثمار، [(1)] ولقد كانت الدولة المغربية من بين هذه الدول المستهدفة ، خاصة بعد أن انكشف ضعفها نتيجة هزائمها المتكررة بآسلي في مواجهة الزحف الاستعماري الفرنسي سنة (1844)، وبتطوان في مواجهة الزحف الاستعماري الاسباني سنة (1860)، وقبولها بمواثيق وبمعاهدات مجحفة على حقوقها وسيادتها، وازدياد ارتباطها بالاقتصاد الامبريالي، بتوافد أعداد كبيرة من التجار الأوربيين على الموانئ المغربية، [(2)] فهي معاهدات لا متكافئة، لا تفتح المراسي أمام الدول العظمى الموقعة عليها فحسب، بل تفرض كذلك إعطاء امتيازات كبيرة وخطيرة للتجار الأجانب والضغط على سلاطين المغرب لتوسيع دائرة هته الامتيازات، ما يقودها إلى تمهيد السبل لتدخلاتها في شؤونه الداخلية، وبالتالي الإجهاز على مقومات سيادته واستقلاله، وتمثلت الاتفاقيات المغربية الأوربية في: [(3)]

1- الاتفاقية المغربية – البريطانية (1856):

انتهت حرب "اسلي – كما أسلفنا – على اثر تهديد بريطانيا لفرنسا بالتدخل لما عزم القائد الفرنسي "**بيجو**" على السير قدما نحو فاس، وكان لهذا الموقف البريطاني أثره على سلطان المغرب الذي صار ينظر لبريطانيا نظرة حليف، وهي النظرة التي استغلتها هذه الأخيرة وحاولت توطيد علاقاتها مع المغرب، في ظل خلافاته مع فرنسا واسبانيا. [(4)]

فالوساطة البريطانية وما حققته من تفادي الحرب على المغرب في وضع جد حرج، قد زاد من رصيد البريطانيين لدى المخزن، واعتبروهم أصدقاء مخلصين، بل أن قنصلها العام "**هاي**" أصبح مستشارا مقربا للسلطان، ولاشك أن الدور الذي لعبته بريطانيا يدخل ضمن إستراتجيتها الخارجية الرامية للحفاظ

---

(1) عبد الواحد الناصر: مرجع سابق، ص: 71.

(2) كردية ابراهيم: الحماية أصلها وتطورها، مرجع سابق، ص: 5.

(3) آفا عمر: مرجع سابق، ص: 23-24.

(4) محمد العربي معريش: مرجع سابق، ص: 38.

على حالة الاستقرار والتوازن القوي داخل المغرب، فقد كانت بريطانيا مدركة أن أي خلخلة للوضع سيكون للدول منفعة (فرنسا – اسبانيا) وأنه بذلك ستفقد بلا شك هيمنتها التجارية على السوق المغربية الواعدة، وهيمنتها السياسية والعسكرية على المدخل الغربي للمتوسط، كلها مبررات كافية لفهم التدخل البريطاني مرة أخرى في دور الوساطة بين المغرب والآخرين. [1] ضف إلى ذلك ما شهدته بريطانيا من اندفاع اقتصادي وتراكم رأس المال، وانطلاق ثورتها الصناعية، هذا ما جعلها ترغب في توقيع معاهدتين مماثلتين لما نالته فرنسا من امتيازات بعد توقيع معاهدتي طنجة ولالة مغنية للحصول على مزيد من الامتيازات وإحداث تعديلات في سياسة المغرب الخارجية، كلها عوامل أهلتها أكثر من أية دولة أخرى لاكتساح السوق المغربية، ودفعتها للمطالبة بتوسيع التجارة البحرية، وممارسة الضغوط لعقد معاهدات تجارية مع المغرب. [2] ونتيجة لذلك شرعت بريطانيا فعلا في مفاوضة المغرب حيث بدأ المفوض الانجليزي "**جون دارموند هاي**" المفاوضات مع المفوض المغربي، نائب السلطان في طنجة "**محمد الخطيب**"، [3] وتم الاتفاق على تحديد 19 فيفري (1856) للشروع في المفاوضات حول معاهدة والاتفاقية التجارية وذلك من أجل تعاون البلدين في ميدان التجارة والتعامل. [4]

بدأت المفاوضات حول بنود الاتفاقية في 19 فيفري (1856) بمعدل اجتماعين أو ثلاثة في كل أسبوع وكان النائب البريطاني هو من حرر مسودتها، وقد تناولا ممثلا الطرفين بالدراسة والتحليل كل شرط على حدة حتى يتم قبوله أو رفضه أو تعديله وقد وافق "**محمد الخطيب**" تقريبا على جل الشروط المقترحة في الاتفاقية، وحتى يضمن النائب البريطاني عدم تراجع الخطيب عن تلك الموافقة، ألزمه التوقيع على هوامش المسودة إلا أن "**محمد الخطيب**"، واستجابة للأوامر السلطانية، كان حريصا على أن يضيف أمام كل شرط :"**تمت الموافقة المبدئية عليه عبارة الخطيب ويوافق على هذا الشرط إذا ما قبله السلطان**". [5]

---

(1) روجرز: تاريخ العلاقات الإنجليزية – المغربية في عام 1900، تر: يونان لبيب زرق، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1981، ص: 209.

(2) محمد العربي معريش: مرجع سابق، ص: 38.

(3) بهيجة سيمو: مرجع سابق، ص: 52.

(4) عبد العظيم رمضان: الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة، دار المعارف، القاهرة، 1985، ص: 161–162.

(5) روجرز: مرجع سابق، ص: 221.

أدى توقيع الاتفاقية المغربية – البريطانية لسنة (1856) إلى:

– تزايد تدفق الأوربيين على المغرب تدفقا واضحا، واحتل البريطانيون الصدارة في ذلك، ثم جلب هؤلاء رساميلهم لاستثمارهم والعمل على نمائها بأي ثم كان، خاصة وأن بنود المعاهدة المذكورة هيأت لهم ولغيرهم من رعايا الدول الأوربية كل الشروط الكفيلة بتحقيق ذلك، حيث أصبح لهم الحق في القيام بالعمليات التجارية وحق الملكية العقارية في جميع أنحاء المغربية. (1)

– فتح السوق المغربية أمام المنتجات الأوربية، حيث أعطت هذه المعاهدة حرية التجارة لبريطانيا بتصدير واستيراد ما تشاء من السلع والمنتجات، والترخيص لها باستيراد المنتجات الأساسية التي كان المغرب يحظر بيعها للأجانب.

– السماح للتجار الانجليز بكراء وبناء المخازن لسلعهم بالموانئ والمدن، وإغفالهم من جميع الضرائب.

– إنهاء كل احتكار أو امتياز خاص بالبيع والشراء إلا فيما يتعلق بالأسلحة والذخائر.

– حصر قيمة الرسوم الجمركية في 10 بالمائة من قيمة معظم السلع. (2)

من ناحية المغرب، أدت هذه العملية إلى اختلال الميزان التجاري، والى خروج كميات كبيرة من العملة المغربية في عملية التبادل التجاري مع الإشارة إلى أن الرسوم كانت منخفضة على الواردات ومرتفعة على الصادرات، فدخلت السلع الأوربية إلى البلاد، ولم تحظى السلع المغربية بالحماية في الأسواق العالمية، فانقلب الميزان التجاري المغربي، وزاد الاستيراد على التصدير، فيما ارتفعت نسبة الصادرات البريطانية باتجاه المغرب. (3)

كانت هذه المعاهدة بمثابة انهزام دبلوماسي للمغرب يضاف إلى معاهدتي "طنجة ولالة مغنية"، وقد بدا للعيان ضعف المغرب وخضوعه للضغوط الخارجية، حيث لم يعد المخزن في صراعه مع الدول المتنافسة، يقوى على مراقبة تسرب العنصر الأوربي بسبب الامتيازات الممنوحة لهم، ومنها فقدانه حق محاكمة الأوربيين، كما فتحت هذه المعاهدة باب المنافسة على مصرعيه، ذلك إن كلا من فرنسا واسبانيا صارتا تبحثان عن امتيازات مماثلة لما تحصلت عليه بريطانيا في المغرب. (4)

---

(1) خالد بن الصغير: مرجع سابق، ص: 195.

(2) مصطفى بوشعراء: مرجع ساب، ص: 298.

(3) أمل عجيم : مرجع سابق، ص: 132.

(4) محمد العربي معريش: مرجع سابق، ص: 38.

2- الاتفاقية المغربية – الاسبانية (1861):

لقد وضعت حرب تطوان الخاسرة حدا لهيبة المغرب الأمر الذي شجع اسبانيا على فرض شروطها سنة 1861 وتوقيع اتفاقية تجارية، اعتمادا على شروط معاهدة (1856) مع بريطانيا. وقد حصلت اسبانيا بموجب هذه الاتفاقية على نفس الامتيازات الممنوحة لبريطانيا، كما حصلت أيضا على بعض الحقوق كحق امتلاك العقارات لرعاياها، وحق صيد السمك على السواحل المغربية، ومنح اسبانيا حق استيراد المواد الأولية وبضائع المغرب، كما أكدت هذه الاتفاقية على نظام الحماية القنصلية. (1)

3- الاتفاقية المغربية – الفرنسية (1863):

كانت الاتفاقيتين الموقعتان آنفا مع المغرب حافزا لفرنسا على المطالبة بالمثل، ولم يمض وقت طويل حتى شرعت فرنسا في مفاوضة المغرب ووقعت معه تسوية في 19 أوت (1863)، وقد تحصلت بموجبها على امتيازات ترعى بمصالحها التجارية في البلاد حيث قامت هذه الاتفاقية بتوسيع الامتيازات والحماية القنصلية لتشمل المغاربة، من موظفين في القنصليات وممثلين قنصليين في المدن الداخلية، وسماسرة التجارة والشركاء الفلاحين. (2)

وضعت معاهدة (1856)، واتفاقية (1861)، وتسوية (1863)، الأسس القانونية للحماية الدبلوماسية ونظام التسلط على المغرب، وفتحت بذلك عهدا للمنافسة الأوربية الشديدة. (3) فمضمون هذه المعاهدات سمح للدول الأجنبية الموقعة عليها بالتمتع بامتيازات من جميع الأنواع، وقد كان أقرب الوسائل إلى هذه الدول الاستعمارية لتوسيع نفوذها بالمغرب، ونيل بغيتها منه هو امتياز "**الحماية القنصلية**" (أو ما يعرف بالحماية الدبلوماسية والحماية الفردية) والتي نعني بها: **امتياز منح لعدد من الدول الأوربية، يسمح لممثليها في المغرب من وزراء مفوضين وقناصل وتجار بإضفاء حماية دولهم على من يستخدمونه من الرعايا المغاربة، ليصبح هؤلاء خاضعين لسلطانهم السياسي والقانوني، ويعفيهم المخزن من كافة الضرائب والالتزامات المفروضة على غيرهم من المواطنين.** (4)

باشرت الدول الأوربية تنفيذ هذه المؤامرة باستخدام وزراء مفوضون و قناصل ونوابهم والتجار الأوربيون

---

(1) حسن صبحي: مرجع سابق، ص: 22-23.

(2) محمد العربي معريش: مرجع سابق، ص: 39.

(3) مصطفى بوشعراء: مرجع سابق، ص: 298.

(4) إبراهيم كردية: مرجع سابق، ص: 14.

العاملون في المغرب، فكانوا يختارون محمييهم من كل الفئات الاجتماعية، وخاصة من أغنياء المغاربة وكبار الشخصيات ذات النفوذ، كشيوخ الزوايا ليستفيدوا من مراكزهم وعلاقاتهم في تنمية تجارة بلدانهم وتوسيع نفوذها السياسي، فبريطانيا مثلا، أقامت قناصل لها في كل الموانئ المفتوحة للتجارة، كما أقامت اسبانيا لها بطنجة هيئة كاملة للتمثيل وتلتها فرنسا. [1] وبذلك ساهمت الحماية القنصلية بفاعلية في تمهيد الطريق أمام محاولات التسرب الأجنبي داخل البلاد المغربية، خاصة بعد توقيع المعاهدة المغربية البريطانية (1856)، التي تعد الأهم لأن بموجبها حصلت بريطانيا على امتيازات لنفسها كدولة ولرعاياها المقيمين بالمغرب، فالمادة الثالثة تنص أن نائب ملكة بريطانيا العظمى له الحق في اختيار من يترجم عنه، ويخدمه من المسلمين وغيرهم، ولا يلزم تراجمته وخدامه شئ من المغارم. [2] والواقع أن هذا النوع من الامتيازات نشأ نتيجة موافقة الدولة المغربية نفسها وتحولت هذه المشكلة إلى مثابة مرض عضال أفضى إلى شل الجهاز المخزني، وتفتيت البنيات الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير. [3]

وحتى تضمن الدول الأوربية سريان سمها الزعاف أعطت تعليل لعملية إعطاء حمايتها للرعايا المغاربة بأنها "لم تكن تستهدف شيئا آخر غير الدفاع عن الحقوق الإنسانية، وتنمية التجارة التي يعود نموها بالخير والرفاهية عليها وعلى المغرب معا. إلا أنها لم تكن في الحقيقة تهدف إلى ذلك بل كانت ترمي إلى استقطاب المغرب وتعبئته لخدمة الأجانب والاستعمار، ولتوفر المسوغات التي برر تدخلها في الشؤون المغربية وتعزز نوفدها وتغلغلها. [4] وفي هذا يقول "**والتر هاريس**" الصحفي الانجليزي الذي اعترف بحقيقة الاستدمار الذي جاء الأوربيون من أجله، فقال: "**في الحقيقة أننا بادخالنا المسيحية إلى المغرب ... فإننا ندفع بأمة متداعية إلى قبرها بسرعة أكبر**" ويعلل ذلك بأنه حيثما تذهب الإرساليات يذهب الخمر معها. [5]

ومن الفئات التي استفادت أكثر من الحماية، وكانت مستهدفة من قبل الدول المانحة للحماية، نجد اليهود

---

(1) عبد الوهاب بن منصور: المرجع نفسه ، ص: 16.

(2) عبد الوهاب بن منصور: أوربا وقضية حرية التدين في المغرب، الأكاديمية، العدد 16، 1999، ص: 15.

(3) خالد بن الصغير: مرجع سابق، ص: 281.

(4) حسن صبحي: مرجع سابق، ص: 11.

(5) هند محمد العبد الله المطلق: الامتيازات الأجنبية وأثرها على استقلال المغرب الأقصى، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، السعودية، 2008، ص: 12.

وكانوا أكثر تهافتا عليها بسبب مزاياها فاستغل القناصل والتجار الأوربيين ضعفهم لاستمالتهم إليهم، وتقوية نفوذهم بهم وقد تجاوب اليهود وابدوا استعدادا لمسايرة الأوربيين في هذا المسعى، (1) ويأتي بعد اليهود في المقام الثاني، فئة التجار المسلمين، وهي بدورها تسابقت على نظام الحماية، خاصة أولئك
الذين كانوا يقيمون بجبل طارق، فهؤلاء بعدما ضعف ارتباطهم بوطنهم الأم، احتضنتهم الدول الأوربية ليوظفوهم لخدمة مصالحهم تحت غطاء حمايتهم، وكلا الفئتين كانت من الطبقات الميسورة الحال. (2)

وبذلك استفحل أمر الحماية القنصلية التي أصبحت متداولة بين العام والخاص، هذا ما جعل حكام المخزن ينددون بها، وقد أقر حتى الأجانب بخطورة هذه المشكلة، كما هو الحال مع القنصل العام لبريطانيا السيد "**جون دراموند هاي**" الذي كتب موضحا عن مدى شيوع الحماية: "**إذا استمر أمر الحمايات على ماهو عليه في الوقت الحاضر، فإن المغرب سيفتح عينيه ذات صباح فلا يجد أحد من رعيته يستطيع أن يبسط حكمه عليه**"، (3) بل أن الممثل البريطاني أبدى تعاطفه وتأييده لوجهة نظر حكومة السلطان فيما يخص تلك المشكلة التي كان يتذرع بها أكثر ممثلي الأجانب للاعتداء على كرامة المغرب وسيادته. (4)

ومن جهتهم العلماء نددوا بالمحميين في خطب الجمعة ودروس الوعظ و الإرشاد، وفي تآليفهم، (5) ويذكر الاستاد المنوني أسماء سبعة علماء خصوا تآليف مستقلة عن الحماية القنصلية، ومنهم "**أبو محمد جعفر بن إدريس الكتاني الحسني الفاسي**" المتوفي سنة (1905)، الذي ألف فيها أجمع و أكبر تأليف و عنونه باسم "**الدواهي المدهية للفرق المحمية**"، وفيه استعرض مفاسد الحماية القنصلية فذكر أنها "**كثيرة لا حصر لها و لا عد ولا إحصاء ... منها ظهور شعائر الكفر... ومنها الركون إلى العدو ... ومنها الرضى بحكمه... ومنها لتحريض على الضلالة واستئنان الشر... وذلك أن كثيرا من الموالين له لم يقتصروا على أنفسهم بذلك، بل زادوا إلى تحريض من لم يواله عليها وتحسينها له... ومن إعانة العدو وتقويته... ومنها تكثير سواده ولو من غير حلول معه وإقامة ببلدة،لأن الموالين له من جملة رعيته... ومنها الدخول تحت قهره**

---

(1) عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ص. 111.

(2) صلاح العقاد: المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي إلى التحرر القومي، ص. 258.

(3) عبد الوهاب بن منصور: مرجع سابق، ص. 16.

(4) الناصري: ج 9، مصدر سابق، ص. 208.

(5) إبراهيم كردية: مرجع سابق، ص. 106.

وغلبته... ومنها مفارقة جماعة المسلمين... منكر – وهو التعلق بالعدو – من أعظم المفاسد في الدين التي يتعين فيها الزجر و التغليط... ومن أعان المحتمي أو عاشره أو خالطه أو أرضته حالته فهو فاسق ملعون. [1]

فالمحتمي في نظر العلماء ومن وراءهم الشعب المغربي المتدين هو شخص كافر، مارق، ملحد، ملعون تجب مقاطعته في كل شئ، وقد يهون الأمر إذا كان الشخص المحتمي من الدهماء ولكنه يصبح غير ذلك إذا كان المحتمي شخص يقوم بمسؤولية خطيرة، ويكون أحد وزراء السلطان الذي هو رأس الأمة وحامي الملة و الدين، فلا شك أن جريرتة التي ستصيب هيبة السلطان بتصدع خطير لا يمكن ترميمه. [2]

وفي هذا الإطار كتب السلطان عدة رسائل وأوفد عدة وفود كوفد سنة (1876) برئاسة الحاج "**محمد الزبدي**" إلى انجلترا وفرنسا وبلجيكا وايطاليا ليبحثوا مع حكوماتها حول نظام الحماية، بعدها سلم نائب السلطان في طنجة في (1877) مذكرة إلى الممثلين الأجانب تضمنت مساوئ نظام الحماية القنصلية وسلسلة تعديلات هذا ما أوجب عليهم عقد مؤتمر لدراسة ذلك. [3]

---

(1) محمد المنوني: مرجع سابق، ص. 261–262.

(2) ابراهيم كردية: ثورة بوحمارة، مرجع سابق، ص. 32.

(3) عبد الوهاب بن منصور: مرجع سابق، ص. 16.

ثانيا: موقف المخزن من الضغوط:

2-1 مؤتمر طنجة (1877):

رأى السلطان "**مولاي الحسن**"[*] (1873–1894) التعجيل في تطويق داء الحماية الذي أصاب الكثير من رعاياه وشل إدارة الدولة وقوانينها، والتي يمثل في نظره سوسا "ستؤدي أن استمرت حتما إلى خراب المغرب، وأنه العقبة الكبرى، التي تحول دون نهوضه وتقدمه". [1]

وكان أول محاولة أقدم عليها السلطان "**مولاي الحسن**" للحد من أضرار الحماية الأجنبية هو مباشرة الاتصال بالدول المعنية، بواسطة سفير متجول هو أمينه "**محمد الزبدي**، الذي تنقل في صيف (1877) بين عواصم فرنسا وبلجيكا وبريطانيا وايطاليا، وأجرى محادثات مع حكوماتها من أجل وضع حد للإسراف في منح الحماية القنصلية، والالتزام بالشروط المنصوص عليها في الاتفاقيات، وجاء في رسالة لمبعوث السلطان "....**وحاصل ما نطلب أن يكون أمرها محصورا في الخدمة (المستخدمين) والسماسرة المعنيين لدول التجار الكبار، بحيث يكون سمساران لكل تاجر، و لا يزاد عليهم، ويكونون من أهل المراسي، وتسقط الحماية على أهل البادية**". [2]

---

(1) ابراهيم كردية: مرجع سابق، ص: 33.

(*) **المولى الحسن الأول**: ولد سنة (1863) بفاس، كان سلطانا للمغرب من (1873) حتى سنة (1894)، بعدما تولى الحكم خلفا لأبيه محمد الرابع بن عبد الرحمن (1859–1873) حاول أن يجعل الحكم مركزيا وأن يبسط سلطة الدولة على كل القبائل دون تمييز. تمكن من تحديث الجيش، لكن الإصلاحات الأخرى لم تتم للنهاية بسبب تمرد بعض القبائل وبسبب سياسة التقشف التي اتبعها الحسن لكي لا يغرق المغرب في الديون ويفتح الباب على مصرعيه للتدخل الأجنبي. تمكن من صد الأطماع المتزايدة للأوربيين في بلاده حيث في مؤتمر مدريد (1880) تم الإعتراف بعدم تبعية المغرب لأية قوة أجنبية، بالمقابل حصلت 13 دولة أجنبية على امتيازات مفرطة، ورغم دلك حاولت كل من فرنسا وبريطانيا فرض الحماية على المغرب لكنهما لم تتمكن من ذلك للمعارضة التي ليقيتها من الدول الأوربية الأخرى خاصة ألمانيا، اسبانيا، البرتغال. توفي المولى الحسن الأول (1894) خلال حملة للمخزن لبسط سلطة الدولة على بعض القبائل الثائرة بجبال الأطلس، خلفا له تولى ابنه المولى عبد العزيز حكم المغرب (1894–1908) أنظر أيضا: محمد العربي معريش: مرجع سابق، ص: 57–64. ينظر الصورة رقم (09)، ص: 42.

(2) عبد الهادي التازي: مرجع سابق، ص: 23.

الصورة رقم **(10)**: السلطان "**الحسن الأول**".



المصدر: بهيجة سيمو: مرجع سابق، ص 148.

إن السفارة المغربية بمطالبها المحدودة هذه ، لم تقم إلا بواجب تنبيه حكومات الدول الأوربية المعنية بكيفية رئيسية، إلى ما يرتكبه نوابها من شطط، بتجاوزهم للشروط المتفق عليها، وارتكابهم لتعسفات تضر بأمن و عدالة ومالية الدولة المغربية، و مع ذلك لم يظفر لهذه السفارة بطائل، وعادت أدراجها خائبة، وقد ترسخ لديها اعتقاد قوي مفاده "أن لا فائدة ترجى من التفاوض مع كل حكومة على انفراد، لأن كل واحدة منها كانت تعلق – فيما تجيب به – موافقتها على ما تقرره الدول الأخرى، ولم تكن تبدي أي استعداد للتنازل عن أي امتياز مهما كان تافها لا تتنازل عنه بقية الدول". [1]

وبذلك فشلت سفارة "**محمد الزبدي**"، وعليه بنى السلطان محاولته الثانية، التي تقوم على عقد مؤتمر بدار النيابة طنجة يجتمع فيه وزير خارجية "**محمد بركاش**"[*] بجميع نواب الدول الأجنبية، ليعرض عليهم مذكرة مخزنية تضم تسعة عشر مطلبا، حتى يناقشوها بكيفية جماعية، فيوافقوا عليها أو يعدلوها بما يخدم سيادة المخزن ويؤدي إلى القضاء على الحمايات غير القانونية، فوافقت الدول المعنية على عقد هذا المؤتمر. [2]

وفي اليوم التاسع عشر (19) من شهر جويلية (1877)، عقد المؤتمر تحت رئاسة نائب بريطانيا "**جون دريموند هاي**"، وجرى بحث في عشر جلسات في المذكرة التي قدمها المخزن، واقترح القنصل العام البريطاني وضع حدود للحماية القنصلية، ولاقى التأييد من النمسا والدنمارك وبلجيكا والسويد والنرويج وألمانيا، وقد استغرق تدارس مطالبه المذكورة مدة ثلاث سنوات، بقية سنة (1877)، وطيلة (1878)، لتنتهي في 19 جويلية (1879)، عقدت خلاها اجتماعات كثيرة. [3]

(*) هو**محمد بن عبد الرحمان بركاش:** ولد سنة (1255هـ– 1810م) بالرباط و هو ينتمي إلى أسرة أندلسية الأصل اشتغل في صغره بالتجارة في مدينة جبل طارق وتقلد فيها بعد عدة مناصب من أهمها نائب السلطان لشؤون الخارجية المقيم بطنجة 1860 مثل المغرب في مؤتمر مدريد سنة (1880) التي ناقشت مسالة الحمايات وتوفي عام (1303هـ–1885م).

انظر عنه: عبد الوهاب ابن المنصور، مشكلة الحماية القنصلية، ص: 20. أنظر الصورة رقم (11)، ص: 43.

(1) محمد الأمين: مرجع سابق، ص: 240.

(2) عبد الرحمان بن زيدان: العلائق السياسية للدولة العلوية، المطبعة الملكية، الرباط، 1999، ص: 165–166.

(3) أمل عجيل: مرجع سابق، ص: 139.

الصورة رقم (11): وزير االشؤون الخارجية وممثل المغرب في مؤتمر مدريد (1880).



المصدر: عبد الرحمان بن زيدان، العلائف السياسية للدولة العلوية، ص: 191.

ويأتي حرص بريطانيا على أخذ مبادرة عقد اجتماعات أعضاء الهيئة الدبلوماسية بطنجة بين سنتي(1877 و1879) في سياق إصلاح نظام الحمايات القنصلية والحد من مخاطره ظاهريا من جهة، ومراقبة تحركات فرنسا في هذا الباب من جهة ثانية، هذا ما أثار خلافات بين الطرفين حول هذا الموضوع، فمثلا في اجتماع 27 مارس (1879)، أعرب الممثل الفرنسي وبكل صراحة، وأمام مسامع مندوبي الدول الأوربية الأخرى عن رفضه لاقتراح رئيس الجلسة البريطاني "**جون دراموندهاي**" بقوله: "**فإنه لا يجوز لي أن أقبل من جهتي التقييد الجديد الذي اقترحه رئيسنا المحترم لكي ينتخب الوكلاء من سكان المدن و المراسي وحدها، دون سكان القرى الداخلية، إن جميع معاهداتنا تسمح لتجارنا بأن يكون لهم من أجل معاملاتهم وكلاء محميون ولا تشترط أن يقع تعيينهم من المدن دون القرى.**" [1] أما وزير بريطانيا فذهب إلى تذكير فرنسا وممثلي الدول الحاضرة، أن من مصلحة الدول الأوربية ممارسة التجارة وجميع الحقوق دون الإساءة إلى الإدارة المغربية، كما بين النتائج المترتبة عن اختيار التجار الأوربيين لوكلائهم من داخل البلاد ومحذرا من النتائج الخطيرة كالفوضى ووجه أيضا نداء بين فيه أن ممارسة التجارة بهذا البلد لا تستوجب سلب حكومة السلطان الوسائل الضرورية للحياة. [2]

وقد ذكرت الدولة المغربية الدول الأجنبية بفصل المعاهدات الأخيرة التي تعين شروط الحماية القنصلية وحدود المحميين، وذلك من أجل قراءتها قراءة جماعية لتضبط كلماتها وعباراتها، وتحصر معانيها وإبعاد مراميها تجنبا كل تضارب في التأويل، كما نادت بمراعاة سيادتها وسلطانها على المحميين ماداموا يعيشون فوق ترابها وبين أهاليها ومواطنيها، وذلك باحترام حقها القضائي المشروع في الضرب على أيدي الجناة والمجرمين منهم، متى ضبطوا يقترفون جناية أو جرما وبفرض ولاءها، وقانونها على المتجنسين منهم متى عادوا إلى وطن آباءهم، وباقتطاع الضرائب ومكوس من أرباح أنشطتهم ومنقولاتهم بالبوادي والأسواق. [3] كما نبه السلطان وزير خارجيته إلى تجاوزات الأجانب فيما يتعلق بالعقار، حيث بين في إحدى رسائله إلى ترامي الأوربيين على أراضي المخزن التي هي بناحية طنجة، وأمره بأن يتكلم مع النواب في ذلك ولكل من

---

(1) عبد الوهاب بن منصور: مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب، ص: 68-69.

(2) عبد الوهاب بن منصور: مصدر السابق، ص: 69.

(3) ابراهيم كردية: الحماية أصلها وتطورها، ص: 33.

له أرض بجوار المخزن يحضر رسومه، ومن حدودها التي بالرسوم يعلم ما وقع عليه الاستيلاء منها، فيتم استرجاع ما هو حق للمخزن. ولم يكتفي المغرب بالاحتجاج وإنما تقدم بجملة إصلاحات للحد من أضرار الحماية القنصلية، وهذا للوزراء المفوضين وممثلي الدول الأجنبية بالمغرب، وكان لوزير الخارجية المغربي "**محمد بركاش**" دور فعال في هذا المجال. [1]

وقد جاء مؤتمر طنجة لتلخيص مضمون كل هته الطلبات التي جرى تعديلها تبعا لرغبات الممثلين مع صيغتها المصادق عليها، بينما الطلبات التي لم تكن محل اعتراض فلم يشر إليها فيه، والملاحظ أن محاضر الاجتماعات التي عقدها النواب الأجانب خلال سنة (1879) في شأن الحماية التعسفية التي يمنحها المعتمدون الدبلوماسيون والقنصليون بالمغرب، فإن بعض المواد أو الطلبات المقدمة من طرف وزير الخارجية للمغرب قوبلت بالرفض والتحفظ من طرف فرنسا، على غرار الطلب السادس و السابع، وبالمقابل اقترح الفرنسيون تعديل صياغة الطلب الثالث عشر، وأمام هذا الرفض الفرنسي، كان مصير المحادثات الفشل في ظل عدم الاتفاق على بعض النقاط الهامة، كالضريبة المحصلة على الأوربيين والمحميين ووضع حد أو نهاية للتجنيس، وبدا هذا بمثابة انتصار لمفوض فرنسا السيد "**ديفارلوني**،" [*][2] وإزاء هذه الكبوة الدبلوماسية القاسية اضطر السلطان "**مولاي عبد الحسن**" إلى القبول باقتراح ممثل بريطانيا في المغرب "**السيرجان دريموند هاي**" الداعي إلى بحث قضية المغرب من ناحية واحد، وهي تزايد عدد الأفراد من المغاربة والأجانب الذين كانت الدول الأوربية المختلفة تضعهم تحت حمايتها، وعرضها على أنظار مؤتمر دولي يعقد خارج المغرب.[3]

---

(1) عبد الرحمن بن زيدان: مصدر سابق ، ص: 165–166.

(*) **ديفارلوني**: دبلوماسي فرنسي، ولد سنة (1829)، وبدأ حيلته الدبلوماسية سنة (1852) بالعمل ملحقا في السفارة الفرنسية بروما، وفي شهر أوت (1874) عين وزيرا مفوضا لدولته بليما، ومنها نقل بنفس الرتبة في شهر فيفري سنة (1877) إلى طنجة، أنظر: عبد الوهاب بن منصور: مشكل الحماية القنصلية بالمغرب، ص: 63.

(2) خالد بن صغير: مرجع سابق، ص: 374.

(3) صلاح العقاد: المغرب العربي من الإستعمار الفرنسي الى التحرر القومي، ص: 258.

2-2 مؤتمر مدريد (1880):

رغم المساعي والمحاولات المتعددة للسلطان "**الحسن الأول**" لمحاولة وقف حماية الدول الأجنبية للمواطنين المغاربة، والتخفيف من آثارها السياسية والاجتماعية، لاسيما من خلال وزير خارجيته "**بركاش**" * الذي كتب عدة مذكرات في هذا الشأن، وعقد عدة اجتماعات مع ممثلي الدول الأوربية بطنجة، غير أن تجاوب الأوربيين كان سلبيا، الأمر الذي أقلق السلطان وجعله يقتنع بضرورة تطوير بحث موضوع الحمايات من العمل الفردي إلى العمل الجماعي، [1] وقد تقاطعت هذه القناعة مع رغبة "**هاي**" الذي اقتنع بدوره بأهمية انعقاد مؤتمر خارج المغرب، لا يحضره الممثلون المعتمدون بطنجة، لأن ذلك قد يكون مفيدا لحل مشكلة الحماية وقد يكون السلطان قد اقتنع بطرح "**هاي**" وأيد فكرته بناءا على الضمانات التي قدمها له هذا الأخير. ولتجسيد هذه الفكرة كان "**هاي**" قد سافر إلى لندن عام (1879) أين أجري مباحثات مع موظفي وزارة الخارجية البريطانية في موضوع نظام الحماية الدبلوماسية واقترح عليهم فكرة عقد مؤتمر دولي خارج المغرب. [2]

وقد كانت ثمة عدة أسباب لانعقاد المؤتمر، منها القرار الذي أصدره السلطان "**مولاي الحسن**" في شهر فيفري (1880)، و الذي ينص على رفض شهادات التجنيس التي تمنحها دول أجنبية إلى رعايا مغاربة يقيمون بعض الوقت فوق أراضيهم ريثما يحصلون عليها، وهو القرار الذي أثار غضب ممثلي الدول الأوربية خاصة فرنسا وايطاليا. كما جاء انعقاد المؤتمر بعد أن شعرت الدول الأوربية بمحاولات "**المولى الحسن**" للإفلات من قبضة النفوذ الأجنبي ، فاستغلت حادثة مقتل أحد اليهود، ودعت إلى عقد هذا المؤتمر لتوسيع الامتيازات الأجنبية وتثبيتها بحجة حماية الرعايا الأوربيين في المغرب.[3]

اقترح ممثل بريطانيا عقد المؤتمر في مدريد وإذا كانت اسبانيا رحبت بالمؤتمر طالما انه ينعقد بعاصمتها فإن بقية الدول خاصة فرنسا تزعمت معارضة عقد المؤتمر كما عارضه المغاربة اليهود

---

(1) عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ص: 117 .

(2) Henri Cambo , Op , Cit , p 93.

(3) صلاح العقاد : مرجع سابق ، ص: 212 .

خوفا من أن يسلبهم الامتيازات التي حصلوا عليها سابقا، [1]

ورغم التردد الذي طبع مواقف بعض الدول فان المؤتمر انعقد سنة 1880، وافتتحت أشغاله يوم 16 ماي وعقدت أشغاله في ستة عشر جلسة، [2] واشتركت في هذا المؤتمر 15 دولة وهي : (بريطانيا وفرنسا واسبانيا وألمانيا والنمسا وهولندا والبرتغال وايطاليا وروسيا والو.م.أ وبلجيكا والدنمارك والسويد والمغرب). ويأتي انعقاد المؤتمر لتحقيق جملة من الأهداف منها الوصول إلى حل لمشكلة الحمايات التي كانت سببا في توتر العلاقة بين المغرب والدول الأوربية، وذلك أما بإصلاحها أو إلغائها [3]

عالجت ندوة مدريد موضوعين أساسين كانا محلا خلاف بين المغرب ودول أوربا خاصة فرنسا، إذ شملت المواد الأولى من واحد إلى سبعة مسألة امتيازات الأجانب الشخصية، وبسط هذه الامتيازات على من يدخل في خدمتهم من الرعايا المراكشيين، مثل مبدأ القضاء القنصلي والإعفاء من الضرائب باستثناء الرعايا المراكشيين المشمولين بالحماية الأجنبية، فإنهم يدفعون ضريبة لا تتجاوز 4. [4] وشملت المحادثات أيضا الإشارة إلى عدد المحميين وحرية اختيارهم من الداخل والساحل على حد سواء. ونصت المادية الحادية عشر على جواز تملك الأجانب للعقارات، وكان حق التملك مثل مبدأ الحمايات يستمد من المعاهدات الثنائية بين مراكش وبعض الدول الكبرى. [5] ونصت المادتان الثانية عشر والثالثة عشر على أن كل الأجانب بالإضافة إلى الرعايا المحميين الراغبين في الاستثمار الفلاحي ملزمون بدفع الضريبة الفلاحية بين يدي قناصلهم. [6] وخلال هذه المحادثات كانت فرنسا تصر على إبقاء الحماية بشروطها الأولى وهي بذلك ترفض كل اقتراح يرمي إلى تفرقة حماية

---

(1) عبد الكريم غلاب: مرجع سابق، ص: 117.

(2) عبد الرحمان بن زيدان: مصدر سابق، ص: 190.

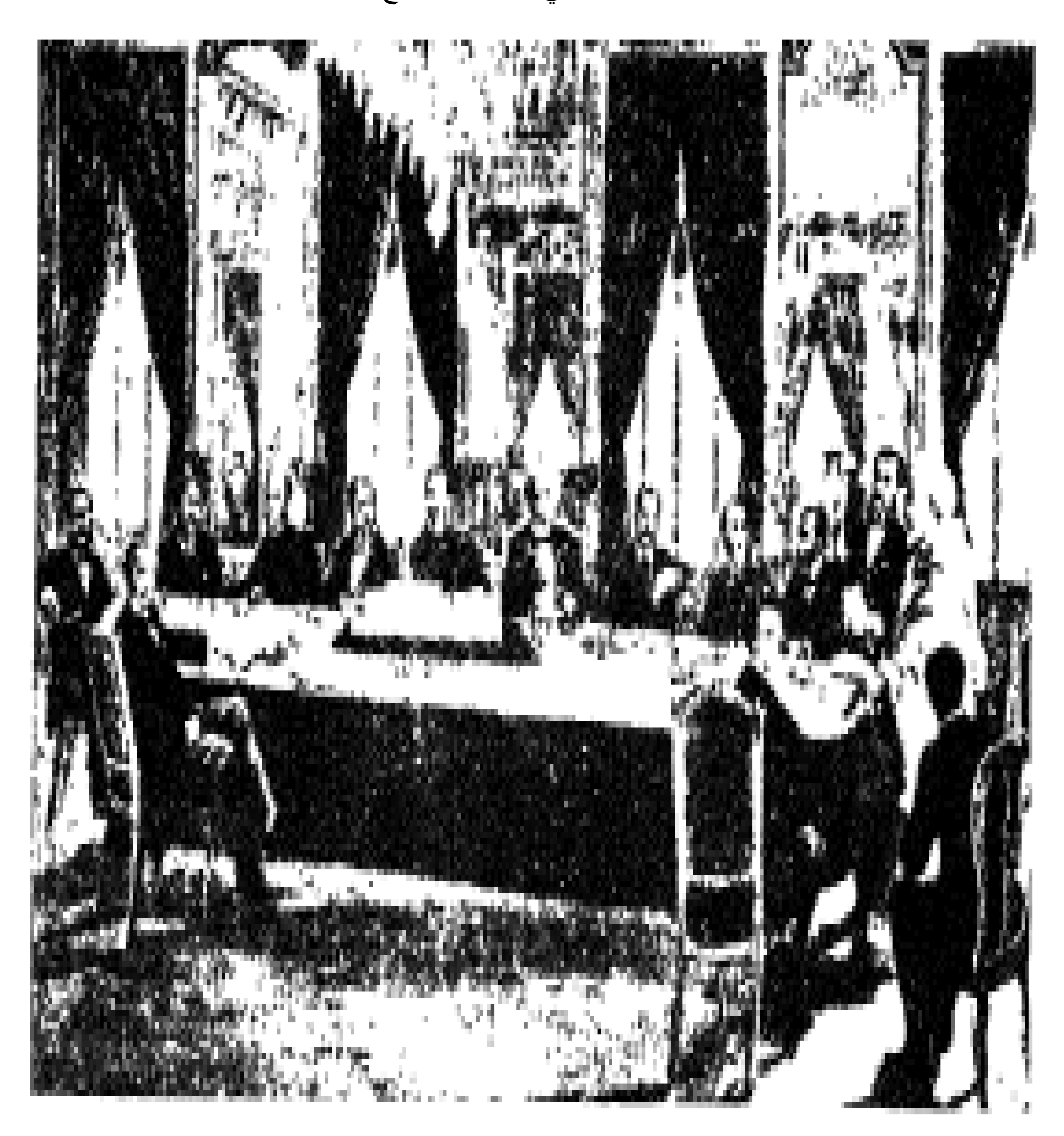
(3) أمل عجيل: قصة وتاريخ الحضارات العربية (ليبيا – السودان– المغرب)، بيروت، 1999، ص: 140.

(4) إبراهيم حركات: مرجع سابق، ص: 108.

(5) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص: 213.

(6) Henri Cambo , Op , Cit , p 93.

الصورة رقم (12): صورة لمؤتمر مدريد 1880 ويرى فيها نواب الدول المشاركة فيه ومن بينهم النائب المغربي "**محمد بركاش**" أثناء عرضه وجهة نظر المغرب في مشكلة حق منح الحماية للرعايا المغاربة.



المصدر: عبد الهادي النازي، مرجع سابق، ص 163.

الوسطاء الوطنيين للتجار الفرنسيين عن حماية موظفي القنصليات،[1] و تعلن أن الحماية لهؤلاء الوسطاء أكثر أهمية لهم من أهميتها لموظفي القنصليات، وقد وجد هذا الطرح اعتراضا واضحا من المندوبان الانجليزي

والاسباني، بل أنهما استطاعا حمل المندوب الفرنسي للموافقة على مناقشة اتفاقية (1863) في الندوة، وهو ما تسبب في حدوث صدام بين وجهتي نظر فرنسا والمغرب، فتسبب ذلك في وقف أعمال الندوة بعض الوقت، ثم استؤنفت الجلسات لاحقا. [(2)]

لقد كان مؤتمر مدريد مجالا آخر للصراع والتنافس الأوربي، وأبرز الكثير من التناقضات بين الدول الأوربية خاصة منها فرنسا وانجلترا، فانجلترا لا تريد لفرنسا أن تمد نفوذها في المغرب، ومن ثمة لا تريد أن تتحول إلى إمبراطورية على كامل شمال إفريقيا، رغم أنها كانت تبدي في تدخلاتها تعاونها و تعاطفها مع المغرب، فمثلا بريطانيا عندما راسلت الدول الأوربية من خلال وزير خارجيتها السيد "**مركيز سلزبوري**"، [(*)] واقترحت عقد المؤتمر في مدريد بالذات فان ذلك كان لمعاكسة النفوذ الفرنسي و لإيجاد إجماع دولي ضدها، [(3)] وهي في نفس الوقت في صف الممارسات الاستعمارية كلما حققت من خلالها مصالحها ونفوذها السياسي والاقتصادي في المغرب، مع تحين الفرص لتكريس وجودها الاستعماري بالمغرب، حتى تكتمل لها السيطرة على مداخل البحر الأبيض المتوسط. [(4)]

وفرنسا تجاور المغرب على الحدود الشرقية، وهي لا تتردد في الزحف على أرضه خاصة من ناحية الجنوب، لذا فرنسا التي بدأت سياسة نشيطة خارج أوربا، كان موقفها في ندوة مدريد مواجهة بريطانيا

---

(1) حسن صبحي: التنافس الاستعماري الأوربي في المغرب (1884– 1904)، دار المعارف، مصر، 1965، ص23.

(2) حسن صبحي: المرجع نفسه ص: 24.

(*) **مركيز سلزبوري:** اسمه الحقيقي روبيرت كاسكوين، ولد سنة (1830)، وعين سكريتيرا لشؤون الهند عام (1868)، وبدأ يظهر على الساحة الدولية كسياسي بارز بعدما عين سنة (1877) مفوضا بريطانيا في مؤتمر اسطنبول، ثم عين وزيرا للخارجية كما انتخب رئيسا لحزب المحافظين ثم وزيرا أول سنة (1885) الذي استقال منه سنة (1902)، وتوفي سنة (1903) أنظر: ابن المنصور، مشكلة الحماية، ص: 77.

(3) عبد الكريم غلاب: مرجع سابق، ص: 118.

(4) عبد الكريم غلاب: مرجع سابق، ص: 118–119.

هي الأخرى، وهذه السياسة سرعان ما ترجمت ميدانيا باحتلال تونس 1881، بعد أقل من عام على انعقاد المؤتمر، وهو ما أثار مخاوف المخزن، والأوساط الدبلوماسية في طنجة.(1)

يظهر من مؤتمر مدريد أن كل دولة أوربية كانت تراعي مصالحها على حساب الطرف الآخر، فبريطانيا كان يهمها الجانب الاقتصادي، وعدم التشويش على إستراتجيتهم في جبل طارق، في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تستعد لابتلاع المغرب بعد نجاحها في معركة اسلي 1844، و هزيمة تطوان1860، لذا سعت بتوسيع دائرة الحماية القنصلية لأن ذلك يزيد من تغلغل نفوذ دولة أخرى على حسابهم. (2) أدى كل هذا إلى سياسة التحالفات قبل وأثناء ندوة مدريد وهذا لإفشال خطط الخصم وتقوية كل طرف حضوره بالمغرب، فبريطانيا مثلا نسقت بشكل جيد مع المخزن وهذا لإفشال المناورات الفرنسية الايطالية. (3) وبالمقابل فإن **الاميرال** "**جوراس**" (*) ممثل فرنسا في المؤتمر نسق هو الآخر مع السفيرين الايطالي" **كريبي**" والألماني "**سولمس**" لتقويض المقترحات البريطانية المغربية، و التي كان الطرفان يعلقان عليها آمالا كبيرة، وإذا كانت ألمانيا قد أبدت نوعا ما ترددا بين تأييد بريطانيا أو فرنسا، بسب ضعف مصالحها بالمغرب، (4) وعلى خلاف ألمانيا المترددة نسبيا، فان المندوب الايطالي خلال المؤتمر ظل يدعم المندوب الفرنسي، وبذلك لم تذهب جهود فرنسا سدى حينما راهنت كثيرا على الدعم الايطالي لأطروحتها واقتراحاتها، خاصة ما تعلق بالتحفظات على الممارسات التعسفية وكيفية التعامل معها. كما طبع موقف مندوب فرنسا في المؤتمر الحذر من المقترحات المغربية لعلمه أن المقترحات ساهمت فيها بريطانيا بشكل كبير خاصة من " **هاي** " رغم أنه

(1) جلال يحي: المغرب الكبير العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص: 452.

(2) ابراهيم حركات: ج 3 ، مرجع سابق، ص: 276.

(3) خالد بن الصغير: مرجع سابق، ص: 355.

(*) **جوراس:** رجل سياسي فرنسي ولد بتاريخ (03 –07 – 1859)، وتوفي مقتولا بباريس في (13 – 07 – 1914) من طرف مناضل في حزب اليمين المتطرف، شغل عدة مناصب منها برلماني (1893 إلى 1898) ورئيس حزب اشتراكيين من (1902 إلى 1904) متوفر على الرابط:.hhtps// ar.wikipedia.org.

4) حسن صبحي: المرجع نفسه ص: 24.

ليس حاضرا في المؤتمر. [1] وعلى العموم انتهت أشغال مؤتمر مدريد يوم 03 جويلية (1880) بتوقيع اتفاقية حددت قانون الحماية والتجنيس في ثمانية عشر فصلا. وإذا كانت اتفاقية مدريد قد وضعت حدا للفوضى، إلا أن المغرب لم يحصل على ما كان يرغب فيه فيما يتعلق بإلغاء أو الحد من مخاطر الحمايات القنصلية، [2] طالما أن تلك المعاهدات السابقة بين المغرب والقوى الأوربية حول مسألة الحماية تعززت أكثر بمعاهدة مدريد، إذ خولت للسفارات الأجنبية حق منح حمايتها لموظفي القنصليات والمتاجر الأجنبية وعائلاتهم، مما أدى إلى فتح الباب للتدخل الأجنبي في شؤون المغرب. [3]

وهكذا جاءت قرارات مؤتمر مدريد عكسية، انتهت بوضع المغرب في إطار سياسة "الباب المفتوح" ومن ثم تعميم الامتيازات الكبيرة بين الأمم الموقعة على الاتفاقية، وصار الأوربيون يتمتعون بحق الملكية للأراضي والعقارات في المغرب، ولم يعد للمغرب بعد هذا المؤتمر القدرة على حماية استقلاله. [4]

وكان أيضا من الطبيعي أن يصاب السيد "**بركاش**" ممثل المغرب الاقصى في المؤتمر بخيبة أمل نتائجها جعلته يتحرج في نقل تلك النتائج إلى السلطان. والأمر نفسه بالنسبة "**لهاي**" الذي كان يعول عليه **الحسن**" كثيرا لتعزيز مواقف المغرب في مواجهة الدول الأوربية لاسيما ضد كل من فرنسا واسبانيا[5]

ومما سبق يتبين أن مؤتمر مدريد كان أوربيا لتنسيق الوجود الأوربي في المغرب ولصالح الدولة التي لها اكبر الحظوظ في احتلال المغرب فرنسا ولا عجب في ذلك ما دام ممثل فرنسا اعتبر نتائج المؤتمر نصرا لفرنسا على أساس أن معاهدة 1863 مع مراكش صارت جزءا مكملا لمعاهدة مدريد الدولية [6]

(1) خالد بن الصغير: مرجع سابق، ص: 355.

(2) Henri Cambo , Op , Cit , p 93.

(3) محمود شاكر: مرجع سابق، ص: 349.

(4) محمد الأمين: مرجع سابق، ص: 240.

(5) عمر آفا: مرجع سابق، ص: 33–34.

(6) محمد الأمين: المرجع نفسه، ص. 241.

إن التطورات التي تناولتها على ساحة المغرب العربي كان لها تأثير شديد على أحداث المنطقة على العموم وعلى المغرب الأقصى على الخصوص، فالضغوط الأوربية السياسية والعسكرية والاقتصادية الممارسة على المغرب طيلة القرن التاسع عشر (19) لا يمكن تفسيرها إلا بربطها بالظروف الدولية في تلك المرحلة والتي تتوافق ومرحلة التنافس الامبريالي بين الدول الأوربية، ما أدى إلى المزيد من التغلغل الأوربي في المغرب الأقصى، هذا ما أوجب على حكام المخزن النظر الوضعية التي آل اليها المغرب. فما هي الظروف الداخلية والعلاقات الخارجية التي عايشها المغرب الأقصى في هذه الفترة ؟

الفصل الأول:

مظاهر التنافس الأوربي على المغرب الأقصى

(1880 – 1900)

الفصل الأول: مظاهر التنافس الأوربي على المغرب الأقصى: (1880– 1900):

أولا: الإصلاحات المخزنية:

1 – 1 الإصلاحات الإدارية والاجتماعية

1 – 2 الإصلاحات العسكرية

1– 3 الإصلاحات الثقافية

1 – 4 الإصلاحات الاقتصادية

ثانيا : الضغوط الخارجية والداخلية للمغرب الأقصى :

2 – 1 الاحتلال الاسباني للصحراء (1894)

2 – 2 الاحتلال الفرنسي للصحراء المغربية (1900)

2 – 3 ضريبة الترتيب

3– 4 الثورات الداخلية (ثورتي الريسوني وبوحمارة)

2 – 5 القروض الأجنبية

نتيجة الضغوط السياسية والعسكرية بالإضافة إلى ضغوط اقتصادية التي عرفها المغرب الأقصى ، والتي تعززت بمؤتمر مدريد لسنة (1880)، أوجب على سلاطين المغرب إعادة النظر في بنيته التقليدية المتجاوزة وضرورة إدخال تنظيمات حديثة على جميع مكوناته المخزنية، وكان ذلك بغية التصدي للمد الأوربي الاستعماري المتزايد في سبيل المحافظة على أمن البلاد ووحدتها الترابية للبلاد.

– فيما تمثلت الإصلاحات التي قام بها المغرب في ظل الأحداث؟ وما مدى نجاحها؟

أولا: الإصلاحات المخزنية:

1-1 الإصلاحات الإدارية:

كان السلطان المولى "الحسن الأول" مصدر السلطة السياسية والإدارية للمخزن المغربي، والى جانبه مجموعة من الموظفين يقومون بمساعدته في مختلف المجالات، وهذا ما يسمى بالجهاز المخزني، ويقسم إلى قسمين هما: **الأول:** ما يعرف بالجهاز الحكومي ويشمل الصدارة العظمى، وزير البحر، أمين الأمناء، كاتب الشكايات ووزير الدفاع، وقد تحول الجهاز الحكومي في عهده إلى ديوان حكومي فتأسست وزارات الخارجية ، العدل، الحربية، المالية...

الثاني: الذين يتبعون البلاط أو القصر ونعني به الحجابة وقيادة الشورى.

1- الإدارة المركزية: تمثلت في:

أ- الوزير الأعظم: (رئيس الحكومة، الصدر الوزارة):

أنشأ منصب الوزير الأعظم ف عهد السلطان"الحسن الأول" وتولاه لأول مرة في تاريخ المغرب "الحاج المعطي الجامعي" ، ففي عهد أبيه "محمد بن عبد الرحمان"لم يكن هذا المنصب معروفا وإنما كان السلطان يباشر جميع أمور الدولة بنفسه، فإذا اطمأنت نفسه إلى رئيس كاتبه ووثق بمهاراته وكفايته منحه لقب الوزير، (2) كان الوزير الأعظم أكبر معيني السلطان في شؤون الدولة ، تتعلق معظم تكاليفه بالأمور الداخلية واختصاصاته شملت السياسية وأخرى الإدارية ولا تفوته الشاذة ولا الفاذة من أحوال القبائل والمدن، ولا يصرفه نظره عن مراقبة ممثلي القوات من كبار الأعيان وشيوخ الزوايا ممن يتوقع من جهتهم حدوث ما من شأنه مضايقة مصالح المخزن من الناحية السياسية، أما الإدارية فكان يكلف بتنصيب الإداريين كالقياد والمحتسبين، القضاة، الأمناء، وكذلك الكتاب والمدرسي. (3)

---

(1) محمد العربي معريش: مرجع سابق، ص: 74.

(2) عبد الرحمان بن زيدان: العز والصولة في معالم النظم الدولة ج1، دط، الرباط، 1961، ص: 43.

(3) مصطفى الشابي: النخبة المخزنية في المغرب القرن 19، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، 1995،ص29.

ومن الإصلاحات التي قام بها "السلطان الحسن الأول" في المخزن هي التقسيم الإداري الجديد الذي بمقتضاه استبدلت ثمانية عشر مقاطعة تابعة للصدر الأعظم بثلاثمائة وثلاثين(330) دائرة على رأس كل منها قائد مخزني، وهو المر الذي زاد في تضخيم المهام الإدارية للصدر (1) ونفوذه بكثرة الولاة المخزنين، لذلك قسم بدوره الوزارة على كاتبين مقربان منه، يتولى أحدهما تدبير الاتصال والمراسلة بالمدن و القبائل من شمال البلاد، ويتولى الآخر المهمة نفسها فيما يخص جهات الجنوب، (2) يساعدهما مجموعة أخرى من الموظفين تبلغ نحو الثلاثين، كما أصبح الصدر الأعظم مكلفا بتحضير الظهائر التي تبعث الى خلفاء وقياد السلاطين بالمقاطعات، وكان أول من شغل منصب الصدارة للسلطان هو "**أبو عمران أحمد أبا موسى**" (*) الذي كان السلطان يعتمد عليه إذ كانت مهمته ثنائية يجمع فيها بين الحجابة والصدارة، وذلك إلى وفاته عام 1879، والذي خلفه "**محمد بن العربي الجامعي**" (**) الذي أصبح يمثل المحرك الرئيسي للمخزن، وظل هذا الأخير أصيب بشلل، خلفه كاتبه محمد بن "**أحمد الصنهاجي**" فظل في منصب النائب إلى غاية وفاته 1893، فولى السلطان حينئذ أخاه "**الحاج المعطي الجامعي**" (***) رئاسة الحكومة، وهكذا أصبح المخزن تحت تأثير عائلة الجامعي منذ وفاة "سي موسى بن أحمد". (3)

---

(1) محمد العربي معريش: مرجع سابق، ص: 76.

(2) مصطفى الشابي: مرجع سابق، ص: 29.

(*) **أبو عمران أحمد بمن موسى:** هو أحمد بن مبارك السوي استحجبه السلطان محمد بن عبد الرحمن ثم فوضه له مباشرة الأمور، واستوزره السلطان "**الحسن الأول**" فدعي بالوزير الحاجب،توفي سنة (1879) بمراكش ودفن بالضريح المولى "**على الشريف**" وهو والد الصدر الحاجب "**أبا أحمد**"، أنظر: بن زيدان، العز والصولة، مصدر سابق، ص: 43–59.

(**) **محمد بن العربي الجامعي:** هو خال السلطان "الحسن الأول" وصدر وزارته المعروف بمحمد الكبير الجامعي، تولى رئاسة الحكومة سنة (1879) بعد وفاة الحاجب "موسى بن أحمد" وظل في منصب الصدارة الى أن أصيب بشلل، أنظر: عبد الرحمن بن زيدان، مصدر سابق، ص،ص: 291،43.

(***) **الحاج المعطي الجامعي:** هو أول رئيس حكومة في عهد السلطان "**الحسن الأول**"، لأن هذا المنصب أحدث لأول مرة في عهده، و "**المعطي**" هو أول من تولاه في تاريخ المغرب بإسناد من السلطان.أنظر: عبد الرحمن بن زيدان، مصدر سابق،ص: 291.

(3) محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص: 77.

ب- وزارة المالية:

كانت وزارة المالية أهم الوزارات في الجهاز المخزني خلال القرن التاسع عشر، وكان وزير المالية يحمل عدة تسميات مثل (أمين الأمناء أو مول الشكارة)، لقد تميز في استقلال شؤونه خاصة في عهد السلطان "**الحسن**" الذي كان من أبرز المتولين في زمنه التاجر الرباطي الكبير "**محمد التازي**" [*] كانت مهمته تتمثل عموما في الإشراف على المداخيل المالية للمخزن وعلى مصاريفه التي تتكون من تحصيلات مختلفة أهمها الضرائب التقليدية من أعشار وزكاة وضرائب على التجارة وهي مستخلصات الجمارك، إلا أن هذه المداخيل خصصت معظمها لمدة تزيد عن عشرين سنة لتسديد غرامة حرب تطوان التي فرضها الاسبان (1861). أما مهمته الثانية تمثلت في تدبير نفقات المخزن ومصاريفه ورواتب العساكر، لقد كان " **آل التازي**" من المختصين بأمانة الأمناء وهو وزير الشؤون الخارجية منذ نشأتها ولما توفي هذا الأخير سنة سنة (1890) عين السلطان أخاه "عبد السلام" خلفا له وهو من حذاق التجارة الذي خاض البيع و الشراء مع الأوربيين ، وكان من المساعدين المقربين له وللصدر الأعظم "**أحمد بن موسى**".

ج- وزارة البحر (وزارة الخارجية):

هي من الوزارات المحدثة، أنشأت في عهد السلطان" الحسن الأول" سنة (1885) وكانت تدعى أيضا بوزارة الأمور البرانية، [2]في كون أن كل المشاغل الخارجية للمغرب كانت من جهة البحر على الخصوص سواء ما تعلق بالقرصنة أو بقضايا الأسرى أو التجارة، [3] وقد أسندها السلطان إلى أحد مقربيه الفقيه السيد "**محمد المفضل غريط**" وهو أول وزير تولاها.

(*) **محمد التازي:** هو من أمثل أهل المغرب وأصدقهم وأنصحهم للسلطان الحسن الأول وأشدهم غيرة على الدين والوطن إذ أسند له السلطان أمر الخراج ومراسيه ومستفاداتها التي فوضها إليه تفويضا تاما لعلمه وأمانته وضبطه، حتى قال **الناصري** فيه: "لو كان في الدولة عشر رجال على شاكلته ومذهبه لكان يضن أن يكون لها بذلك النجاح التام". أنظر: الناصري، ج 9، مصدر سابق، ص. 166.

(1) مصطفى الشابي: مرجع سابق، ص: 31-33.

(2) عبد الرحمن بن زيدان: مرجع سابق، ص: 43.

(3) مصطفى الشابي: مرجع سابق، ص: 34.

ولما توفي "**الحسن الأول**" تولى رئاسة الحكومة "أحمد بن موسى" الذي أضاف أعمال الخارجية إلى جملة ولما توفي الحسن الأول" تولى رئاسة الحكومة "أحمد بن موسى" الذي أضاف أعمال الخارجية إلى جملة أعماله وبعد وفاته أسندت إلى الوزير "محمد عبد الكريم بن سليمان" أحد كتاب البنائق المخزنية والتي ساهمت عدة أمور في تعجيل تأسيسها ، منها تزايد التدخل الأجنبي ف المغرب وارتفاع عدد الشكاوي والطلبات المقدمة للحكومة المغربية من قبل المفوضات الدبلوماسية بطنجة وكذا عوقب مؤتمر مدريد وبخصوص ما تعلق بمسألة المحميين [1] وهذا ما بدا واضحا منذ (1885) بازدياد التنافس الأوربي. [2]

<u>د– وزارة الحرب:</u>

هو منصب مستحدث التسمية، فخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر لم يكن يتوفر المخزن على جيش دائم محترف وإنما كان يستعمل ما يسمى بقبائل "**الكيش**" [*] بالإضافة إلى قبائل **النايبة،** [**] لهذا أحدثها السلطان "**محمد**" لأول مرة في عهده بإسناده شؤونها إلى "**عبد الله بن أحمد**" أخ "**سي موسى بن أحمد**" والذي كان يسمى ب "العلائق الكبير" أو "كبير العسكر" المشرف على تزويد الجيش بالعدة والمؤونة واختيار المجندين مع توليه إدارة الجيش النظامي وغير النظامي.

ولقد ترسخ فعلا تأسيس الجيش الدائم في عهد "**السلطان الحسن الأول**" الذي تعززت قناعته بأهمية تحديث الجيش وإصلاحه خاصة بعد مواجهته للتمرد بفاس سنة (1873)، حينما اقتنع بضرورة وأهمية الجيش النظامي وفعاليته كوسيلة لدعم النفوذ المخزني على المستوى الداخلي مع عدم استغنائه على خدمات قبائل الكيش والنايبة.

كما سعى السلطان **الحسن الأول**" إلى اطلاع عساكره عن طرق الحرب العصرية فاستقدم إلى المغرب

---

(1) مصطفى الشابي: مرجع سابق، ص: 44.

(2) جعفر عباس حميدي: <u>تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر</u>، دار الفك للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص: 228.

(*) **الكيش:** هي قبائل مقطعة اليها بعض الأراضي الفلاحية مقابل الخدمة العسكرية عند الاقتضاء وتعينها في مهمتها قبائل أخرى. أنظر : الشابي، مرجع سابق، ص: 36.

(**) **النايبة:** هي قبائل معفاة من الضرائب مقابل الخدمة العسكرية. أنظر : الشابي، مرجع سابق، ص: 36.

مدربين أجانب لاسيما من فرنسا وانجلترا [1] اللتان عملتا على زيادة نشاطهما الاقتصادي بالمغرب والقيام بمشاريع استغلالية واقتصادية للحصول على التسهيلات . [2]

<u>5– وزير الشكايات:</u>

كان العدل منوطا بوزير الشكايات الذي يتلقى جميع أنواع الشكاوي والاحتجاجات الواردة سواء ممن القياد أو العامة، [3] وكان يقدم هذا الباب النصح له كما هو الشأن جميع الوزارات ويتولى تسجيل الظهائر المتعلقة بالمسائل الجبائية وتعيين موظفي المخزن وبعض الخدام في مناصبهم كالنظار على الأحباس وقياد القبائل و الشيوخ، وأهم مشاغله، حرصه على حسن سير شؤون الولاة المحليين في تدبير أمور المحكومين وما ينجم عن ذلك من ضرورة إنصاف المظلومين في أحوال التعسفات أو النزاعات، [4] إذ يقوم بفحص الشكاوي ويلخصها ويقدمها للسلطان فيعطي المظالم حقها من يومي الأحد والثلاثاء، [5] وكان الشخص لذي يشغل منصب وزير المظالم هو "**علي بن حمو المسفيوي**". [*]

<u>2– دواليب القصر:</u> هم الخدم في القصر الحكومي، ونعني بهم الحاجب [**] وقائد المشور.

أ– **الحاجب:** لقد في خدمة "**الحسن الأول**" داخل قصره عدد من القائمين بالخدمة اليومية، من أصغر رتبة في

---

(1) مصطفى الشابي: مرجع سابق، ص: 36–37.

(2) جعفر عباس حميدي: مرجع سابق، ص: 288.

(3) محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص: 80.

(4) مصطفى الشابي: مرجع سابق، ص: 38.

(5) محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص: 80.

(*) **علي بن حمو المسفيوي:** هو معلم السلطان "**الحسن الأول**" ومؤدبه قبل توليته الحكم. أنظر: محمد العربي معريش، مصدر سابق، ص: 81.

(**) **الحاجب:** هو بمنزلة كاتب السلطان ومستشاره السري كما كان عينا له، يخبره بما يحدث خارج القصر، ، ويسمى بهذا الاسم لأنه يحجب السلطان عن الرعية. أنظر: محمد العربي معريش، مصدر سابق، ص: 74.

القصر إلى من هو في القمة "**الحاجب**" الذي يشرف على الحناطي [*] الداخلية للقصر، [**] تتمثل مهامه في تبليغ أوامر الملك إلى الوزراء وكبار الموظفين، وكان طابع التخصص واضح في تنظيم الخدمات داخل القصر، كان الحاجب يتدخل إلى جانب إشرافه على الخدمات في قضايا تعود من حيث المبدأ إلى اختصاص الوزراء و هذا ما يزيد من أهميته في صف المخزن التي تتجلى عند اللجوء اليه في الحصول على امتياز أو حل مشكل، كما تقلد "**موسى بن أحمد**" منصب الحجابة في عهد السلطان **محمد بن عبد الرحمن**" (1822–1859)، والسلطان "**الحسن الأول**" والذي خلفه بعده ابنه "**أحمد بن موسى**" في هذا المنصب في نفس العهد وهذا بعد وفاة المولى "**الحسن الأول**". [1]

ب– **قائد المشور:** هو من موظفي القصر الذي يلي الحاجب، باعتباره القائم على شؤون المراسيم، تعمل تحت أوامره عدة هيئات منها حناطي التي تؤدي خدماتها خارج القصر، إضافة إلى المشاورون [*] التابعة للمشور وهو أحد الفسحات الموجودة داخل القصر أو خارجه، وقائد المشور هو رئيس الأعوان الملازمين لأعتاب الملكي [1] إذ تتم في هذه الساحة المراسيم التي لا يتسع لها داخل القصر، لكنها على الخصوص ساحة انتظار الأفراد والجماعات من الوفود المهنئة أو المنتظمة التي تطلب مقابلة السلطان. [2]

(*) **الحناطي:** في الاصطلاح المغربي هي جماعة وافرة غير محصورة العدد تختص بشغل تتميز به عن غيرها. أنظر: عبد الرحمن بن زيدان، مصدر سابق، ص: 132.

(**) **الحناطي الداخلية للقصر:** يسمون بهذا الاسم لأن نظام مأموريتهم متعلق بداخل القصر ، وهم أصحاب الفراش ، الميقاتين، الطلابون، السجادة، الماء، الجزارون، الوضوء، أصحاب الموسيقى، المكاحل. عبد الرحمن بن زيدان، مصدر سابق، ص: 132.

(1) مصطفى الشابي: مرجع سابق، ص: 39.

(*) **المشارون:** أعوان بمثابة أصحاب شرطة يقومون بتبليغ أمور السلطان والرسائل المختلفة، والقاء القبض على المجرمين، والزج بهم في السجن. أنظر: عبد الرحمن بن زيدان، مصدر سابق، ص: 133.

(2) عبد الرحمن بن زيدان، مصدر نفسه، ص: 43.

1-2 الاصلاحات العسكرية:

أدرك المولى "**الحسن الأول**" بعد هزيمتي "اسلي" (1844) وتطوان (1860) أن جيشه يعاني ضعفا شديدا، فهزيمة تطوان كانت آخر اختبار له أظهرت حقيقة ضعف هذا الجيش، وبالتالي أبدى اهتماما كبيرا ووسع نطاق استقطاب عناصره وخصص له اعتمادات مالية هامة لتدبير شؤونه، غير أن المولى "**الحسن**" انتهج الأسلوب الأوربي بدل الأسلوب التركي في تكوين الجيش وذلك من خلال إسناد مهام التكوين والتدريب للأوربيين خاصة فرنسا وبريطانيا، حلت أول بعثة عسكرية فرنسية بالمغرب وتكلفت بتدريب فرق من الجيش على سلاح المدفعية والرماية ابتدءا من خريف (1877). [1]

كما أدخل نظام التجنيد الإجباري على المدن بينما يتسنى جمع المتطوعين من القبائل الريفية والجبلية، [2] وقد كانت هذه الخدمة تدوم ثلاث سنوات ثم يسرح المجند فتسقط عليه جميع الضرائب عدا الزكاة والأعشار ، وقد كان أصحاب الثراء و النفوذ والنسب يتملصون عن هذه الخدمة وذلك باستئجار أفراد بسيطة في المجتمع بالنيابة عن أبنائهم وأقاربهم لقضاء فترة الخدمة العسكرية، كما كان بعض فئات المجتمع كالأشراف، أرباب الزوايا، التجار، وجميع من كان بحوزتهم الظهير السلطاني معفون من الخدمة العسكرية. [3] لم يكتفي السلطان باحظار مدربين إلى المغرب بل أرسل طلبة مغاربة إلى أوربا للتكوين العسكري وكانت أهم بعثة هي البعثة الموجهة إلى جبل طارق والتي كانت بتأثير من "**هاي**" (1875) وبدأت هذه البعثة تمارس نشاطها بقيادة الضابط الانجليزي "**ماكلين**" [*] سنة (1878) وتحولت بدورها لتدريب فرقة منظمة صارت فيما بعد حرسا للسلطان. [4] وقد بلغ عدد طلاب البعثات التكوينية إلى أوربا ما بين (1878 إلى 1884) نحو ثلاث مئة وخمسون طالبا، وعلى العموم فقد وصل عدد البعثات التكوينية العسكرية في نهاية حكم "**الحسن الأول**" خمس بعثات وأولها البعثة الفرنسية التي قامت بتدريب فريق الرماة بمراكش، بينما البعثة الانجليزية نشطت

---

(1) محمد حجي: منوعات تحمد الحجي، ط1، دار الغرب الاسلامي بيروت، 1998، ص: 364.

(2) زبيب نجيب: الموسوعة العامة لتاريخ المغرب، ج3، دار الأمير للثقافة والعلوم، ط1، بيروت، 1937، ص: 205.

(3) محمد حجي: مرجع سابق، ص: 374.

(*) "**ماكلين**": ولد باسكتلندا اسمه الكامل هاري اييبري ماكلين، مارس مهامه العسكرية في كندا ثم انتقل الى جبل طارق 1876كان له دور أساسي في الاصلاحات العسكرية. أنظر: مروان بوزكري، مرجع سابق، ص. 60.

على يد الأخوين "ماكلين" المكلفين بقيادة فريق طنجة ثم قيادة الجيش الخاص بالسلطان. [1] كما اكتسب الجيش النظامي مكانة مرموقة نظرا لإنظباط عناصره نسبيا عن باقي تشكيلات الجيش المغربي، فقد أصبح قياد القبائل يلتمسون من السلطان مدهم بالجيش النظامي لمساعدتهم في ردع القبائل وتدريبها. [2] كما زود السلطان الجيش بالمعدات ومعامل السلاح حيث أقام معامل للسلاح سنة (1892)، ويعتبر أكبر المعامل وأفخمها وأكثرها اتقانا بالمغرب، [3] وقد كان ينتج هذا المصنع خمس بنادق في اليوم، كما أمر المولى ببناء البر الكبير "**البرج الألماني**" [*] ضف إلى ذلك تأسيسه لدار "المكينة" سنة (1888) وجهزها بمعدات عسكرية قوية ، وقام "المولى الحسن" بتزويد الجيش بعدة أنواع من الأسلحة منها البنادق والرشاشات والبواخر التي أولى لها "الحسن" أهمية كبيرة لتعزيز البحرية المغربية وحماية الشواطئ المغربية من الهجمات الخارجية فعقد "**المولى الحسن**" اتفاقا مع وزير ايطاليا المفوض في الدار البيضاء سنة (1876) على صنع سفينتين للمغرب، واشترى باخرة من ليفربول سنة 1881، سماها "**بشير الإسلام بخوافق الأعلام**". كما قام السلطان بتزويد القبائل بما تحتاجه من أسلحة، [4] ونظرا للاهتمام الكبير الذي ولاه السلطان إلى الجيش فقد خصص يومين في الأسبوع للنظر في أمور الجيش، حيث يقول "**ابن زيدان**": "يوم الاثنين للتمرينات الحربية فيمتطي صهوة فرسه وحتف به وزراؤه... حاملين المدافع مهاريس... إلى أن يصل إلى المحل المعد للرمي والسباق، أما يوم الأربعاء فخصص لاستعراض الجيوش كان السلطان يأخذ جريدة بأسماء الجنود ويقف وزير السلطان وبيده نفس الجريدة ويقوم قائد المشور بعرض كل فصيلة على وحدتها ثم يبحث عن من تخلف من الجنود وسبب تخلفه. على العموم بلغ عدد الجيش في عهد "**الحسن**" سنة (1876) حوالي 27930 جندي وظابط [5]

---

(1) مصطفى الشابي: مرجع سابق، ص: 39.

(2) محمد حجي: مرجع سابق، ص: 374.

(3) عبد الرحمن بن زيدان، مصدر نفسه، ص: 100.

(4) زبيب نجيب: مرجع سابق، ص: 205.

(5) عبد الرحمن بن زيدان، مصدر نفسه، ص: 101.

(*) **البرج الألماني:** سمي بذلك لأنه صنع على يد المهندس الألماني "روطون بورغ"، كما كان هذا الأخير وكيل دار كروب لصناعة السلاح. أنظر : معلمة المغرب، ج13، مطابع سيلا، المغرب، 2001، ص. 4480.

صورة رقم (13): صورة باخرة "**بشير الاسلام بخوافق الأعلام**"



المصدر :.hhttps// ar. wikipedia.org.

1-3 الإصلاحات الثقافية والاجتماعية:

أ- الإصلاحات الثقافية:

اهتم "**الحسن الأول**" بالجانب الثقافي فأنشأ المدارس كمدرسة "**مدرسة الرباط**" سنة (1894) و"**مدرسة سلا**" "**ومدرسة مركزية للمدفعية**" بالجديدة و "**المدرسة الحسنية**" بطنجة التي يدرس فيها: الحساب، والهندسة، التنجيم، الجغرافيا، اللغة العربية، والمبادئ الدينية الأولية والغة الأجنبية، وكانت هذه المدرسة تعد الطلبة لإكمال دراستهم في الخارج لم تنقطع البعثات العلمية طيلة "**الحسن الأول**" وكانت أول بعثة تتكون من (15) طالب توجهوا إلى انجلترا، ايطاليا اسبانيا، وفرنسا، وقد كانت البعثة الموجهة الى جبل طارق أهم بعثة وكانت بتأثير القنصل البريطاني بطنجة "هاي" سنة (1875)، والتي أصبحت تمارس نشاطها بقيادة الضابط الانجليزي "**ماكلين**" سنة (1878) [(1)] وفي سنة (1884) أرسلت بعثة تتكون من (62) طالبا نحو أوربا تعلمت هذه البعثة الصناعة واستخراج الحديد والمعدن، وكانت هناك بعثة أخرى سنة (1885) إلى "مون بولي" بفرنسا المتكونة من (12) طالب تعلموا التلغراف ونصب الجسور، وصنع الحدادة النجارة، وكذلك صنع البارود، وقد مكثوا بفرنسا إلى غاية (1888)، [(2)] كما توجهت بعثة طبية إلى المستشفى الاسباني كانت تتكون من (06) طلبة تابعوا دراستهم في ميدان الفحص والتضميد والتشريح، [(3)] وقد كانت هناك بعثات علمية نحو المشرق خاصة مصر وذلك بسبب الرأي المتناقض للبعثات الأوربية، فمنهم من يعتبرهم مثقفين يجب الاعتماد عليهم ومنهم من يرى أنهم مشبعون بالثقافة الغربية لا يجب الوثوق بهم. [(4)] وقد احتلت جامعة القرويين مكانة بارزة في المغرب الأقصى، حيث أولاها العديد من الكتاب والمؤرخين أهمية بالغة كمؤسسة ثقافية ومركزا فكريا، وقد ضاع صيتها وأصبحت لها شهرة عالمية كبيرة يرجع ذلك إلى مكانة الأساتذة

---

(1) بوعزة بوضرساية: سياسة فرنسا في الجزائر (1830-1930) وانعكاساتها على المغرب الأقصى، دار الحكمة، الجزائر ،2010، ص: 282.

(2) إبراهيم حركات: التيارات الفكرية والسياسية بالمغرب الأقصى خلال قرنين ونصف قبل الحماية، دار الرشاد، الدار البيضاء، 1994، ص: 09.

(3) محمد العربي معريش: مرجع سابق، ص: 163.

(4) عبد الرحمن بن زيدان، مصدر نفسه، ص: 100.

العالية وقوة تحصيلهم العلمي إلى جانب أهمية المواد العلمية المدرسة بها على الرغم من انتشار الطرق الصوفية والزوايا وما تم إنشاؤه من مدارس عديدة فإن ذلك لم يقلل من أهمية جامعة القرويين، وقد قام "**الحسن الأول**" بإدخال الجامعة تحت وصاية المخزن، حيث كان يقوم المخزن بتسيير فروعها الإدارية وتعيين الأساتذة الذي كان يقتصر على المصادقة على ما يقرره أساتذة أجلاء وقضاة كفاء من فاس، [1] وقد كانت إدارة الجامعة بيد أحد كبار القضاة أو الناظر الذي يقوم بتعيين الأساتذة، وكان الطلاب يأتون من جميع أنحاء المغرب وينتمون إلى فئات عديدة، وقد احتوت الجامعة على (17) أستاذ وعدد من المساعدين لكل أستاذ، أما عن العلوم المدروسة في الجامعة، فنجد: التفسير، العروض، الحديث، الأصول، الفقه، علم الكلام، التصوف، التوحيد، القضاء،التنجيم، الطب، الجداول، الكيمياء، وتعتبر جامعة القرويين الوحيدة تقريبا التي قامت بتحضير طلبتها للمشاركة في الحياة السياسية. [2]

كما كان المولى "**الحسن الأول**" ولوعا **بالوراقة** [*] وبنسخ الكتب والبحث عن البارعين في الخط والمتقين ويجلبهم لحضرته للكتابة والنسخ وقد اتخذ لهم محلا خاصا بهم في رحاب القصر وعين لهم من يقوم بخدمتهم، كما كان يتردد عليهم من حين إلى آخر بمحل مزاولة أشغالهم [3] وقد كان للناسخين مكتب خاص ملحق بالقصر السلطاني، ويتنقلون بتنقلات الركاب الحسني، وقد كلف "**المولى الحسن**" **ابراهيم الطيب بن عمر السرفي**" بالوقوف مباشرة والنسخ والتفسير في مؤلفات الطب والتنجيم والأوقاف، وقد قام "**عبد القادر بن محمد بن ادريس**" بنسخ كتاب "التصريف **للزهراوي**"، [4] كما طبعت عدة كتب منها كتاب "**أصول الهندسة**" لإقليدس على يد باشا العاصمة الفاسية الطالب "**عبد الهه بن أحمد**"وكان ذلك في سنة (1877)، كما طبع كتاب لشرح الأحياء للشيخ "**الزبيدي**" وقد أمر السلطان الشيخ "**أبي العباس أحمد بن حاج السامي**" بتأليف

---

(1) بوعزة بوضرساية: مرجع سابق، ص: 282.

(2) محمد العربي معريش: مرجع سابق، ص: 163.

(*) **الوراقة:** حسب ابن خلدون هي عملية الاستنساخ والتصحيح والتفسير وسائر شؤون الكتيبة وداوين، وبهذا تتدرج فيها صناعة وإعداد الورق، وقد كانت تقوم مقام الطباعة في العصر الحديث. أنظر: محمد المنوني: مرجع سابق، ص: 11.

(3) محمد المنوني: مرجع سابق، ص: 231.

(4) محمد المنوني: مرجع نفسه، ص: 234

تاريخ في الدولة العلوية ومد له يد المساعدة في ذلك فألف "**الدار المنتخب المستحسن**" يزيد على (15) مجلد ومات قبل إتمامه وأيضا أمر العلامة "**السيد محمد بن ابراهيم السباعي المراكشي**" بوضع تاريخ دولته العلوية فقام هذا العلامة بتأليف كتاب "**البستان الجامع لكل نوع حسن وفن مستحسن في عهد بعض مآثر السلطان مولانا الحسن**"، كما اهتم "المولى الحسن" بالكتب العلمية حيث **أمر** "**أبي العباس أحمد بن عبد الواحد**" بتأليف كتاب في الكيمياء، وقد كان ذلك بتأليف كتاب "**مطلع الضياف الاستدلال على صحة الكيمياء**" [1] وقد عرفت المكتبات بعض التطور في عهد "**الحسن الأول**" خاصة مكتبة "**القرويين**" حيث كانت تحتل جزءا كبيرا من نيابة الجامعة كانت تحتوي على حوالي ألفي كتاب منها 1600 مخطوط، وقد كلف بإدارتها ناظر. [2]

كما ظهرت بالمغرب الأقصى أول جريدة باللغة العربية تحمل اسم "المغرب" في طنجة (1889)، وهي جريدة أسبوعية حرة أصدرها بعض البنانيين [3] ولم تعمر طويلا تبعتها جريدة "المغرب الأقصى" مما كان له أثر في نشر الوعي والفكر الإسلامي، [4] كما قام المولى "الحسن الأول" أيضا بإنشاء قراءة "المختصر الخليلي" بعد صلاة العصر بالقرويين، وقد كان السلطان يقدم مبلغ من المال كمكافئة لكل من يحفظه عن ظهر قلب. [5]

---

(1) عبد الرحمن بن زيدان، مصدر نفسه، ص: 150–107.

(2) بوعزة بوضرساية: مرجع سابق، ص: 282.

(3) زيادة أنقولا: صفحات مغربية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص: 175.

(4) الحسن السائح: الحضارة الاسلامية في المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، د س ن، ص: 25.

(5) عبد الرحمن بن زيدان، مصدر نفسه، ص: 150–107.

ب- الإصلاحات الاجتماعية:

تولى المولى "**الحسن الأول**" في ظروف هادئة نسبيا يعمها الرخاء أعقب ذلك أزمة رهيبة تمثلت في الجفاف الذي عصف بالبلاد طيلة أعوام (1867 – 1869)، ولم تلبث دورة الجفاف حتى عاودت عام (1877) وقلت مستوى المحاصيل عن المتوسط مما حتم استيراد الحبوب في المنطقة الشمالية من البلاد وتردت المحاصيل في سنة (1878) وتفاقمت الأزمة وأسالت حبرا كثيرا لكتاب مغاربة وأوربيين، وكلهم يصفون الحالة المزرية المأساوية للمغرب، منهم "**الناصري**" في قوله: "**إنها سنة أشد من السنوات على المسلمين قد تعددت فيها المصائب والكروب وتلونت فيها الشوائب والخطوب**"، [1] أما "**ابن زيدان**" فذكر أن المسألة وصلت إلى حد الوالد يبيع ولده، [2] فقد عرف المغرب في هذه السنة المجاعة ثم الوباء حيث عان الناس من الإسهال، الحمى (تيفوئيد) [3] وقد أمسى الجفاف ومن بعده الوباء في الصحراء وشمل جميع الجبال وعم جميع المناطق وصارت قطعان الماشية تموت من العطش وانقطع الحرث في جميع تلك المناطق لانعدام الأمطار وقد فر الناس إلى الجبال ومناطق الماء ثم حل الجفاف بهذه المناطق أيضا، [4] وأدت هذه السنة إلى وفاة 12 إلى 15 بالمائة في المدن التي كانت تصلها المساعدات، أما المناطق النائية فرغم عدم توافر التقارير الرسمية إلا أنها من المؤكد كانت الفاجعة أكبر من المدن لغياب الرعاية، وقد قدم الأوربيين بعض المساعدات للفقراء من المسلمين ، كما استغل هؤلاء الأوربيين الوضع وقاموا بشراء العبيد، وقد استمرت هذه الكارثة الى غاية (1884)، حيث بدأت من سنة (1879) وقد انتهت في سنة (1884)، أما في سنة (1888) فقد قضى المرض الجذري عدد كبير من المغاربة حيث قضى على 6000 شخص في مراكش وحدها، وفي سنة (1894) عرف المغرب هبات الجراد الذي قضى على المحاصيل وتسبب في تدهور الاقتصاد. [5]

---

(1) الناصري: ج9، مصدر سابق، ص: 165.

(2) معلمة المغرب: ج13، مرجع سابق، ص: 4402.

(3) الناصري: ج9، مصدر سابق، ص: 166.

(4) حسن أحمد الحجوي: مرجع سابق، ص: 120.

(5) مروان بوزكري: مرجع سابق، ص: 43.

رغم ما حل من كوارث بالمغرب إلا أن الإصلاحات لم تمس هذا القطاع بشكل كبير لأن السلطان "الحسن الأول" لم يهتم بالميدان الصحي وتعود الأسباب إلى عقلية المجتمع المغربي الذي كان يرفض المحاجر الصحية والخروج من المدن التي يحل بها الوباء، فيعتبرون ذلك هروبا من القضاء والقدر، [(1)] وتذكر بعض المراجع الأوربية أن الوضع الصحي في المغرب كان مختزلا في بعض الملاجئ الملصقة بالمساجد يأوي إليها المرضى والعجزة في غياب أي علاج طبي، لكن الكاتب والمؤرخ "**مصطفى العلوي**" ذكر أن عهد "**الحسن الأول**" عرف مستشفيات للأمراض المعروفة، وقد كان المغرب أول دولة في العالم تقيم قرى خاصة بالمرضى بنفس الوباء وقرية الحارة بمراكش نموذجية من نوعها، فقد كانت محاطة بالأسوار وليس لها إلا مدخل واحد حتى لا يختلط المرضى بغيرهم ولا يتسرب المرض خارج الحارة. [(2)] كما استطاع المولى "**الحسن الأول**" الحد من الاسترقاق وتحرير العبيد، وحارب خطف النساء واسترقاقهم وهي الظاهرة التي استفحلت في عصره. [(3)]

أما فيما يخص الجانب الحضاري فقد أنشأ المولى "**الحسن الأول**" مرافق عامة بطنجة ولو أنها بضغط من الأوربيين حيث قام بتزويد المدينة بالماء الصالح للشرب وبناء مجزرة عمومية وكان ثلثها يختص بالمسلمين والثلث الثاني يختص به النصارى والثلث الأخير يختص به اليهود، وفي مجال النظافة أمر المولى " الحسن" بتنظيف الأزقة وإصلاح الأودية ومراحيضها، وجعل الأودية التي يتوقف عليها المراحيض، وكانت هذه الأعمال تقوم تحت إشراف هيئة الدبلوماسية في طنجة (دار النيابة)، كما قام "المولى الحسن" بتنظيم الجبايات حيث جعل لها سجلات وحرص على استخلاصها، وقام بتنظيم الجمارك (الديوانية)، ترتيب البريد إضافة إلى إصلاح النظام الإداري والتعليم والقضاء كما أسلفنا. [(4)]

---

(1) مروان بوزكري: مرجع سابق، ص: 43.

(2) حسن أحمد الحجوي: مرجع سابق، ص: 120.

(3) معلمة المغرب: ج13، مرجع سابق، ص: 4395–4398.

(4) حسن أحمد الحجوي: مرجع سابق، ص: 120.

1-4 الإصلاح الاقتصادي:

بالنسبة للميدان الاقتصادي وجه "**المولى الحسن**" عناية فائقة له، حيث شجع التبادل التجاري مع الدول الأجنبية، واقترحت عليه بعض الدول الأجنبية أن يعمل على إدخال الأساليب التقدمية الحديثة في بلاده، كالهاتف والتلغراف والسكك الحديدية، وإصلاح الطرق، واستخراج المعادن من باطن الأرض، غير أن ذلك كان سببا في التدخل الأجنبي في شؤون المغرب الداخلية، إذ هو أسند تلك الأعمال إلى مهندسين أوربيين، لذا كان يأمل أن تتهيأ في المستقبل طائفة من المهندسين المغاربة فيتولون القيام بهذه الإنشائية في البلاد. [(1)]

كما عمل "**المولى الحسن**" على تشجيع زراعة القطن وقصب السكر واهتم بمصانع السكر، حيث اتجه إلى إعادة تشغيل معمل السكر سنة (1893)، و بذل فيه السلطان أموال طائلة واستقدم له اختصاصيين من أوربا لبنائه، وهذا بمدينة مراكش، ومعمل القطن عام (1891) في المدينة ذاتها، وقبل هذا معمل الزجاج بضواحي طنجة عام (1875). [(2)]

كما فكر المولى في تحسين المواصلات والطرق وإنشاء سكة حديدية مغربية بين فاس مكناس، وما ساعد على تحسين المردود الاقتصادي، كثرة المحاصيل، وازدياد إنتاج الحبوب، ووفرة الإنتاج الحيواني، فزادت نسبة التصدير، وانخفضت الأسعار، وزادت الضرائب والرسوم الجمركية العائدة إلى المخزن، وبهذا شهد المغرب في تلك الفترة ازدهارا اقتصاديا في المجالات كافة (زراعة، صناعة، تصدير، استراد، وفتح خطوط ملاحية جديدة)، مما ساعد على تطور الاقتصاد المغربي وزيادة عدد الأوربيين المقيمين فيه، وأراد "**الحسن**" استغلال مناجم الفحم والرصاص والنحاس في إقليم السوس. [(3)]

إلا أن مشاريع الإصلاح فشلت، رغم كل المجهودات التي قام بها السلطان "**الحسن الأول**"، وكانت أهم أسباب فشل هذه الإصلاحات بدايتها من رأس الهرم ألا وهي السياسة المخزنية التي غابت منها العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى تعسف رجال المخزن الذي أحدث الهوة بين رجال السلطة والعامة التي كانت من

---

(1) بهيجة سيمو: مرجع سابق، ص: 89.

(2) محمد الأمين: مرجع سابق، ص: 235.

(3) امحمد مالكي: مرجع سابق، ص: 103.

حين إلى آخر تظهر عدائها للسلطان، إضافة إلى المعارضة الداخلية من أصحاب الحل والعقد الذين كانوا يرغبون في الاحتفاظ بالأوضاع كما هي، ويخافون من كل جديد مستحدث، مخافة من تعرض المغرب إلى الاستعمار الأجنبي. كذلك فشل الإصلاحات العسكرية والعلمية، بالنسبة للعسكرية كان معظم المدربين الأجانب عبارة عن جواسيس تعمل على تحطيم المغرب كتلاعب الدول الأوربية بتجارة السلاح للمغرب حيث كان السلاح فاسدا أو قديما بأسعار ضخمة، أما فيما يخص البعثات العلمية فحين عودتها همشت من طرف العلماء ورجال المخزن. وساهم أيضا المحميين في إفشال الإصلاحات حيث كان الجيش الخفي للدول الأوربية يعمل على تحطيم البنية التحتية للمغرب. كذلك زيادة المصالح والأطماع الأوربية التي كانت تعيق في بعض الأحيان عملية الإصلاح، كما لم تلتزم الدول الأوربية بتطبيق بنود معاهدة مدريد سنة (1880). [(1)]

دفعت هته الأسباب "**بالمولى الحسن**" إلى الطلب رسميا من اسبانيا سنة (1887)، الدعوة إلى مؤتمر جديد في مدريد، لإرجاع تطبيق بنود المعاهدة السابقة إلى روح نصوصها، ولاسيما فيما تعلق بنظام الحماية للمغاربة، وهنا تفاوتت مواقف الدول الأوربية، فاسبانيا صاحبة الدعوة كانت تريد نجاح المؤتمر للحد من الأطماع الفرنسية، أما فرنسا اشترطت لعقده إبلاغها بجدول الأعمال والحلول المقترحة، فظهر تنافس دولي بقوة، وبالتالي فشلت الاستعدادات في عقد المؤتمر في طنجة في أوت (1888). [(2)] لذا اضطر المغرب إلى التقرب من ألمانيا لمواجهة الأطماع الأوربية المتزايدة، هذا ما أذى إلى زيادة العلاقات التجارية بين البلدين، وعقدت ألمانيا معاهدة تجارية مع المغرب سنة (1890)، وأغرقت الأسواق المغربية بسلعها، وازدهرت تجارة الأسلحة والذخائر، فبرزت ألمانيا كقوة اقتصادية لا يستهان بها. [(3)] ونفس الشئ بالنسبة لإسبانيا التي وركزت اسبانيا نشاطها التجاري بشكل واضح مع طنجة وسبتة، وفي الميدان الثقافي والاجتماعي نزلت اسبانيا بقوة، وأنشأت المركز الاسباني المغربي في سبتة فشجعت تعليم اللغتين العربية والاسبانية، وأنشأت غرفة تجارية اسبانية في طنجة، واعتمدت على عدد من رجال التبشير، أدى هذا التوغل الاسباني بالمغرب

---

(1) ألبير عياش: مرجع سابق، ص: 54.

(2) محمود شاكر: مرجع سابق، ص: 347.

(3) عبد الهادي النازي: مرجع سابق، ص: 85.

إلى نتائج ضعيفة، فهي متناقضة في سياستها، فمن جهة لديها أطماع ومن جهة أخرى تدعي السير إلى سياسة سلمية. [(1)] أما بالنسبة لفرنسا، فقد برز اتجاهان: اتجاه رسمي حاول المحافظة على الأوضاع القائمة، واتجاه ضاغط من رجال الأعمال ورؤوس الأعمال الفرنسية يدعو إلى زيادة النشاط الاقتصادي في المغرب، وقد عمد رجال الأعمال إلى إنشاء الشركات والوكالات التجارية في طنجة وفاس لتقديم المهمات اللازمة للمخزن، [(2)] سنة (1887)، سياسة تعتمد على الاحتفاظ بالأوضاع القائمة في المغرب، ولكن بطريقة ايجابية، تقدم بسلسلة مطالب إلى السلطان، منها إعطاء امتياز لاستغلال بعض الأراضي الموجودة في منطقة الغرب، وإنشاء خط تلغراف بحري يصل جبل طارق بطنجة، ومنح قطعة أرض لإنشاء إحدى المستشفيات بجوار طنجة. لم يوافق المخزن على كل هذه المشاريع، إلا أنه اضطر إلى الموافقة على وصل طنجة بجبل طارق بخط التلغراف ، كما رأت بريطانيا أن السلطان لا يقدم لها خدمات، في حين رأى السلطان أن بريطانيا لا تؤيده من دون الحصول على امتيازات، فأصيبت العلاقات بالفتور وعدم الثقة مما أدى إلى تقليل نفوذ بريطانيا في المغرب. كما شهد المغرب خلال هته الفترة وفاة "**المولى الحسن**" وذلك نتيجة إصابته بمرض، وكان ذلك سنة (1894) ودفن بالرباط. [(3)]"

كما حاولت بريطانيا من جهتها زيادة نفوذها، وبدأ الوزير المفوض البريطاني في طنجة "**غرين**"، منذ

بعدها تمت بيعة المولى "**عبد العزيز**" [(*)] سنة (1311هـ – 1894)، بوصية من والده "**المولى الحسن**" ، وكان في سن الثالثة عشرة، [(4)] فأصبح تسيير الدولة من اختصاص الحاجب "**أحمد بن موسى**،" [(5)(**)] وقد شكل

---

(1) جمال عاطف: مرجع سابق، ص: 96.

(2) آفا عمر: مرجع سابق، ص: 42–43.

(3) ابراهيم حركات: مرجع سابق، ص: 287.

(*) **عبد العزيز**: نجل السلطان الحسن الأول من أم جركسية هي لالة رقية، وكان وليا للعهد بدل أخيه مولاي محمد، وأعلنت بيعته عند وفاة والده و عمره لا يتجاوز 14 سنة عن طرق أبا أحمد بن وسى الذي تولى الوصاية على العرش عمليا بصفته وزيرا، أنظر: عبد العزيز بن عبد الله: مرجع سابق، ص: 82.

(4) عبد العزيز بن عبد الله: مرجع سابق، ص: 97.

(5) نور الدين جاطوم: مرجع سابق، ص: 28 .

الملحق رقم (14): السلطان "**عبد العزيز**".



المصدر: محمد القبلي، مرجع سابق، ص 497.

هذا الأخير حكومة تعمل لتحقيق الأهداف التي رسمها لسياسته وهي الاحتفاظ باستقلال المغرب، وكان لا هم له سوى الحفاظ على واجهة من السلطة والمهابة لقطع الطريق عن كل من يحاول إثارة الفتنة في الداخل، وحاول بكل ما أمكنه إبعاد الزحف الاستعماري عن البلاد بالمحافظة على الآليات الدبلوماسية الموروثة عن المولى "**الحسن الأول**" إلى أن يتسلم المولى "**عبد العزيز**" مقاليد الأمور، [1] إلا أن الأمور سارت عكس ذلك ، فبعد وفاة "**أبا أحمد**" عرف المغرب حركة انتقالية أخرجته من طور إلى طور آخر، حيث يتفق أغلب المؤرخين المغاربة منهم والأجانب على أن تلك الحركة كانت بمثابة انقلاب فجائي، أخرج البلاد من عهد تميز داخليا بالحفاظ على استمرار قوة المخزن المغربي وسطوته ، كما كانت في عهد "**المولى الحسن**"، وخارجيا بالحفاظ على السيادة الوطنية وحصر التدخل الأجنبي في حدود معينة، بواسطة سياسة محكمة تجاه الدول الأوربية، فالصدر الأعظم خلف تركة ثقيلة للسلطان الشاب "**عبد العزيز**"، فبعد أن كان الصدر الأعظم مستبدا بكل أمور الدولة، يساعده بعض الكتاب والمعاونين في تصريف شؤون الحكم باسم السلطان، وبعد وفاته أصبح المولى عبد العزيز وجه لوجه مع أمور الحكم التي لم يهيأ لها، ونظرا لشبابه وقصر تجربته، وبعده عن البلاد ودسائس المخزن سرعان ما وجد نفسه وسط دوامة من المشاكل الداخلية والخارجية. [2] فقد عرفت أحوال المغرب الداخلية في هته الفترة حالة من الضعف لم يسبق لها مثيل، حيث انتشرت المجاعات ، وتدهورت قيمة النقد، وغلت الأسعار وانتشرت الأوبئة تحصد السكان بالمئات، وضربت الفوضى أطنانها في الإدارة، فكانت الوظائف تباع و تشترى بالمزايدة، ووصلت الحالة إلى أن الموظفين حتى القضاة كانوا يعتمدون على ما يأخذونه من المتخاصمين وليس على مرتب ثابت يتقاضونه من الدولة، [3] وانتقل المغرب من عهد تميز بالحفاظ على استمرار قوة المخزن، إلى عهد جديد ميزته تراجع قوة المخزن، وازدادت الحالة سوءا بسبب الخصومات القبلية والثورات الداخلية والانتفاضات الإقليمية المتعددة، وترك الأمور بتولي الحكم من لا أهلية له، وبتبذير ثروات البلاد والاستدانة من الأجانب ، وتزايد التدخلات الأجنبية. [3]

(1) حسن أحمد الحجوي : المرجع نفسه، ص: 51.

(2) علال الفاسي: الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، مكتب المغرب العربي، القاهرة، 1948، ص: 6.

(3) شوقي الجمل: مرجع سابق، ص: 314.

(3) علال الخديمي: ا لتدخل الأجنبي و المقاومة بالمغرب (1894 – 1910) حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية ، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1994، ص: 27.

ثانيا: الضغوط الداخلية والخارجية بالمغرب:

2-1 الاحتلال الاسباني للصحراء الشمالية (1894):

إن العلاقات المغربية الاسبانية لم تكن على ما يرام بالرغم من المحاولات الدبلوماسية التي بذلها المغرب في هدا العهد من أجل تصحيح بعض الأوضاع التي عانى منها المغرب، فزيادة على الوجود الاسباني بالموانئ المغربية ، والتجاء الرعايا المغاربة إلى الحماية الإسبانية و غيرها من الحمايات الأجنبية كانت هناك مشكلة التغلغل الإسباني جنوب الصحراء المغربية.

بدأت الأزمة في العلاقات بين البلدين اثر انتزاع الاسبان الإذن من السلطان بتوسيع حدودهم الترابية في مليلية، فهموا ببناء بعض المنشآت بجوار ضريح "**سيدي ورياش**" عمد السلطان إلى هدمها، فتطورت الحادثة إلى حرب حقيقية قبيلة قليعة من جهة والجيش الاسباني المدعم بالمدافع والإمدادات، [1] وثارت القبائل القاطنة على الحدود لنصرة اخوانهم من رجال الريف. [2]

لم تكن اسبانيا مستعدة للخوض في غمار حرب عامة مع المغرب، وكانت خشيتها كبيرة من تدخل دولي في قضيتها، لذلك أبدت رغبتها في إنهاء المشكلة مع السلطان وديا، ولم يكن لسلطان أقل رغبة من الحكومة الاسبانية في حسم النزاع وديا، لذلك نجه يرد على الاحتجاج الاسباني بإظهار أسفه لما حدث، كما قام بالضغط على القبائل من أجل تهدئتها، هذا ما جعله يدخل في مفاوضات مع الماريشال "**مارتينزكامبوس**"[3] بالمغرب ابتداءا من يوم 29 فيفري (1894)، لكنها لم تسفر على أي اتفاق، نظرا لمطالب اسبانيا المجحفة التي تقضي بقمع حركات التمرد العامة بالقوة وتسليم الرهائن إلى اسبانيا، ومن جهة أخرى كان السلطان يخشى أن يعرض نفسه وأسرته لأخطار القبائل. وقد أعلن عجزه عن دفع الغرامة التي قدرت بخمسة وعشرين مليون فرنك، دفع ذلك كله اسبانيا إلى التلويح بخطر الحرب إذ فشلت بعثة **كامبوس**" كما جاء على لسان الأخير وكذلك على لسان سفراء

---

(1) ابراهيم حركات: مرجع سابق، ج3، ص: 273.

(2) حسن صبحي: مرجع سابق، ص: 273.

(3) ابراهيم حركات: مرجع سابق، ج3 ، ص: 274.

اسبانيا في الخارج. [1]

لم يبق السلطان أمام تهديد اسبانيا وضغوط فرنسا غير الرضوخ والقبول بعقد اتفاقية بين الطرفين، وكان ذلك في 5 مارس (1894)، وهي الاتفاقية التي وصفها "**كامبوس**" بأنها مشرفة لإسبانيا وللسلطان، ولكن الاتفاقية لم تكن في الواقع سوى شروط أمتها اسبانيا على المغرب. [2]

ومما لا شك فيه أن ما جاء في الاتفاقية، زاد مالية المخزن ارتباكا وأتاح الفرصة للدول من أجل زيادة نفوذها على حساب الاستقلال الحقيقي للمغرب، بالرغم مما ذاقه من محاولات السيطرة التي جربتها الدول بالصورة أو بأخرى. [3]

---

(1) محمد العربي معريش: مرجع سابق، ص: 239.

(2) Henri Cambon:Op,Cit,P 93.

(3) محمد العربي معريش: مرجع سابق، ص: 240.

2-2 الاحتلال الفرنسي للصحراء الشرقية للمغرب (1900):

تمكنت فرنسا من نيل امتيازات واسعة في المغرب بموجب اتفاقية (1863)، أسوة باسبانيا بعد انتصارها على المغرب في حرب تطوان (1860)، وتعزيزا لخطتها الإستراتيجية تجاه المغرب قامت فرنسا بتوجيه اهتمامها إلى الصحراء و الواحات، [1] حيث اعتمدوا على ماجاء في معاهدة لالة مغنية لعام (1845)، خاصة ما يتعلق بالمنطقة الثالثة، حيث الصحراء التي اعتبرت أيضا مشاعا ليست تابعة لأحد وهذا ما استغلته فرنسا لاحقا للتوغل في واحات الصحراء الكبرى والالتفاف حول المغرب لاسيما بعد الوصول إلى **واحة فجيج** [*] سنة (1870) ما مثل ضغطا فرنسيا فعالا على المغرب من الناحية الشرقية. [2]

بعدها شرعت فرنسا تعد الترتيبات للتوغل في إقليم " **توات**،" [**] إلا أنها أرجأت مشروعها لأن هذه الفترة تميزت باحتدام التنافس بين الدول الاستعمارية للسيطرة على ما تبقى من مناطق حرة ثم أن مركزها كان في والطاعة. [3]

عرفت فرنسا سنة (1883) عزلة دولية شنيعة، حيث كانت تواجه أحلافا بقارة أوربا، وفي المغرب كانت حركتها محسوبة بسبب المراقبة الشديدة لمنافسيها على المغرب بريطانيا، ايطاليا، ألمانيا، اسبانيا، وبسبب قوة

---

(1) جلال يحي: مرجع سابق، ص: 259.

(2) صلاح العقاد: المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي إلى التحرر القومي ، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ب.س.ن، ص: 33.

(*) **فجيج:** يطلق هذا الاسم على مجموعة كبيرة من الواحات والقصور التي تحتل مساحة 3 كلم^2 في وهاد، يبلغ ارتفاعها (800) م، والمدينة تضم (07) قصور كبرى، كل قصر عبارة عن حي كامل، وهي زناتة والوادغير والعبيدات والمعير وأولاد سليمان و الحمام الأعلى والأسفل، وتقع جنوب وجدة على مقربة من الحدود الجزائرية المغربي.

(**) **توات:** تطلق على إقليم شاسع يقع في الجنوب الشرقي من المغرب، يحد بالطوارق شرقا وبالسودان جنوبا (مال حاليا) ويضم ثلاث مناطق هي: كورارة ، تيدكلت، وتوات بمعناها الضيق، وهذا الإقليم عبارة عن سلسلة من الواحات والقصور الآهلة بالسكان تبتدئ من ملتقى وادي كبير وزوفانه قرب قصر أكلي جنوب تافيلالت، وتمتد هده الواحات والقصور طول وادي الساورة إلى عين صالح. متوفر على الرابط:.hhtps// ar.wikipedia.org.

(3) محمد المنوني: مرجع سابق، ص: 37-38.

السلطان "**المولى الحسن الأول**" ويقظته، فقد كاتب هدا الأخير ممثلي الدول الأوربية بطنجة مطلعا إياهم على شخصية الأطماع التوسعية الفرنسية في توات ومدللا إياهم على مغربيتها، كما قام بتعزيز حامية فكيك ووجه حاميات عسكرية إلى تيدكلت وعين عاملا جديدا على كورارة سنة (1892) بإقليم توات، يخرج غازيا للمناطق الصحراوية مثل تافيلالت لإثبات سيادته عليها في ظل التحرشات الفرنسية، كما أورد ذلك في أحد رسائله، وقد جاء في الإستقصا: "**وكان مما بقى علينا الوصول إليه ، هذه الأصقاع الصحراوية والمعاقل البربرية ، التي كان يفهم قبل أنها صعبة المرتقى ، عديمة وجوه الإرتقا فاستخرنا الله تعالى وتوكلنا عليه وفوضنا الأمر كله إليه ...**" [1]

ولقد كانت فرنسا تنتظر الفرصة السانحة لتوغل في الصحراء المغربية، لذا قامت بتحركات لتلين موقف خصومها الأوربيين وعلى رأسهم بريطانيا واسبانيا، فقامت في سنة (1890) بإبرام اتفاق مع بريطانيا بخصوص اقتسام قارة إفريقيا فاختصت فرنسا بالمنطقة الواقعة شمال خط يمتد من ساي على نهر النيجر إلى باروة على بحيرة التشاد واختصت انجلترا بالمنطقة الواقعة جنوبه، والملاحظ على هذا الاتفاق أنه لا يشمل أراضي الإمبراطورية المغربية الممتدة من طنجة حتى نهر السنغال، فهي تبقى خارجة عن نفوذ الدولتين، ثم أن هذا الاتفاق لا يترك لفرنسا سوى شريطا ضعيفا من الصحراء، [2] ولعل فرنسا كانت ملزمة بهذا السخاء مقابل أن تشتري سكوت بريطانيا حينما تشرع في تعويض ما ضاع منها بجزء أو بأجزاء من صحراء المغرب المترامية الأطراف، ثم قامت فرنسا في سنة الموالية (1900) بتوقيع اتفاقية أخرى مع اسبانيا تحدد الممتلكات الإسبانية في صحراء المغرب الغربية بوادي الذهب. [3]

وبعد ذلك جاءت لفرنسا الفرصة السانحة لتحقيق التوغل الاستعماري في توات و كانت مزدوجة، فمن جهة انشغلت بريطانيا بحرب البوير بجنوب إفريقيا والتي امتدت من سنة (1899) إلى (1902)، ومن جهة ثانية توفي الوزير الوصي "**أحمد بن موسى**" سنة (1900) بعدما كان شخصية قوية اتبعت نفس أسلوب السلطان

---

(1) الناصري: مصدر سابق، ج 9، ص: 202.

(2) محمد خير فارس: مرجع سابق، ص: 80.

(3) شارل اندري جوليان: مرجع سابق، ص: 40.

الحسن في مدافعة الأطماع الاستعمارية، وبذلك أصبح الباب مفتوحا وما على فرنسا إلا أن تحقق مبتغاها [1]

جهزت فرنسا حملة عسكرية متذرعة في ذلك بتأديب المعتدين المغاربة على بعثة الجيولوجبي المستكشف "**فلامان**"، واستولت في (1900) على عين صالح وتيدكلت وأكلي وتيميمون، ثم سقطت توات سنة (1901) وذلك بعد معركة مع المجاهدين سقط فيها عدد غفير من القتلى، جعلت **غوتيي** يصفها بقوله: "**لا أعتقد أنه وقعت في التاريخ مجزرة مماثلة كالتي جرت سنة (1901)**" وأضاف "**أن الثعالب و العقبان كبر عليهما الأمر نظرا لكثرة الجثث فكل السكان و جميع رؤوساتهم قد ابيدوا**". [2]

هذا ما جعل السلطان "**المولى عبد العزيز**" يعمل على إثارة مسألة توات على نطاق دولي، ولهذا الغرض أوفد سفارتين مغربيتين إلى أوربا، الأولى إلى لندن وبرلين على رأسها وزير الحرب المنبهي، والثانية إلى باريس وعلى رأسها وزير الخارجية ابن سليمان. [3] إلا أن نتائج سفارتي "**المنبهي وابن سليمان**" لم تكن مرضية، **فالمنبهي** لم يستطع أن يأخذ من الإنجليز أي شئ باستثناء نصيحتهم له بضرورة شروع المخزن في إصلاحات تتناول ميادين الإدارة والاقتصاد، لكي يتسنى للمغرب مواجهة التنافس الأوربي.

في حين أسفرت سفارة ابن سليمان لفرنسا عن نتائج عكسية، إذ تمكن وزير خارجية فرنسا عن إقناعه بقبول بروتوكول 20 جوان (1902)، الذي ينظم علاقات الطرفين في الحدود المغربية الجزائرية، وهو اتفاق يكرس في الحقيقة الهيمنة الفرنسية على واحات الجنوب الشرقي المغربية، وعلى مناطق شاسعة بالحدود، وأعطى صفة شرعية لهده الهيمنة. [4]

هذا ما جعل السطان "**المولى عبد العزيز**" يحتج على ذلك، حيث قام بإرسال رسالة بتاريخ 21 سبتمبر (1901) إلى سفير بريطانيا يطلب منه النظر في التجاوزات الفرنسية على الحدود المغربية، وبأن يقنع فرنسا بوجوب تعيين الحدود بين المغرب و الجزائر، وفعلا أبلغت فرنسا باقتراح المغرب فكان جوابها غامضا

---

(1) محمد خير فارس: مرجع سابق ، ص: 81.

(2) إبراهيم حركات: مرجع سابق، ص: 269.

(3) محمد خير فارس: مرجع سابق، ص: 144.

(4) علال الخديمي: مرجع سابق، ص. 45.

الصورة رقم (15): "**المهدي المنبهي والقائد ماكلين**" بلندن (1901)



105. المهدي المنبهي والقائد ماكلين بلندن (1901)

المصدر: محمد القبلي، مرجع سابق، ص 500.

الصورة رقم (16): "**سفارة ابن الصادق**" إلى انجلترا عام (1902).



سفارة ابن عبد الصادق إلى أنجلترا عام 1320 = 1902

المصدر :.hhttps// ar. wikipedia.org.

الصورة رقم (17): الوفد الذي أرسله المولى "عبد العزيز" الى مدريد سنة 1902.



صورة الوفد الذي أرسله السلطان مولاي عبد العزيز الى مدريد سنة 1902 م لتمثيله في الاحتفال بتتويج الملك الفونس الثاني عشر ملكا على اسبانيا ، وكان الوفد برئاسة الحاج احمد بن محمد الطريس (في الوسط)

المصدر: عبد الرحمن بن زيدان، العلائف السياسة للدولة العلوية، ص 264.

ملتويا كعادتها دائما كلما طلب إليها تحديد الحدود بكيفية واضحة. (1)

وأخيرا وبعد فشل كل المساعي، اضطر السلطان إلى التسليم بأمر الواقع والاعتراف به في باريس بتوقيع وزير خارجيته على بروتوكول 20 جوان (1901)، بالإضافة إلى اتفاقيتي الجزائر الملحقة به الموقعتان في 20 أفريل و 7 ماي (1902)، وبهذا حصل الفرنسيين على مكاسب كبيرة لتوسعهم على حساب المغرب، فقد وضع بروتوكول 20 جوان مجالات واسعة من أراضي بعض القبائل المغربية تحت التبعية الفرنسية (الفصل الخامس). والأخطر من هذا أن تلك القبائل خيرت بين الخضوع للفرنسيين أو الانتقال من أراضيها لمناطق أخرى داخل المغرب إذا أرادوا الإبقاء على مغربيتهم نفس الفصل). في حين نظمت اتفاقية 20 أفريل التجارة عبر الحدود، ومنحت الفرنسيين امتيازات جمركية على حساب المغاربة، وفرضت على المخزن حماية تلك الامتيازات بالسهر على تنفيذ بنود الاتفاقية. (2)

وقد لخص وزير الخارجية الفرنسي "**ديلكاسيه**" مكاسب فرنسا بقوله: "**حصلت على اعتراف بشرعية وجودها في الواحات و كذا في وادي زوسفانة ووادي الساورة حيث سيمر الخط الحديدي، وقد حصلت فرنسا على هذه النتيجة دون أن تعطي بالمقابل أي تنازل عن المبادئ التي تمنعنا من الحصول في هذه المنطقة على حدود وطيدة.** نستنتج من هذا التصريح أن أجزاء من التراب المغربي قد اقتطعت وضمت إلى الجزائر الفرنسية ولم يحقق المغرب الذي طالما تعطش إلى تحقيقه وهو تعيين الحدود بكيفية واضحة ودقيقة. (3)

ولتنفيذ نصوص الاتفاقيات الفرنسية – المغربية شكلت لجنة مشتركة لتنظيم مناطق الحدود وتقرير مصير قبائل توات، ووضع الترتيبات الأولية لفتح الحدود المغربية في وجه التجارة الفرنسية، وبالتالي شجعت هته اللجنة الإفريقية الفرنسية التوسع الاستعماري، ومارست ضغوطا على الحكومات الفرنسية والرأي العام الفرنسي، والتي سرعان ما ترجمت توجيهاتها وضغوطها على الواقع وبدا جليا أن فرنسا قد نجحت إلى حد كبير في توظيف مسألة الحدود كأحد الوسائل الفعالة في إطار تنافسها مع بريطانيا لحسم الصراع لصالحها ما دام أنها اقرب للمغرب بتمركزها القوي في الجزائر وعلى مقربة من الحدود المغربية، فكانت الحوادث

---

(1) ابراهيم حركات: مرجع سابق، ص: 270.

(2) Reynuad , En marge de livre jaune , paris , 1923 pp 134.

(3) شارل أندري جوليان: مرجع سابق، ص: 41.

والاضطرابات العفوية، والمفتعلة من قبلها أهم الفرص لتجسيد سيطرتها على المغرب. [(1)] وإزاء ضعف سلطة المخزن في المنطقة بسبب أوضاع المغرب، فان فرنسا أصبحت مطلقة اليدين فيها، فقام "**جونار**" [(*)] الحاكم العام في الجزائر بمهاجمة قصور فكيك وفرض على الأهالي في القصور تسليم رهائن و غرامة مالية وبنادق حربية، وحرية دخول الرعايا الفرنسيين. [(2)] كما عين الكولونيل "**بيير ليوتي**" [(**)] قائدا لعين الصفراء ليوسع نطاق الأمن على الحدود الجزائرية – المغربية سنة (1903)، [(3)] حيث بمجرد توليته شرع في إقامة المراكز العسكرية على طول الحدود، وعلى الطرق المؤدية واحة فجيج. [(4)] واستندت هذه الخطوة الفرنسية وهي الاستيلاء على المواقع الهامة على الحدود، على حجة تأمين الحدود، بسبب تكرار الحوادث والمشاكل خاصة فيما بين (1901 و1902). [(5)] ويرى المؤرخ جوليان أن هذا التغلغل الفرنسي الجديد عبر الحدود كان تحولا جديدا وخطيرا في تاريخ المغرب، وهذا ما أدركه السلطان "**عبد العزيز**"، كما أدرك أن هذه المسألة أصابت هيمنته ونالت من حقوقه فقد اعتبر الشعب المغربي هذا الإقتطاع الجديد لجزء من أرضه بمثابة جرح أصاب جسمه، وخسارة كبيرة لحقت بدار الإسلام، بتخلي أمير المؤمنين عن وظيفته كأمير للجهاد. [(6)]

---

(1) محمد خير فارس: المرجع السابق، ص: 146–147.

(*) **جونار**: ولد في 27 ديسمبر (1857) وهو رجل سياسي فرنسي تقلد عدة مناصب من أهمها حاكم عام في (1890)0 استقال من هذا المنصب سنة (1901) لأسباب صحية ، كما انتخب كبرلماني فيما بين (1890 و1893)، ثم عين وزيرا للشؤون الخارجية في سنة (1911)، كما انتخب رئيسا لحزب الشعب الديمقراطي في (1920) وسفيرا لفرنسا، إضافة إلى أنه أصبح عضوا في أكاديمية باريس للعلوم النفسية والسياسية سنة (1918). متوفر على الرابط:.hhtps// ar.wikipedia.org.

(2) حسن صبحي: مرجع سابق، ص: 61.

(**) **ليوتي** : ولد بتاريخ 17 نوفمبر (1854) بنانسي، وهو رجل فرنسي عسكري ضابط منذ الحروب الاستعمارية، شغل أيضا منصب المقيم العام في المغرب في (1912)، ووزيرا للحرب خلال الحرب العالمية الأولى، ثم ماريشال منذ (1921).

(3) نور الدين جاطوم: مرجع سابق، ص: 283.

(4) صلاح العقاد: المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة، ص: 217–218.

(5) حسن صبحي: مرجع سابق، ص: 190.

(6) شارل أندري جوليان : مرجع سابق ، ص: 41.

2-3 ضريبة الترتيب:

نتيجة للأوضاع المتدهوة التي عرفها المغرب في الفترة التي تلت وفاة السلطان الحسن الأول، وزيادة التدخل الأوربي خاصة الفرنسي اتخذ المخزن بعد الاستشارات الداخلية والخارجية قرار القيام باصلاح جبائي، حيث أصدر المولى " **عبد العزيز**" في أواخر سنة (1901) ظهيرا يشرح فيه مضمون "**الترتيب**" الجديد، وبعثت الرسائل إلى مختلف القيادات والقبائل في فترات متفاوتة تحمل المضمون نفسه، مؤكدة على الدوافع و الأهداف التي دفعت السلطان إلى إجراء العمل بهذا الترتيب، فمن بين الدوافع:

- حسم خلافات السكان مع القياد و معاونيهم من الأشياخ، والاتهامات المتبادلة بينهم.
- تأكيد السلطان على حفظ مصالح الرعية وتنميتها، وعلاج أحوالها.
- رفع الأذى والاعتداء عنها. [1]

فقد كان العمال يتهمون العامة بالانحراف والتقاعد عن الحقوق والواجبات، وهذا يبرر تصرفات العمال في نظر السلطان، أما الرعية فتتهم العمال والأشياخ بالحيف، وأتباع الشهوة في استخراج أنواع الجبايات وهذا ما يبرر كف أيديهم في نظره كذلك، كما يرى أن الترتيب الجديد يهدف إلى توفير مداخيل قارة لبيت المال بواسطة إجراءات قانونية، فقد أسس على قواعد سياسية وقوانين بحفظ المصالح وافية .

أما الهدف الرئيسي فقد كان سلوك سياسة عادلة تخرج الحق من الظالم، وتدفع كثيرا من المظالم و تكشف الضرر عن الرعية، وذلك بمنع القياد من فرض أي شئ على السكان أو قبض أي شئ منهم مهما كان قليلا، لأن رواتبهم سيأخذونها من بيت المال [2]

ونتيجة لكل هذا قام المولى "**عبد العزيز**" بفرض مقدار محصور يكون عطاؤه سنويا على أنواع البهائم والمواشي وعلى مزارع الحرث والبحائر، وكذلك الأشجار على اختلاف أنواعها، ويلزم بأدائها جميع رعايا مملكته أشراف و عوام، أغنياء وفقراء، مدنيون وعسكريون، أجانب و محميون، وتحدد قيمتها بحسب ثروة

---

(1) علال الخديمي: مرجع سابق، ص: 30.

(2) علال الخديمي: المرجع السابق، ص: 31.

الملزم بها. [1]

لقي هذا الإصلاح الجبائي في البداية معارضة عامة من الشعب، لكن سرعان ما عرف حقيقة الإصلاح، وتأكد بأنه تخلص عسف القياد وتجاوزاتهم في الفروض والواجبات، فقد عاد هذا الترتيب بنتائج حميدة على السكان، حيث حصل للناس اطمئنان وراحة القلوب، وصار الفارون يتراجعون لأوطانهم، وملات مطاميرهم بالزرع، ولم يعودوا في حاجة إلى النقود يدفعونها للقواد. [2]

أما القياد والأشراف ورجال الزوايا، وكل من كانت له امتيازات في السابق لم يرق لهم الإصلاح الجديد، لأنه أزال امتيازاتهم، وقضى على مصادر تمولهم، وخاصة القياد الذين استهدفت تجاوزاتهم ومنعوا من التدخل في أمور الجباية، هذا ما دفعهم إلى إقناع الناس بأن الترتيب بدعة مخالفة للشرع فاستعملوا كل ما لديهم من نفوذ مادي أو ديني للوصول إلى ذلك. [3] ونفس الشئ للتجار الذين قلت مشترياتهم من السوق ، ومعهم السماسرة والمخالطون فتضرروا من الإصلاح وسعوا لمقاومته. [4]

لكن نتائج الترتيب الذي طبق بشكل يعود نفعه على بيت المال لم تكلل بنجاح، لأن القياد الذين كفت أيديهم عن الجباية اعتبروها مكفوفة حتى عن إجراء الأحكام وحفظ النظام، وهذا ما شجع الفتنة والاضطراب، فانقلبت المصلحة إلى مفسدة، وقد كان النصيب الأكبر من هذه الفتن للأقاليم التي عرفت توسعا كبيرا لنشاط الأجانب الاقتصادي، ولعلاقاتهم مع السكان عن طريق الحماية و المخالطة، ويأتي في مقدمة هذه

(1) ألبير عياش: مرجع سابق، ص: 70.

(2) شارل أندري جوليان: مرجع سابق، ص: 42.

(3) صلاح العقاد: المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة الجزائر – تونس – المغرب، ص: 215.

(4) ألبير عياش: مرجع سابق، ص: 71.

الأقاليم،" **الحوز والشاوية والدكالة واقليم الغرب وسوس**"، (*) وقد حدث نفس الشئ بنواحي مكناس إذ اتهم القياد بتسليط أعوانه على نهب أمتعة السكان وأموالهم، لكن الاضطراب الأخطر تسبب فيه قبائل جروان، فبعد أن تزعمت هده القبائل لفوفا من قبائل حوز مكناس، وهاجمت سوق المدينة ونهبته، كما رفضت أداء الترتيب بعد ذلك، وواجهت الوفود المخزنية الموجهة لجمع الترتيب بقوة السلاح. (1) كما اتحدوا مع بني مطير وقاموا بتخريب الخط الحديدي الذي حاول المخزن وضعه بين فاس ومكناس بالتعاون مع الانجليز، كما ظهر عدد من الإقطاعيين الذين استبدوا بالسلطة في أقاليمهم ومدوا نفوذهم خارجها وقاموا بغارات وباعتداءات ضد السكان وأصبح الترتيب الذي طبق لفائدة السكان ضريبة غير شعبية حوربت في كل مكان.(2)

هذا ما دفع السلطان إلى توجيه رسائل إلى الأقاليم يندد فيها بما تفشى في قبائلهم من فتن، حيث يقول:

(*) **الحوز:** لا يطلق هذا الاسم في الغالب إلا على حوز مراكش الذي يجري فيه وادي تانسيفت وروافده وهو عبارة عن سهل ذو تربة جيدة تنتج أنواع الحبوب، أنظر: بن العربي: مرجع سابق، ص: 125.

(*) **الشاوية:** اسم يطلق على مجموعة قبائل بساحل المحيط بين الدار البيضاء ووادي أم الربيع، وكانت تدعى قديما بلاد تامستا ويرجع أصل سكانها إلى عرب بني هلال الذين امتزجوا خلال العصور بعدة قبائل بربرية، أنظر: عبد الله بن عبد العزيز: مرجع سابق، ص: 238.

(*) **دكالة** : هي اسم يطلق على مجموعة القبائل القاطنة بالناحية التي تفصل الشاوية عن عيدة والرحامنة، أنظر: عبد الله بن عبد العزيز: مرجع سابق، ص: 204.

(*) **إقليم الغرب:** يطلق هذا الاسم على الناحية الكبرى الممتدة حول ضفتي سبو بين مثلث طنجة، فاس، القنيطرة، ويعد هذا الإقليم من أخصب الأقاليم، أنظر: عبد العزيز بن عبد الله، مرجع سابق، ص: 204.

(*) **سوس:** يطلق هذا الاسم على ناحية كبرى من نواحي جنوب المغرب، تقع بين الأطلسين الكبير والصغير، تنقسم إلى أربع مناطق: هوارة، رأس الواد، شتوكة، أزغار، وأهم مراكزها أغادير وتارودانت، ويطلق هذا الاسم أيضا على واد كبير ينحدر من الأطلس الكبير، ويسكن هذه المنطقة عدد كبير من القبائل العربية والبربرية، كما اشتهرت المنطقة بحركتها العلمية ومدارسها المتعددة منذ القرن السادس عشر، انظر: الصديق بن العربي، مرجع سابق، ص: 233–234.

(1) علال الخديمي: مرجع سابق، ص: 31–32.

(2) ألبير عياش: مرجع سابق، ص: 72.

"**وانهماكهم في الاشتغال بالنهب في الطرقات جهارا، وتخريج السرقات ليلا ونهارا، وهجوم القوي على الضعيف وتماديهم على ذلك بمرأى ومسمع القياد** " ويتهم السلطان القواد مباشرة بقوله "**وان رفعت إليكم الشكاوي بذلك فبعضكم يدافع على الفعال، ويرد التهمة على أقارب الشاكي، وبعضكم يقبض عليهم حتى يأخذ ما عندهم ويسرحهم من غير مراعاة مصلحة ولا فصال احد من الشكاة، وبعضكم يعتذر للشاكي بأن يده مكفوفة عن الأحكام**". [(1)] كما اتخذ السلطان إجراءات عملية وأمر بعزل القواد وأرسل وفودا مخزنية إلى عين المكان وكلفها بجمع أعيان القبائل والأشياخ وخلفاء القواد للبحث في الأمر، وإلقاء القبض على كل من ثبتت تهمته حتى ولو كان مسؤولا، كما قام السطان بإرسال محلة وكلفها بالبحث عن المتسببين في الجرائم والفتن وتخليص المنطقة منهم. وقد جمع القائد خلائف العمال والأشياخ والأعيان والكبائر للبحث في الأمر، [(2)] كما قاموا بتسجيل أسماء المتهمين بإثارة الفتن والقلاقل، والقوا القبض على بعضهم، ولم يبقى منهم سوى الفارين إلى القبائل و المخالطين لأهل الحمايات، فأعمال التخريب والاضطراب كان يحركها الأغنياء من السماسرة والمخالطين بالتواطؤ مع بعض الحكام، بهدف إظهار معارضة القبائل للترتيب الجديد وتعطيل أمره، وبهدف التمول عن طريق تخريج السرقات و تصريفها. [(3)]

إن حالات الاضطراب التي عرفتها " **دكالة والغرب**" عقب إعلان ترتيب (1901)، كانت لها صلة بالتدخل الأوربي الذي كان يهدف إلى تعجيز المخزن، عن طريق إفشال كل محاولة للنهوض، وإلى الإسراع بتفكيك بنى المجتمع المغربي الذي طال صموده، [(4)] وبالتالي فان أوضاع المغرب المضطربة سياسيا بهجوم الفرنسيين، واجتماعيا نتيجة تغيير النظام الجبائي ، سرعان ما أدت إلى أزمة عامة تجلت في ثورة بوحمارة في الشمال ، بالإضافة إلى ثورة الريسولي في الغرب. [(5)]

---

(1) شارل أندري جوليان: مرجع سابق، ص: 43.

(2) ألبير عياش: مرجع سابق، ص: 71.

(3) ألبير عياش: المرجع السابق، ص: 72.

(4) محمد الأمين: مرجع سابق، ص: 248.

(5) علال الخديمي: مرجع سابق، ص: 31.

2-4 الثورات الداخلية:

أ- ثورة بوحمارة في الشرق (1902):

اندلعت "ثورة **الجيلاني بن ادريس الزرهوني** المدعو "**ببوحمارة أو الروكي**" [*] سنة (1320هـ – 1902 م)، [1] وذلك أن هذا الأخير لم يكن متمردا يمتنع عن أداء الواجبات المخزنية ، بل كان ثائرا ذا برنامج يهدف إلى إحلال مخزن جديد محل مخزن "**المولى عبد العزيز**" الذي ظهر عجزه، [2] مستغلا في ذلك الظروف التي كان يمر بها المغرب لصالحه من أجل السيطرة على الحكم، حيث اعتمد بوحمارة للتأثير على الناس أعمال السحر والشعوذة وادعى باطلا بأنه "**محمد بن الحسن**" الأخ الأكبر للسلطان الوريث الشرعي للعرش، الذي اغتصب حقه الشرعي في ولاية العهد من طرف الصدر الأعظم "**أحمد بن موسى**"، فانطلق هذا "**الزرهوني**" من العاصمة فاس ليؤلب الشعب على الناس على السلطان "**عبد العزيز**" واتجه إلى تازة، وفي تلك الفترة واجه الجيش الحكومي في عدة معارك انتصر فيها "**بوحمارة**" وكبَّد الجيش السلطاني خسائر كبيرة، أثرت – حسب بعض المؤرخين – على المجتمع المغربي وهيبته الخارجية وسيادته الداخلية ، واستقطب "**الروكي**" بعض القبائل التي توجد في وسط المغرب وشماله وشرقه، مستغلا إحساس الشعب بثقل المكوس التي فرضت عليه لأداء الدين الذي اقترضته الإيالة من فرنسا، لتشتد ثورة بوحمارة قوة وتمركزا في مناطق

(*) **بوحمارة:** شخصية بربرية معربة يدعى الجيلالي بن دريس الزرهوني اليوسفي المكنى بأبي حمارة، ولد بمدشر أولاد يوسف، وهو أحد المداشر الشهيرة بجبل زرهون بأحواز مدينة فاس، ولد سنة (1865)، درس في مدرسة الطلبة المهندسين، ثم أصبح كاتب لمولاي عمر أخ السلطان عبد العزيز، وهنا تعرف على المهدي المنبهي، الذي أصبح صديقا له، غير أن المنبهي ترقى إلى أن أصبح وزير للحربية، وقد أثارت هذه الترقية غضبه، وهنا بدأت مرحلة الانقلاب بانتحال شخصية مولاي محمد أخ المولى عبد العزيز، كما سافر إلى الجزائر وتونس، وعند عودته لمغرب بدأ ينشر دعوته معتمدا على دعم بعض القبائل، وقاد عدة ثورات ضد حكم عبد العزيز إلى أن قتل، أنظر:

(1) عبد الله بن عبد العزيز: مرجع سابق، ص: 98.

(2) Henri Cambon:Op,Cit,P 119.

(3) العربي آكنينح: آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل، مطبعة آنفو، الرباط، 2004، ص: 366.

إلى أن اتخذ قصبة سلوان عاصمة لحكمه. [1]

وبعد تقرب قبائل الريف من "**بوحمارة**" التي دعمته في البداية – حسب ما ذكره « جرمان عياش » – في هذا الصدد، « وجد بوحمارة في الريف الشرقي أنصاره الأشد تحمسا والموارد والرجال، وفيه تمكن من إنشاء قاعدة لمخزنه »، لكن الشريف محمد أمزيان الذي كانت له حظوة كبيرة عند أهل الريف سرعان ما تصدى **للروكي** وألَّب عليه الساكنة، يقول جرمان عياش :"الشريف أمزيان من الأوائل الذين فطنوا إلى تواطئ الزرهوني مع الأجانب وعملوا على فضحه »، وكان من نتائج هذا التحريض أن اتجه "**بوحمارة**" بجيشه إلى منطقة ازغنغن قرب الناظور. وكان يجب انتظار سنة 1908 عندما اعتلى السلطان عبد الحفيظ العرش ليتم القبض على "**بوحمارة**" ونقله إلى فاس، إذ احتجز المطالب بالعرش في قفص ووضعه فوق أحد الجمال، وكان يعرض على أنظار الجمهور في ساحة القصر، بعد ذلك سينفذ فيه حكم الإعدام رميا بالرصاص، لتنتهي بذلك مسيرة هذا الثائر الذي ظل يحارب الجيوش المخزنية ويلحق بها هزائم متكررة طيلة سبع سنوات متتالية. [2].

ظن السلطان "**عبد العزيز**" في بداية الأمر أن القضاء على انتفاضة "**بوحمارة**" سيكون عملا هينا، لكن المناوشات الأولى بينت للمخزن خطورة التمرد، ثم سرعان ما تأكد للسلطان أن القضاء على الثائر أمر يستدعي حشد إمكانيات كبيرة غير متوفرة للمخزن، وهكذا أصبح المخزن أمام أزمة عامة لم يستطع أن يخرج منها، فلجأ إلى السلطات المحلية لتهيئ حركات معتبرة لمساعدة الجيش الرسمي على مواجهة إتباع "**بوحمارة**"، إلا أن السلطات كانت بدورها في حاجة إلى عون المخزن وتأييده القوي للحفاظ على أمن المخزن. [3]

كلفت ثورة بوحمارة الدولة المخزنية ثمنا غاليا جدا ، وهو أنهك قواها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، [4]

---

(1) العربي اكنينح: نفس المرجع، ص: 367.

(3) لاندو روم: ترجمة : نيكولا زيادة: تاريخ المغرب العربي في القرن العشرين، بيروت، 1963، ص: 63-64.

(3) ألبير عياش: مرجع سابق، ص: 50.

(4) محمد الأمين: مرجع سابق، ص: 248.

حيث كانت سببا في تصاعد الأزمة في المغرب، وخاصة بعد انهزام الجيش أمام المتمردين في ديسمبر (1902)، إذ كان هذا الانهزام قويا على السلطان، حيث تطلب سحق الثورة أموالا وأسلحة كثيرة، وإن كان لم

يفقد من الرجال كثيرا لأن القياد فروا من المعركة، ورغم ذلك لم يعاقبوا، فكان هذا من الأسباب العظيمة في انحلال دولة هدا السلطان بل اضمحلالها، فبعد هذه الهزيمة انحلت العرى و سادت الفوضى، التي يتحمل جانب كبير من مسؤوليتها مخزن "**المولى عبد العزيز**" بسبب استمرار المنافسات بين أعضائه، وعجزهم عن توحيد جهودهم، وقد أشار "**محمد بن محمد البزيوي**" إلى هذه الدسائس، فقال : "**عقب حوادث البلاط ، ودسائس الإيوان المدبرة بنشاط ، اندفع الثائر بوحمارة في تيار ثورته الجارفة ، تلك الثورة التي ضعضعت أركان السلطنة العزيزية وأودت بقوتها**". [1]

---

(1) علال الخديمي: مرجع سابق، ص: 34.

ب- ثورة الريسوني في الشمال (1903):

بعد ثورة بوحمارة قامت ثورة أخرى بقيادة "**أبي العباس الريسوني**" [*] في شمال المغرب والتي هددت سلطة المخزن، [1] حيث كان هذا الأخير يدعو لنفسه، فعاث في الأرض فسادا، واهتم بقطع الطرق والاعتداء على القوافل، كما عارض نظام مولاي عبد العزيز، فجهز المخزن حملات لردعه، وبالفعل تمكن من إلقاء القبض عليه بعد جهد وخسائر فادحة، ثم أودع في السجن "بالصويرة"، إلا أن أهله تقدموا بشفاعتهم إلى السلطان فأطلق سراحه، وما أن عاد "**الريسوني**" إلى مسقط رأسه في "**تازروت**" حتى استأنف نشاطه الإجرامي، ها ما كلف الدولة خسائر باهضة من جديد، وقد استمر هذا الثائر في طغيانه يقتل ويسلب، ويحابي الإسبان تارة، وينقلب ضدهم تارة أخرى، إلى تمكن المجاهدون الريفيون من إلقاء القبض عليه، وسيق إلى أجدير بالريف حيث مات في نفس السنة التي أسر فيها (1342هـ / 1924 م). [2]

بالإضافة إلى كل هته الثورات التي عرفها المغرب، والتي كلفت الدولة ثمنا غاليا جدا، استفحل أمر المحميين الين يأبون أداء الضرائب، ما أنهك قوى الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأدى إلى أزمة مالية أعقبت الحوادث والاضطرابات. هكذا نجحت الدول الأوربية مرة أخرى في إحداث أزمة خانقة، فاضطر المغرب الأقصى إلى الاقتراض من الدول الأوربية. [3]

(*) **الريسوني**: أحد معرضي سياسة المولى عبد العزيز ينتمي الى عائلة طيبة تعيش وسط جبالة حيث ولد ونشأ في زينات ببني عروس، وقد عارض مشروع الإصلاحات التي تقدم بها السفير الفرنسي "روني" في (1905)، ساند خلع السلطان عبد العزيز عام (1907) وأيد بيعة مولاي عبد الحفيظ (1908)، وقد كان معارضا للنفوذ الفرنسي أكثر من الإسباني وقد توفي وهو مريض يوم 10 أفريل (1925)، أنظر: ابراهيم حركات: مرجع سابق، ص: 302.

(1) عبد الواحد الناصر: مرجع سابق، ص: 38.

(2) محمد الأمين: مرجع سابق، ص: 248.

(3) علال الفاسي: مرجع سابق، ص: 7.

2-5 القروض الأجنبية (1903):

إن الانتفاضات الداخلية (ثورة بوحمارة والريسوني) التي عرفها المخزن العزيزي أدت إلى فراغ خزينة الدولة، لأن السلطان صرف أموالا كثيرة في حركة القبائل وفي شراء الأسلحة، ولذلك أصبح في حاجة ماسة للمال، فانتهزت الدول الأوربية الاستعمارية حالة الارتباك المالي الذي كانت تعاني منه البلاد فشجعت السلطان على الاستدانة بضمان إيرادات الجمارك وغيرها من المصالح الهامة في البلاد. [1] فاضطر للاقتراض من فرنسا وانجلترا واسبانيا، فاقترض حوالي (22.5) مليون فرنك ونصف، [2] وحتى هذه القروض تبخرت بسرعة، واشتدت الأزمة التي اتخذت أبعاد اجتماعية واقتصادية و سياسية، فالجيش الرسمي لم يستطع مواجهة الاضطرابات إلا إذا زاد عدده وسلاحه ، ولكن الضائقة المالية حالت دون ذلك، خاصة وأن كثيرا من القبائل تقاعدت عن أداء الضرائب، وعجز المخزن عن مواجهة مسؤولياته التي كان يقوم بها في السابق، الأمر الذي كانت له انعكاسات خطيرة على علاقة السكان بالمخزن الذي نزلت هيبته إلى الحضيض. [3] وليست هذه الخطوة الأولى من نوعها بل سبقتها خطوات مماثلة سابقا، كما حدث بعد هزيمة تطوان عام (1860)، إذ كانت الشركات والبنوك الإنجليزية هي المستفيد الأول بعد تشجيعها للمغرب على دفع الغرامة الباهضة لإسبانيا طالما أنها كانت تقرض المغرب لأداء الغرامة بعمولات باهضة إلى جانب الفوائد [4] ومهما تكن دواعي الاقتراض سواء كانت موجهة للإصلاحات الخاصة بتكوين الجيش، أو التغلب على المصاعب الاقتصادية و المالية، أو مواجهة الثورات إلا أن الأكيد أن هذه القروض تحولت إلى أدوات لإسقاط المغرب في فلك التبعية السياسية الاستعمارية. [5]

وهكذا نجح الأجنبي مرة أخرى بعد عشرين سنة من مقاومة الدولة وكفاح الشعب في أن يحدث للحكومة

---

(1) شوقي الجمل: مرجع سابق، ص: 316.

(2) عياش: مرجع سابق، ص: 50.

(3) علال الخديمي: مرجع سابق، ص: 35.

(4) عبد الكريم غلاب: مرجع سابق، ص: 112 .

(5) عبد الواحد الناصر: مرجع سابق، ص: 20-21.

المغربية وملكها الشاب أزمة خانقة تحتاج لجهود جبارة للخروج منها، فحالة الدولة المالية لم تكن تسمح لها بتسديد هذه القروض، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى عقد قروض ثانية وثالثة، وما سيؤدي إلى زيادة تنافس وتزاحم هته الدول. [1]

(1) عبد الكريم محمود غريبة: تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر و التوزيع، بيروت، 1987، ص: 183.

وعلى العموم يمكن القول أن المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظل يصارع لأجل الحفاظ على سيادته لكنه لم يتطور بالشكل الذي يسمح له من مواجهة التحديات الداخلية، والاضطرابات الخارجية رغم الإصلاحات التي باشرها خاصة السلطان "**الحسن الأول**"، ومن بعده نجله "**عبد العزيز**"، وذلك لأن هته الإصلاحات جاءت في فترة عصبية وغير مناسبة، في ظل التزايد الكبير للنفوذ الأوربي بكل أشكاله المصحوب بالتطور الاقتصادي والعسكري، وفراغ الخزينة المخزنية نتيجة الاضطرابات والثورات الداخلية والمصاريف التي عملت الدول الأوربية على خلقها، ولجوء المغرب إلى المزيد من القروض الأجنبية الأمر الذي فتح المجال واسعا أمام التنافس الأوربي بشكل أوسع.

الفصل الثاني

التدخل الأوربي في المغرب الأقصى وفرض الحماية المزدوجة (الفرنسية – الاسبانية)

(1900 – 1912)

أولا: المساومات الأوربية حول المغرب الأقصى:

1-1 الاتفاق الفرنسي الايطالي (1902)

1-2 الاتفاق الفرنسي البريطاني (1904)

1-3 الاتفاق الفرنسي الاسباني (1904)

1-4 موقف ألمانيا وأزمة أغادير الأولى (1905)

1-5 مؤتمر الجزيرة الخضراء (1906)

ثانيا: التدخل الأوربي في المغرب الأقصى وفرض الحماية المزدوجة (الفرنسية – الاسبانية):

2-1 الاحتلال الفرنسي لوجدة والدار البيضاء (1907)

2-2 التدخل الاسباني في شمال المغربي (1909)

2–3 أزمة أغادير الثانية (1911)

2–4 فرض الحماية المزدوجة (الفرنسية . الاسبانية) (1912)

شجعت اتفاقيات (1901 – 1902) بين المغرب وفرنسا، الدولة الأخيرة على بدء حملة دبلوماسية هادفة لتمهيد السبيل أمام السيطرة الفرنسية على المغرب، هذا ما جعلها تبرم جملة من الاتفاقيات بين الدول الأوربية المتنافسة على المغرب، قبل أن تتخذ خطوة تحقق بها أهدافها التوسعية في هذه البلاد، ولقد تأكدت المطامع الأوربية بعد عقد المؤتمر الدولي لسنة (1906) الذي أدى الى التدخل المباشر للدول الأوربية لينتهي بها الوضع الى فرض الحماية المزدوجة (الفرنسية – الاسبانية) سنة (1912).

أولا: المساومات الأوربية حول المغرب الأقصى:

1–1 الاتفاق الفرنسي الايطالي (1902):

إن اهتمام ايطاليا بالمغرب ليس جديدا طالما أن الأمر يتعلق بالمطامع القومية الايطالية في كل شمال إفريقيا، فهي مطامع قديمة، فقد نسب إلى "**مازيني**" أحد زعماء الوحدة القومية قوله في هذا الشأن "**إن شمال إفريقيا يعود إلى ايطاليا**". [(1)] وقد بدأت ايطاليا تهتم بالمغرب بعد تحقيق وحدتها القومية، حيث وجهت أنظارها من جديد للبحر الأبيض المتوسط، وبدأت في مضايقة فرنسا في كل من المغرب و طرابلس. [(2)]

وقد استندت ايطاليا في عملها هذا بعدما خاب حلمها في الاستيلاء على تونس التي فرضت عليها فرنسا الحماية عام (1881)، ورغم أن ايطاليا كانت قد تلقت التأييد لمطامعها في تونس خلال مؤتمر برلين، سنة (1878)، من قبل النمسا وبروسيا، وحتى انجلترا وألمانيا. [(3)] وقد دفعت خيبة ايطاليا بعد ضياع تونس إلى عملها على تكوين أحلاف موجهة أساسا ضد فرنسا، وعقد الاتفاقات مع انجلترا، لكن هذا الأمر لم يستمر طويلا، فسرعان ما حدثت تغيرات في علاقات البلدين، وبدأت تسير نحو التحسن وأدرك الفرنسيون منذ عام (1889) ضرورة مصالحة ايطاليا كخطوة أولى من أجل إبعادها عن ألمانيا. [(4)]

وبعدما كان الخلاف الرئيسي بين وفرنسا وايطاليا في بداية القرن العشرين (20) يتركز في البحر الأبيض المتوسط ، لأن هذا البحر كان المسرح الرئيسي لنشاط ايطاليا آنذاك. [(5)]

---

(1) سعد الله أبو القاسم: شعوب وقوميات، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص: 13.

(2) حسن صبحي: مرجع سابق، ص: 139.

(3) سعد الله: المرجع السابق، ص: 13.

(4) حسن صبحي: مرجع سابق، ص: 194.

(5) عبد الواحد الناصر: مرجع سابق، ص: 91.

بدأت العلاقات الايطالية الفرنسية تتحسن خاصة في عهد خلفاء "**ديلكاسيه**" فبدأت حدة التوتر تزول، وجاء هذا نتيجة عدة اتفاقيات من أهمها اتفاقية سبتمبر (1896) التي اعترفت بحقوق الايطاليين في تونس، ثم اتفاقية أكتوبر (1898) وقد أثيرت خلالها محادثات بين "**ديلكاسيه**"، ووزير مالية ايطاليا، وانتهت بعقد اتفاق تجاري في 21 من عام (1898)، حيث عدلت الدولتين التعريفة الجمركية لصالح كل منهما، وانتهت بذلك الحرب الجمركية التي بدأت بينهما عام (1896)، وساهم هذا الانفراج في تحمس "**ديلكاسيه**" في بحث المسائل العالقة بين البلدين ومن أهمها المسألة المغربية. [1]

وقد استمرت المفاوضات حول المسألة المغربية بين سفير فرنسا في روما ووزير خارجية ايطاليا حوالي عام ونصف لتنتهي باتفاق في شكل تبادل للرسائل، منها رسالة السفير الفرنسي المؤرخة في 14 ديسمبر (1900)، جاء فيها أن اتفاق (1899) بين فرنسا وانجلترا قد ترك منطقة طرابلس وبنغازي خارج حدود اقتسام النفوذ، وفيها طمأنت فرنسا ايطاليا، بأنها لا تنوي تجاوز حدود نفوذها، [2] وكانت رسالة فرنسا هذه بإطلاق يدها في طرابلس، تنتظر من ورائها اعترافا من ايطاليا بحقوقها التي تدعيها في المغرب وأعمالها الكثيرة هناك. [3] وجاء الرد سريعا من وزير الخارجية الايطالي في رسالة مؤرخة في 16 ديسمبر (1900) أوضح فيها بأن ايطاليا لا تعترض على عمل فرنسا الهادف إلى ممارسة الحقوق الفرنسية الناتجة عن مجاورة أراضيها لأراضي السلطة المغربية والمحافظة على هذه الحقوق، وبالمقابل تحتفظ ايطاليا بحق تنمية نفوذها في طرابلس وبنغازي. [4]

ومهد اتفاق سنة (1900) لاتفاق (1902) بين ايطاليا و فرنسا حول المغرب و ليبيا، والذي تعهدت فيهما

---

(1) حسن صبحي: مرجع سابق، ص: 196.

(2) عبد الواحد الناصر: مرجع سابق، ص: 91.

(3) حسن صبحي: مرجع سابق، ص: 196.

(45) عبد الواحد الناصر: مرجع سابق، ص: 9.

فرنسا لايطاليا بأن تطلق يدها في معالجة المسألة الطرابلسية وأن لا تتدخل فيها. [1]

وبذلك تكون ايطاليا أول دولة أوربية عاقدت فرنسا على المغرب الأقصى، وساهم هذا التقارب الفرنسي الايطالي لسنة (1902) في الانتقال للاتفاق مع الدول الأخرى. ومن جهة ثانية أدى إلى انسحاب ايطاليا من التنافس الاستعماري حول المغرب. [2]

---

(1) سعيد أمين: الدولة العربية المتحدة ، تاريخ الاستعمارين الفرنسي والإيطالي في بلاد العرب ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، القاهرة، ب.س.ن، ص: 253.

(2) عبد الناصر: مرجع سابق، ص: 90.

1–2 الاتفاق الفرنسي البريطاني 1904:

بعد توقيع الاتفاق الفرنسي الايطالي تهيأت عدة ظروف للدفع قدما بالمفاوضات الفرنسية الانجليزية حول عديد القضايا، والتي منها المغرب الأقصى، الذي اشتد التنافس حوله بين فرنسا وبريطانيا، الأولى فرغت من احتلال تونس عام (1881) والثانية فرغت من احتلال مصر عام (1882)، [1] واحتدم التنافس إلى مستويات خطيرة كادت أن تنتهي بحرب بينهما في "**أزمة فاشودة**"، [*] والتي كلف "**ديلكاسيه**" بمعالجتها فأمر بإخلاء فاشودة أملا في ترطيب أجواء العلاقات الفرنسية الانجليزية، [2] كما برزت شخصيات من الجانبين عملت بتصريحاتها ونشاطاتها على تلطيف الأجواء السياسية بين البلدين، كما هو الشأن بالنسبة "**لديلكاسيه**"، والذي ركز سياسته على تدعيم موقف فرنسا بأوربا من جهة، وزعزعة التحالف الثلاثي والقضاء على الخلافات الاستعمارية الفرنسية الانجليزية، فقد عرف عنه أنه صرح لأحد الصحفيين: "**إنني لا أنوي ترك منصبي هذا إلا بعد أن أقوم بإعادة توطيد العلاقات الطيبة بين فرنسا وبريطانيا**"، وقد ساهم في إنجاح سياسة

تقع **فاشودة** جنوب كردخان على بعد (60) ميل، وتسمى الآن كردوك، وهي ذات موقع استراتيجي هام لوقوعها عبر التقاء النيل بالرباط، ولها أهمية تجارية حيث أنها في ملتقى القوافل التجارية، أنظر: مرفت أسعد عطا الله: مرجع سابق، ص: 344.

(*) **أزمة فاشودة** وقعت عام (1898) في ذروة التنافس الاستعماري الأوربي بين بريطانيا وفرنسا في شرق إفريقيا، وكادت الحادثة أن تؤدي إلى نشوب حرب بينهما، لكنها انتهت بالإنتصار الدبلوماسي لبريطانيا، ونتج عنها ظهور ما يسمى "**متلازمة فاشودة**" في السياسة الخارجية الفرنسية (التأكيد على النفوذ الفرنسي في الأراضي التي قد تصبح تحت النفوذ البريطاني). ففي عام (1898) كانت تسابق الجيشان البريطاني والفرنسي لتأكيد إدعاء كل من الدولتين ملكيتها لبلاد السودان والساحل، فقد دخل ج.ب مارشان الفرنسي جنوب السودان يقود حملة من الجنود السنغاليين، واستولى على فاشودة في جويلية (1898)، فسارع الجيش الانجليزي – المصري بقيادة كتشنز سيصعد الى السودان لرده، وكادت تنشب حرب بين الدولتين لولا أن سويت المشكلة بمعاهدة السودان (1899)، وانسحب المارشان في 3 نوفمبر (1898) وتخلت فرنسا عن دعاواها في أعالي النيل، وبعد الاتفاق الودي في (1904) بين فرنسا و بريطانيا تغير اسم البلدة من فاشودة إلى كادوك لمحو ذكرى الصدام من الذاكرة. انظر أيضا: نور الدين جاطوم: تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا و العالم، ص: 352.

(1) مرفت أسعد عطا الله: مرجع سابق، ص: 184.

(2) هنري ويسلنغ: تقسيم افريقيا (1880–1914) أحداث مؤتمر برلين وتوابعه السياسية ، تر: ريما إسماعيل، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته، 2001، ص: 429.

هذا الأخير بعض السفراء من أبرزهم "**بارير**" (*) "**وبول كامبون**"، الأول كان سفيرا بروما والثاني بلندن. كما كان "**لانيسان**"(**) (1) الذي وضعت في عهده البحرية الفرنسية خططها الحربية الموجهة ضد بريطانيا، ومؤسس جمعية الوفاق الودي لسنة (1887) التي عملت ومهدت للتفاهم المتوصل إليه سنة (1904). (2)

وبالفعل تنازلت الحكومة الفرنسية، فبعد بضعة أشهر سجل اتفاق – رسميا – بتخلي فرنسا عن السودان المصري، وبالمقابل كتعويض أخذت فرنسا حول بحيرة تشاد بعض الأراضي مثل "**الواداي**" التي تساعد على ربط الصحراء الكبرى بشكل وثيق بإفريقيا الاستوائية الفرنسية. (3)

كما غير الاستعماريون الفرنسيون سياستهم بتبني سياسة واقعية جديدة بدلا من سياسة المواجهة مع انجلترا، وهكذا تبنوا أسلوب الترويض والمهادنة، ويأتي هذا التطور كنتيجة للفشل في أزمة فاشودة وتأكد الفرنسيين من قدرة الانجليز على الاستمرار في مصر، (4) إضافة إلى وفاة الملكة "**فيكتوريا**" (***)

(*) **بارير**: ولد بتاريخ 23 أكتوبر (1851)، وتوفي في باريس في 7 أكتوبر (1940)، وهو دبلوماسي فرنسي شغل منصب سكرتير عند مارتين نودود، ثم اشتغل كصحفي، كما مثل فرنسا في روما من (1897) إلى (1924) وعمل على إبرام الاتفاقية التجارية بين فرنسا وايطاليا، وحرر اتفاق ودي في مسألة النزاع الاستعماري بليبيا، وفي (1926) انتخب عضوا في أكاديمية العلوم النفسية والسياسية. متوفر على الرابط:.hhtps// ar.wikipedia.org.

(**) **لانيسان**: (1843 – 1919) طبيب ورجل سياسي فرنسي، وأستاذ بكلية العلوم بباريس فيما بين (1881 – 1891)، وما بين (1910 – 1914) كما تقلد منصب الحاكم العام للهند الصينية، وفي عام (1891) نشر مجموعة أعمال علمية واقتصادية.

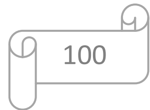
(1) مرفت أسعد عطا الله: مرجع سابق، ص: 425.

(2) مرفت أسعد عطا الله: المرجع نفسه، ص: 423.

(3) نور الدين جاطوم: مرجع سابق، ص: 353.

(4) هنري ويلسنغ: مرجع سابق، ص: 429.

(***) **فيكتوريا**: ملكة بريطانيا العظمى وايرلندا ما بين (1837 – 1901)، وإمبراطورية الهند ما بين (1876 – 1901)، وهي الابنة الصغرى لجورج الثالث، وورثت الحكم عن عمها غيوم الرابع الذي مات دون وريث، وقد شهد عصرها الكثير من الصراعات والنزاعات مع الوزراء الرئسيين مثل دزرائيلي وجيلادستون. متوفر على الرابط:.hhtps// ar.wikipedia.org.



سنة (1901)، والتي كانت متحالفة مع الألمان، واعتزال "**سولزبوري**" للعمل في السنة التالية، وكان هو الآخر يرتاب في المشاريع الفرنسية، يقابل ذلك التغيير الذي طرأ على وزارة الخارجية البريطانية بتولي "**اللورد لانسدون**" (*) وعرف عن هذا الأخير برغبته في إقامة علاقات صداقة مع فرنسا، والأهم من ذلك أن "**ادوارد السابع**"(**) كان يميل إلى الفرنسيين بشهادة "بول كامبون" الذي أقر بدور "**ادوارد السابع**" في الوصول إلى الوفاق الودي لعام (1904). (1)

كما حدث تغير في سياسة بريطانيا ، هذه الأخيرة في الوقت الذي نجحت في إقامة اتفاق مع اليابان عام (1902) وجعلت منه حلف انجليزي ياباني ، وجدت بالمقابل صعوبة في تحقيق نفس الهدف مع ألمانيا ، لذلك تحولت انجلترا لمعالجة أسباب خلافاتها مع فرنسا، (2) وكان "**لادوارد السابع**" دور كبير في إنجاح السياسة الجديدة، فكانت زيارته لفرنسا عام (1903) ناجحة، فعلى الرغم من أن الاستقبال في البداية كان فاترا، لكن الزيارة كان لها وقع في نفوس الفرنسيين، وكانت دفعة قوية لفكرة الوفاق بين الجانبين، ومن العوامل التي هيأت التقارب الفرنسي البريطاني شعور الانجليز بخطورة استمرار سياسة العزلة، لأن ذلك يعرض مركزهم في البحر المتوسط للخطر، وكذلك التقارب الفرنسي الايطالي الذي أثار بريطانيا، ودفعها للعمل على عقد اتفاق ودي مع فرنسا، ويضاف إلى كل هذا دور "**اللورد كرومر**" إذا كان هذا الأخير يضغط على حكومته لتسوية مشكلاتها مع فرنسا حتى تكف عن إثارة المتاعب لبريطانيا بمصر. (3)

(*) **لانسدون:** رجل سياسي بريطاني شغل منصب كاتب الشؤون الخارجية البريطانية وكان من أهم الشخصيات في المفاوضات التي دارت حول المغرب مع "تيوفيل دلكاسيه" وانتهت بتوقيع الاتفاق الودي(08–04–1904) بين بريطانيا وفرنسا. متوفر على الرابط:.hhttps// ar.wikipedia.org.

(**) **ادوارد السابع:** ولد بتاريخ 09 أكتوبر (1841) ملك بريطانيا العظمى وايرلندا وأيضا ملك مملكة الكومنولث وإمبراطور الهند، تولى مقاليد السلطة في 22 جانفي (1901)، أي بعد وفاة الملكة فيكتوريا، وبقي في الحكم إلى غاية 06 ماي (1910).

(1) مرفت أسعد عطا الله: مرجع سابق، ص: 426 .

(2) هنري ويلسنغ: مرجع سابق، ص. 431. وأنظر أيضا: محمد خير فارس: مرجع سابق، ص: 91.

(3) مرفت أسعد عطا الله: مرجع سابق، ص– ص: 427–429.

كما بدا جليا التقارب الانجليزي الفرنسي عمليا في الواقع، ففي عام (1900) أرسل السلطان "**عبد العزيز**" خطابا شخصيا إلى الملكة "**فيكتوريا**" التمس فيه توسط حكومتها لدى فرنسا لتسوية منازعات الحدود بين البلدين، وهذا لقطع كل حجة على فرنسا للتدخل في شؤون المغرب، لكن "**ديلكاسيه**" لم يتجاوب مع هذا المطلب واستمر في سياسته توسعية وإثارة المشكل على الحدود من أجل التوغل داخل الأراضي المغربية [1]

بعدها باشر السفير الفرنسي بلندن المفاوضات حول المغرب وقد كان اللقاء الذي دار بتاريخ 23 جويلية (1902) الخطوة الأولى في تقارب وسياسة التعاون الفرنسية الانجليزية بالمغرب، وكذا نجاح الوفاق الودي.[2]

وهكذا تهيأت الظروف لتقارب بين الدولتين، وقامت مفاوضات بين الأطراف وهكذا تهيأت الظروف لتقارب بين الدولتين، وقامت مفاوضات بين الأطراف المعنية في البلدين، اشترك فيها كل من "**اللورد كرومر**" وكان خير من يدرك دقة موقف بلاده في مصر، و "**اللورد لانسدون**" وزير خارجية بريطانيا من الجانب البريطاني و "**دلكاسيه**" وزير المستعمرات الفرنسي، و"**بول كامبو**" السفير الفرنسي في انجلترا من الجانب الفرنسي. [3]

بعد اقتناع الطرفين بالدخول في مفاوضات جادة لتسوية المسائل الخلافية بينهما يجب الإشارة إلى أن هذه الخطوة واجهتها بعض الصعوبات والعوائق مثل مصالح الطرفين في كل من مصر والمغرب، فقد شعر الانجليز بأنه رغم تحسن مركزهم الدولي فإن فرنسا تتمتع بوضع ممتاز بالمغرب، ولذلك فمن الأحسن لبريطانيا أن تتفق على المسألة المراكشية ما دام أن ذلك قد يحقق لها فوائد في منطقة أخرى الأمر الذي يفسر حرص "**كرومر**" المعتمد البريطاني في مصر والذي حث "**لانسدون**" على أهمية تسوية المسألة المصرية مهما كلف بريطانيا من تنازلات في مراكش. [4]

---

(1) صلاح العقاد: المغرب العربي بين التضامن الإسلامي والاستعمار الفرنسي ، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1959، ص: 263.

(2) Henri Cambon:Op,Cit,P 135.

(3) محمد مصطفى صفوت: الاحتلال الانجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى ازاءه ، 1952، ص: 109.

(4) صلاح العقاد: المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث و المعاصر، ص223.

ترددها في قبول الثمن المطلوب للوصول إلى ذلك، ويظهر هذا من في قول السفير الفرنسي في لندن كما أن الفرنسيين استنتجوا بالمقابل أن انجلترا لا ترضى بتحييد طنجة لكي تترك لفرنسا حرية التصرف بالمغرب، وهو ما يعني أن على فرنسا دفع الثمن مقابل ذلك، وهو التضحية بامتيازاتها بمصر. [1] رغم "**كامبون**" : "**ان انجلترا اذا سمحت لفرنسابحرية العمل في المغرب فهي تعطي ما لا تملك، بينما تريد انجلترا أن تتنازل لها فرنسا عن حقوق في مصر تملكها امتلاكا حقيقيا**". [2]

ولم تكن المغرب أو مصر العائق الوحيد في تلك المفاوضات، بل برزت أيضا مشكلة صيد السمك، حيث طالب الانجليز من الفرنسيين التخلي عن صيد السمك على جزء من شاطئ جزيرة الأرض الجديدة (التي تركت لإنجلترا بمعاهدة أوترخت 1813) الواقعة على مصب سان لوران في أمريكا الشمالية، ولكنها أعطت فرنسا تعويضا ببعض الفوائد في غامبيا و غينيا وعلى شواطئ بحيرة تشاد. [3] وحدث الخلاف أيضا حول حدود المنطقة الساحلية المحايدة فطالب الانجليز بأن تمتد من الجزائر حتى مزاغان، بينما رأى الفرنسيون أن تقتصر على المنطقة المتاخمة لمضيق جبل طارق، وقد أمكن تسوية هذه النقطة بتخصيص منطقة محايدة في طنجة، وتحديد منطقة النفوذ الاسباني يضاف إلى هذا إصرار الفرنسيين على تحديد المدة إلى تستفيد خلالها بريطانيا من حرية التجارة. [4]

وبعد تجاوز تلك الخلافات، وتحديد مصالح الطرفين في كل من المغرب ومصر، توصل الطرفان إلى اتفاق أبرم في 8 أفريل (1904) بين الدولتين وعرف "**بالاتفاق الودي**"، وقد وقعه عن فرنسا سفيرها في لندن "**كامبو**" وعن انجلترا وزير خارجيتها "**لانسدون**"، وبذلك سارت تسوية (1904) بما رسمته فرنسا وبريطانيا. [5]

---

(1) Henri Cambon: Op,Cit,P 135.

(2) نور الدين جاطوم: مرجع سابق، ص: 354.

(3) شوقي الجمل: مرجع سابق، ص: 318.

(4) صلاح العقاد: المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث والمعاصر، ص: 223.

(5) مرفت أسعد عطا الله: مرجع سابق، ص: 433.

فوعدت فرنسا بالتخلي عن سياسة المضايقات في مصر، مقابل إطلاق يدها في المغرب، والاعتراف بالحقوق البريطانية والتي منها حياد طنجة، وحرية التجارة البريطانية، وتخصيص منطقة من البلاد لاسبانيا، وكانت هده نفسها الشروط البريطانية خلال المفاوضات. [(1)]

أما بالنسبة لبنود الاتفاق الودي (1904) فقد تضمن الجزء الخاص بالمغرب تسعة مواد علنية وخمسة مواد سرية، [(2)] فبمقتضى هذا الاتفاق أعلنت فرنسا بأنها لا ترغب في تغيير الوضعية السياسية في المغرب، وأعلنت الحكومة البريطانية أنها تعترف أن لفرنسا بصفة خاصة ولكونها دولة مجاورة للمغرب بمساحة واسعة، أن تسهر على الاستقرار في هذا البلد وأن تقدم له مساعداتها بالنسبة لكل الإصلاحات الاقتصادية والمالية والعسكرية التي يحتاجها، كما أعلنت بأنها لن تعرقل عمل فرنسا بهذا الخصوص شريطة ألا يمس هذا العمل بالحقوق التي تتمتع بها بريطانيا في المغرب بموجب المعاهدات والاتفاقيات والأعراف بما فيها حق الملاحة الساحلية بين الموانئ المغربية الذي تتمتع بها السفن البريطانية منذ سنة (1901). [(3)]

وتضمنت مثلا المادة الرابعة مبدأ الحرية التجارية لمدة ثلاثين سنة وعلى عدم التمييز في الرسوم الجمركية وتعريفات النقل في السكك الحديدية في مصر والمغرب. ومن النقاط الهامة المتفق حولها هو عدم جواز تحصين المنطقة الواقعة بين مليلية والمرتفعات المشرفة على الضفة اليمنى لنهر سبو وذلك ضمانا لحرية المرور في المضيق. أما الاتفاق السري، فقد نص على أنه إذا اضطرت إحدى الدولتين بحكم الظروف إلى تغيير سياستها إزاء مصر أو المغرب، فان التعهدات المتفق حولها في المواد 4، 6، 7 من الاتفاق العلني تظل سارية المفعول. ونص الاتفاق على منح اسبانيا منطقة نفوذ حول ممتلكاتها في المغرب، وان يوكل إليها إدارة المنطقة الساحلية المحايدة وبالمقابل على اسبانيا الموافقة على ما جاء في المادتين 4، 7 من الاتفاق العلني. [(4)]

---

(1) صلاح العقاد: المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث والمعاصر، ص: 224.

(2) عبد الواحد الناصر: مرجع سابق، ص: 92.

(3) محمد خير فارس: مرجع سابق ، ص: 229–231.

(4) عبد الواحد الناصر: مرجع سابق، ص: 93 .

وبتوقيع هذا الاتفاق تمكنت كل من فرنسا وبريطانيا من وضع حد لمنافستهما وصراعاتهما الاستعمارية، والتي ميزت القرن التاسع عشر، والتي كادت أن تصل في بعض الأحيان إلى صدام مسلح. [1] حيث عمل الطرفان – في هذه الإتفاقية – على الحصول على تنازلات متقابلة ومتعادلة وتدريجية في كلا البلدين، بمعنى أن وضع فرنسا في المغرب مثل وضع بريطانيا في مصر. [2] ولاشك أن هذا الاتفاق لم يكن ليمر دون أن يثير التعليقات، لاسيما من الجانبين المعنيين بهذا الاتفاق، فقد استقبل هذا الحدث بالرضا على المستوين والرسمي والشعبي، فالرئيس الفرنسي يصرح بأنه لم يشعر بالسعادة كما شعر بمناسبة الوفاق الودي، واعتبره ذا أهمية ليس لفرنسا وبريطانيا فحسب بل بالنسبة للعالم كله. وعلى نفس المنوال سارت الصحف في البلدين، اذ أبدت بدورها ارتياحا تجاه هذه الخطوة. [3] أما بالنسبة للعلاقات المغربية الأوربية، فقد اعتبر المغاربة الاتفاقية بمثابة عقد بيع المغرب لفرنسا، وأن الإنجليز والفرنسيين تصرفوا في مصير شعب لم يأخذوا رأيه مسبقا. فحسب المادة الثالثة من المواد السرية الملحقة بالاتفاق، تعهدت الدولتان بأن يكون شمال المغرب من نصيب اسبانيا "**إدا كف السلطان عن ممارسة حقوقه**" على تلك المناطق، ومعلوم أن سلطان المغرب، لن يتخلى عن ممارسة حق بلاده في السيادة والاستقلال، إلا إذا اضطر لذلك، وهذا ما تنبأ به الاتفاق. وهذا الأمر يخالف ما تعهدت به فرنسا في "**الفصل الثاني**" من أنها لن تعمل على "**تغيير الحالة السياسية في المغرب**" وفي الواقع فإن الفصول الملحقة بالاتفاق لم تترك شكا حول أهدافه الاستعمارية. [4]

---

(1) مرفت أسعد عطا الله: مرجع سابق، ص: 430.

(2) شوقي الجمل: مرجع سابق، ص: 318.

(3) مرفت أسعد عطا الله: مرجع سابق، ص: 430.

(4) نور الدين جاطوم: مرجع سابق، ص: 355.

1-3 الاتفاق الفرنسي – الاسباني:

تعتبر اسبانيا من الدول الهامة التي شاركت في تقرير مصير المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكذا التفكيك الدبلوماسي للسلطة المغربية، وهو البلد الذي اعتبرناه صاحب أحقية تاريخية في المغرب و هذا يعود إلى التاريخ والجوار ووجود اسبانيا في سبتة ومليلية ، فخلال القرن التاسع عشر، فقدت اسبانيا إمبراطوريتها الأمريكية، وقد حاولت اسبانيا استدراك هذا الوضع و العودة إلى مسرح الصراع الأوربي من خلال الحرب التي قامت بينهما بين المغرب عام (1860)، حيث ألحقت بالجيش المغربي هزيمة كبيرة في حرب تطوان.

وكان التصرف الاسباني هذا يستلهم روحه من الادعاءات التي كانت تروجها، من ذلك الأحقية التاريخية و المعنوية، بحكم أن علاقاتها بهذا البلد تعود القرن السادس عشر، فضلا عن قربها الجغرافي، غير أن اسبانيا لم تكن خلال هذه الفترة دولة قوية، ولم تفرض هيبتها على أقرانها من الدول كانجلترا و فرنسا، فلما أعلمت الحكومة الانجليزية اسبانيا بأن تدخلها في المغرب لا يعجبها اكتفت بمعاهدة (1860) التي منحتها عدة صلاحيات دون فرض الوصاية على المغرب. وبذلك فإن الفيتو البريطاني فرمل المشروعات الاسبانية ولو إلى حين [1] غير أن هذا لم يمنع من أن تكون اسبانيا رقما في معادلة المسألة المغربية، فقد اضطرت فرنسا إلى قبول مبدأ تقسيم المغرب مع اسبانيا، [2] وما يؤكد هذا هو أن فرنسا لما كانت تفاوض مع بريطانيا من خلا ل وزيرها "**ديلكاسيه**" كانت قد بدأت التفاوض مع اسبانيا بخصوص المسألة المراكشية [3] وقد تواصلت المفاوضات بين فرنسا و اسبانيا على مدار سنة (1902)، وقد حدد "**ديلكاسيه**" في نظره نصيب اسبانيا في المغرب في حالة تفكيكه، بحيث يكون شمال المغرب ناقص طنجة، أي المنطقة المحددة من الشرق بملوية ومن الجنوب بوادي سيبو، ومن الغرب بالمحيط وتشمل مدينة فاس، كلها منطقة النفوذ الاسباني وتبدو نظرة "**ديلكاسيه**" متوافقة إلى حد ما مع ما صرحت به الملكة الاسبانية الوصية على العرش حينما حلت بباريس في

---

(1) هنري ويلسنغ: مرجع سابق، ص: 425-426.

(2) عبد الواحد الناصر: مرجع سابق، ص: 99.

(3) صلاح العقاد: المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة، ص: 221.

سبتمبر (1902) حيث كان طلبها فيما يخص نصيب بلادها واضحا في قولها: "**الخلاصة، تهب لنا الريف مع فاس كعاصمة**"، [1] لذلك فالصياغة النهائية لمشروع المعاهدة الفرنسية الاسبانية في 11 نوفمبر (1902) منح لاسبانيا منطقتي نفوذ إحداهما في الشمال تمتد من وادي سيبو على الأطلسي حتى ملوية على البحر المتوسط، وتشمل منطقة الريف كلها ومدن تطوان وأصيلا والعرائش والقصر الكبير وتازة وفاس، ومنطقة ثانية في الجنوب تلحق بالممتلكات الإسبانية في واد الذهب وتضم إلى جانب رأس جوبي ميناء أغادير وخليج ايفني وأحواض وادي الدرعة وواد نوف ووادي سوس، بينما بقيت منطقة طنجة خارج مناطق نفوذ الدولتين واتفقا على حيادها. [2] وقد تضمن المشروع على الالتزامات المتبادلة في فترة الوضع القائم وبعده، وهذا فيما يخص الأعمال العسكرية لحماية مصالح كل طرف، ومسائل أخرى تتعلق بالرسوم الجمركية والنقل بالسكك الحديدية كما اتفق الطرفان على تبادل المساعدات الدبلوماسية في المسائل التي يثيرها هذا الاتفاق، وإبقاء الاتفاق سريا. [3] وانتهت المفاوضات بالاتفاق التام ، فوقع السيد "**ديلكاسيه**" وزير خارجية فرنسا وسفير اسبانيا في باريس يوم 03 أكتوبر (1904) على بيان رسمي يتضمن موافقة اسبانيا على السياسة الفرنسية في المغرب الأقصى، وقد تضمن هذا البيان قبول اسبانيا للتصريح الفرنسي البريطاني لعام (1904) بشأن المغرب الأقصى ومصر، أما المعاهدة السرية فتتألف من 16 مادة تطرقت إلى تحديد الأراضي المغربية التي تدخل في منطقة النفوذ الاسبانية على المتوسط وفي جنوب المغرب والتزامات تتعلق بالعمليات العسكرية، والوضعية الخاصة لمدينة طنجة ، وتنفيذ مشاريع الأشغال العامة. [4]

ويمكن القول أن فرنسا بنجاحها في عقد تلك الاتفاقيات مع كل من ايطاليا، انجلترا واسبانيا، تكون قد قطعت شوطا كبيرا في إطار العمل لتنفيذ سياستها الاستعمارية، بعد أن أزاحت من طريقها أكبر منافسيها على المغرب وبذلك بدأت تتقدم بعزم من أجل استكمال احتلالها لآخر قطر من الشمال الإفريقي بعد احتلالها

---

(1) Henri Cambon:Op,Cit,P 135.

(2) عبد الواحد الناصر: مرجع سابق، ص: 100.

(3) عبد الواحد الناصر: المرجع نفسه، ص: 101.

(4) عبد الواحد الناصر: مرجع سابق، ص: 102.

للجزائر عام (1830)، ثم تونس عام (1881)، غير أن اتفاقها الأخير مع اسبانيا، جعل من الأخيرة شريكا لفرنسا بمقتضى معاهدة دولية لها نفس الامتيازات و الحقوق فيما يخص حرية العمل في المغرب. وإذا كانت فرنسا نجحت في هذا الرهان الدبلوماسي، يبقى أنها تجاهلت طرفا هاما ، ولذلك يبقى التساؤل عن موقف ألمانيا من هذه التسويات التي تم تغييبها عنها، في الوقت الذي بدأت المصالح الألمانية تتزايد يوما بعد يوم في هذا البلد العربي الإسلامي.

4–4 موقف ألمانيا من الاتفاقيات السرية وأزمة أغادير (1905):

وجدت الحكومة الألمانية نفسها بعد توقيع الاتفاق الودي عام (1904)، ثم انخراط اسبانيا في نفس المسار أمام الأمر الواقع، حيث وضعت على الهامش، واعتبر البعض أن ذلك الاتفاق كان صفعة للدبلوماسية الألمانية، بل وحتى الإمبراطور "**غليوم الثاني**" أحس بمرارة هذا الفشل. [1]

ويعد نزول "**غليوم الثاني**" بالمغرب وإلقائه خطابا بمدينة طنجة يوم 31 مارس (1905) منعرج هام في تحول السياسة الألمانية، فالقيصر كان في جولة بالبحر الأبيض المتوسط، أعلن عن سياسة ألمانيا الجديدة وذلك أمام مندوب السلطان "**إن الزيارة التي أقوم بها اليوم، هي لسلطان مغرب مستقل وذي سيادة، وأتمنى أن يظل المغرب تحت قيادته السامية، حرا، مفتوحا أمام المنافسة السلمية لجميع الدول على قدم المساواة المطلقة ، بدون أي احتكار أو احتلال.**" [2] ويأتي هذا التحول في السياسة الألمانية كرد فعل على المخاوف التي انتابت القيصر الألماني من التقرب الفرنسي من انجلترا دون خسارتهم لحليفهم الروسي، وتحرر انجلترا بعدما صفت علاقاتها مع فرنسا، فوجدت نفسها قوية في مواجهة ألمانيا، والأخطر من ذلك هو فشل حلم القيصر الألماني في بناء تحالف فرنسي ألماني في القضايا الأوربية الخارجية لمواجهة البحرية البريطانية [3]

كما يفسر غضب الإمبراطور الألماني من انجلترا كونها كانت قد اعترفت سابقا بحقوق ألمانيا في المغرب، لكنها سرعان ما تجاهلت ذلك في اتفاقها مع فرنسا عام (1904) وعلى الرغم من التصريحات المطمئنة لكل من "**لانسدون**" "**وادوارد السابع**" والتي نفت ما أشيع عن انجلترا بأنها تعمل لعزل ألمانيا، ومعاداة مصالحها، وكذا إبداء النوايا الحسنة إلا أن ذلك لم يبدد المخاوف الألمانية وأقر "**بولوف**" بأنه لم يعد لألمانيا رجل في المغرب. [4]

---

(1) عبد الرحمان بن زيدان: مصدر سابق، ص: 48.

(2) علال الفاسي: الحماية في مراكش، ص: 11.

(3) صلاح العقاد: المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة، ص: 249.

(4) عبد الواحد الناصر: مرجع سابق، ص: 102.

الصورة رقم (18): استقبال العاهل الألماني في أعقاب نزوله من طرف السلطات المغربية وعلى رأسها المولى "**عبد المالك**" عم السلطان "**المولى الحسن**".



استقبال العاهل الألماني في أعقاب نزوله من طرف السلطات المغربية وعلى رأسها الأمير مولاي عبد المالك عم السلطان المولى الحسن.

المصدر: عبد الهادي النازي، مرجع سابق، ص 88.

الملحق رقم (19): صورة لزيارة الإمبراطور "**غليوم الثاني**" إلى طنجة سنة (1905).

وصورة "**لطاياندية**" في مهمة بفاس (1905).



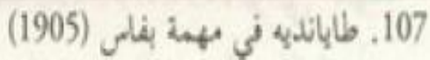
106. زيارة الإمبراطور غليوم الثاني إلى طنجة (1905)



Le Petit Journal

SUPPLÉMENT ILLUSTRÉ

A FEZ — UNE AUDIENCE SOLENNELLE DU SULTAN DU MAROC



107. طاياندية في مهمة بفاس (1905)

المصدر: محمد القبلي، مرجع سابق، ص 507.

وتعد زيارة الإمبراطور أيضا رسالة سياسية إلى فرنسا، إذ كان على ألمانيا بعد الاتفاق الودي (1904) أن تتصرف لوقف توسع فرنسا السري في المغرب، وإجبارها على التفاوض مع ألمانيا على هذا الأمر من جهة ، ويمكن اعتبار الزيارة أيضا بمثابة رد فعل على احتكار الفرنسيين لصفقات المشاريع العمومية بالمغرب، حيث أثارت هذه السياسية انتباه الإمبراطور الألماني و قنصله بطنجة في وقت ازداد الاهتمام الألماني بالاستثمار في السوق المغربية وهذا ما عبر عنه الإمبراطور "**لبولوف**" بعد اتفاق (1904) "**أتمنى أن يكون جانبنا منشغلا بالضمانات الضرورية لكي لا تعاني تجارتنا هناك بما أن مصالحنا التجارية في المغرب معتبرة جدا**". [1]

وكانت زيارة الإمبراطور الألماني بمثابة أزمة جديدة في العلاقات الفرنسية الألمانية، إذ كان من مراميها تشجيع السلطان المغربي لكي يرفض مشاريع الإصلاحات التي عرضها "**سان روني طايندي**" الهادفة إلى زيادة النفوذ الفرنسي عبر اقتراحه إنشاء بنك مخزني وإتمام قرض جديد يتراوح بين (150 و 200) مليون فرنك، مرهون بمجموع مداخيل بيت المال فضلا عن الإعلان عن برنامج للأشغال العمومية والإصلاحات العسكرية والإدارية ، وكل ذلك تحت إشراف فرنسا. [2]

بدأت ملامح سياسة ألمانية جديدة تترسخ وتتأكد، من مميزات هذه السياسة العمل على استغلال كل خلاف بين المغاربة والفرنسيين، لتوسيع النفوذ الألماني، الذي تجاهلته فرنسا، وتطوير المصالح الألمانية بالبلاد. [3]

ولقد وجدت ألمانيا الطريق معبدة والمهمة سهلة، من خلال صمود المغرب في وجه التوسع الفرنسي والانجليزي، مثلا: خلال الأزمة المغربية الفرنسية (1904 . 1905)، حين حاولت فرنسا فرض حماية مبكرة على المغرب، لم يتصور الألمان عملهم بوضوح، إلا إن شاهدوا معارضة المغاربة القوية للمشروع الفرنسي، فكانت زيارة الإمبراطور الألماني لطنجة 31 مارس (1905)، تعبيرا واضحا على رغبة ألمانيا في التعامل مباشرة مع سلطان المغرب، لحماية مصالحها وسلوك سياسة مستقلة اتجاه المغرب، تهدف إلى تقوية

---

(1) هنري ويلسنغ: مرجع سابق، ص: 433.

(2) صلاح العقاد: المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة، ص: 229–230.

(3) علال الخديمي: المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، ص: 94.

النفوذ الألماني به، وتجاوز تحييد ألمانيا دبلوماسيا، وفرضها طرفا أساسيا في توزيع الكعكة المغربية، وتأمين الامتيازات والمصالح الاقتصادية والتجارية الألمانية في المغرب. (1)

في الوقت الذي كان الفرنسيون خاصة "**ديلكاسيه**" الذي أصر على الاستمرار في سياسته رغم تصلب الموقف ألمانيي، حيث قام بإرسال الأساطيل إلى سواحل مراكش لإجبار السلطان على قبول الإصلاحات والتي أصبح من حق فرنسا الإشراف عليها على ضوء ما جاء في الاتفاق الودي، غير أن التشجيع الألماني جعله يقاوم فرنسا، وسرعان ما ردت حكومة مراكش على العرض الفرنسي برفضها وضع الإصلاحات المقترحة تحت تصرف فرنسا. (2) وهذا يعد ربما إحدى النتائج المترتبة عن زيارة "**غليوم الثاني**" كما أدت بالمقابل إلى شعور الفرنسيين بالقلق، خاصة أنه ظهر في فرنسا خلاف في الرأي بين رئيس مجلس الوزراء "**روفييه**" وعدد من زملائه من جهة، و "**ديلكاسيه**" من جهة ثانية، والذي وجد نفسه معزولا، وكان للضغط الألماني دور في إقدام "**روفييه**" على مبادرة غير متوقعة في أفريل (1905)، عندما اتصل بالسفير الألماني "**رودولين**" وأعلمه باستعداده لتصريح "**ديلكاسيه**"، وهذا ما حدث لاحقا إذ دفع " **ديلكاسيه**" إلى تقديم استقالته في 06 جوان (1905)، (3) وبذلك استجاب "**روفييه**" لسياسة ألمانيا اتجاه المغرب عندما طلبت بكل وضوح من "**روفييه**" دفع "**ديلكاسيه**" وزير الخارجية للاستقالة من منصبه، لأن هذا الأخير كان متصلبا في موقفه إزاء ألمانيا. (4)

وهكذا استدراكا للتهميش الذي طالها في إطار الاتفاقيات السرية، انصب الجهد الألماني على محاولة إقناع السلطان المغربي بفكرة عقد اجتماع دولي، يضمن استقلال المغرب غير أن الدول القوية التي كان لها مصالح بالمغرب أي فرنسا، انجلترا واسبانيا، رفضت العرض الذي قدمه لها السلطان فيما يخص عقد الاجتماع. (5)

---

(1) صلاح العقاد: المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة، ص: 229–230.

(2) ألبير عياش: مرجع سابق، ص: 56.

(3) هنري ويلسنغ: مرجع سابق، ص: 436.

(4) ألبير عياش: مرجع سابق، ص: 80.

(5) علال الخديمي: حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية (1907 – 1908)، ص: 60–61.

ولكن بعد أخذ ورد، وعمل في الكواليس لاسيما بين الطرفين الفرنسي والألماني في صفوف الدول الموقعة على مؤتمر مدريد عام (1880)، دارت مفاوضات بين الرجال الحكومات في البلدين تكللت بعقد اتفاقين : الأول كان في 8 جويلية (1905)، والثاني يوم 8 سبتمبر (1905) وقد اعترفت فيهما فرنسا بدولية المسألة المغربية، ثم تفاهمت الحكومتان في اتفاق آخر يوم 28 سبتمبر من نفس السنة على البرنامج المقترح للمؤتمر، والذي يعرض على السلطان طبقا للمبادئ المحددة في الاتفاقيتين السابقتين أي سيادة السلطان واستقلاله، وصيانة إمبراطوريته والحرية الاقتصادية بدون تمييز، وإصلاح الشرطة والإصلاح المالي. [2]

لم تكن هذه أول مرحلة لتدويل القضية المغربية فقد سبقتها اتفاقية مدريد بربع قرن والاتفاقيات السرية ببضع سنوات. [3]

بدا للمراقبين سنة (1905) أن المغرب قد وجد حليفا أوربيا قويا، لموازنة ومقاومة النفوذ الفرنسي، وتأكد ذلك من خلال الدعوة لانعقاد مؤتمر دولي، للنظر في مصلحة الإصلاحات التي ينبغي إدخالها للمغرب، والبحث في وسائل تمويلها. [4]

وهكذا سار المغرب باتجاه مؤتمر الجزيرة، ومن ثم نحو محطة جديدة للصراع والمناورات، ولكن هذه المرة بين ألمانيا و فرنسا المدعمة من قبل انجلترا، اسبانيا وايطاليا، أي الدول التي عقدت معها اتفاقيات بموجبها انسحبت تلك الدول من المنافسة على المغرب مقابل تنازلات فرنسية في إطار المقايضة وأصبح المغرب انطلاقا من هذا مشكلة مرشحة لتسميم وتفجير العلاقات الأوربية والدولية.

---

(2) أمين سعيد: مرجع سابق، ص: 266.

(3) ابراهيم حركات: المرجع نفسه، ص: 321.

(4) علال الخديمي: المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، ص: 95.

1-4 مؤتمر الجزيرة الخضراء (1906):

لقد تمكن المغاربة إذن، وبمساعدة الألمان، من إفشال مشروع الحماية الذي حاولت فرنسا فرضه على المغرب سنة (1905)، ودعوا إلى مؤتمر دولي. (1)

وجد المولى "**عبد العزيز**" في انعقاد مؤتمر دولي الوسيلة الناجعة لفك طوق الحصار الذي سعت الدبلوماسية الفرنسية إلى ضربه حول المغرب، فبتلك الوسيلة سيأخذ المغرب الضمانات الكافية من جميع الدول، حتى ولو تكلفت فرنسا بالإصلاحات المزعومة المقترحة، ذلك أن هذه المقترحات ستناقش بين ممثلي جميع الدول وممثلي المغرب، وسيشدد المغاربة على نوع من الإصلاحات، ويشرحون إمكانيات البلاد، والعواقب المقترحة لكل إصلاح، ثم في الأخير، وهذا هو الأهم، إن التعهدات ستكون جماعية، وبذلك سيحترم استقلال البلاد وتضمن سيادتها من طرف جميع الدول المعنية، وفي ذلك تدويل للمسألة المغربية، وهو الهدف المتوخي من طرف المغاربة ليبعدوا شبح السيطرة الفرنسية عليهم، (2) كما انتهزت الحكومة المغربية فرصة مساندة ألمانيا، فقد كانت تأمل بأن يتمخض المؤتمر عبر جهود ألمانيا ومساندتها للمغرب عن إقرار سيادة المغرب واستقلاله وعن حرية الاقتصاد في المغرب، وهذا لا يمنع من الاستعانة بالخبرة والمال الأجنبي اللذان كان المغرب بأمس الحاجة إليهما، وأنها ستقف في وجه استئثار أية دولة بنفوذ خاص فيها. (3)

وجهت في 30 ماي (1903) الدعوة للدول الموقعة على اتفاق مدريد (1880)، (4) إلى عقد مؤتمر دولي للنظر في شؤون المغرب قبلت ألمانيا الدعوة فورا، كما ضغطت على فرنسا لقبولها وحضور هذا المؤتمر.

لقد قبلت فرنسا المؤتمر مرغمة، بعد أن كادت علاقتها مع ألمانيا تؤدي إلى نشوب حرب بين الدولتين، وضحى "**روفييه**" رئيس الوزارة الفرنسية بوزير خارجيته "**دلكاسيه**"، بعدها بودلت المذكرات بين السفير

---

(1) علال الخديمي: المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ، ص: 95.

(2) ابراهيم حركات: المرجع السابق، ص: 321.

(3) علال الخديمي: التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، مرجع سابق، ص: 73.

(4) هذه الدول هي: (فرنسا، انجلترا، ألمانيا، ايطاليا، روسيا، الو.م.أ، اسبانيا، البرتغال، بلجيكا، هولندا، السويد).

الألماني بباريس "**رودولين و روفييه**" في 8 جويلية 1905، ووقع اتفاق بينهما في 28 سبتمبر (1905) حول النقاط التي ستدرس في المؤتمر، وقد اضطرت فرنسا لحضور المؤتمر بعد أن بذلت جهودا لدى المؤتمرين وضمنت تأييد الأكثرية لآرائها. (1)

انعقد المؤتمر بمدينة الجزيرة الخضراء الإسبانية في 16 جانفي (1906)، بحضور كل من: فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، والنمسا، والو.م.أ، واسبانيا، والمغرب. واستمرت أعماله حتى أفريل من نفس العام، وانتهى بالمصادقة على الميثاق في 7 أفريل 1906. (2)

كان طبيعيا أن يحتدم الصراع في المؤتمر بسبب الخلاف بين أطماع الدول المجتمعة فيه خاصة فرنسا وألمانيا، والجدير بالملاحظة هو أن معظم الوفود أيدت وجهت النظر الفرنسية وخاصة الدول التي تربطها بهذه الأخيرة اتفاقيات، وبذلك لم يستجب المؤتمرون لرغبات الوفد المغربي ومطالب المغاربة، ولكن تمكنت الدول المشتركة في النهاية من الوصول إلى قرارات بشأن المسائل الرئيسية التي نوقشت وأهمها:

1 – سيادة السلطان واستقلاله ووحدة مملكته والحرية التجارية في موانئه .

2 – حفظ الأمن في الموانئ والمدن المغربية و مكافحة تهريب الأسلحة للبلاد.

3 – المسائل المالية وبحث تأسيس مصرف دولي بالمغرب، ومسائل الضرائب والجمارك.

4 – المشروعات الإنشائية التي تريد الحكومة المغربية القيام بها. (3)

وإذا كانت مقدمة القرارات التي اتخذها المؤتمر أكدت احترام الدول للسيادة السلطان واستقلاله، ووحدة مملكته، والحرية التجارية في موانئه دون تفرقة – فان القرارات الأخرى التي اتخذت بدعوى حفظ الأمن وتنظيم شؤون المغرب المالية – كانت بمثابة فرض رقابة أجنبية عليه – فكانت الضمانات التي أعطيت

---

(1) علال الخديمي: التدخل الأجنبي و المقاومة بالمغرب، ص: 74.

(2) د. فادية عبد العزيز القطعاني: مرجع سابق، ص: 43.

(3) ابراهيم حركات: مرجع سابق، ص: 323.

الصورة رقم (20): البعثة المغربية في مؤتمر الجزيرة 1906.



المصدر: عبد الهادي النازي، مرجع سابق، 166.

للمغرب بموجب هذه الاتفاقية عديمة القيمة، [1] حيث أن قرارات المؤتمر التي جاء بها ميثاقه النهائي لم تستجب أبدا لأماني الشعب المغرب، بل جاء مؤكدا للوصاية الدولية ومدعما للاستغلال الأوربي، [2] كما استطاع تجاوز إشعال نزاع مسلح بين فرنسا وألمانيا وبين حلفائهم على التوالي، ولم يتم الوصول إلى هذه النتيجة إلا عبر فرض بنود جديدة قاسية وتطاولات إضافية، نقصت بشكل تام من الاستقلال المغربي رغم أن الموقعين على الاتفاق النهائي أكدوا جميعا سيادة جلالة السلطان الشريفة ووحدة أراضيه. [3]

ولا شك في أن هذه النتيجة التي وصل إليها المؤتمر كانت نصرا لفرنسا وحلفائها فقد جاءت قراراته مدعمة للنفوذ الفرنسي والإسباني في المغرب.

فقد تقرر أن يتولى الفرنسيون الإشراف على قوات الشرطة المغربي في المدن الواقعة على الساحل الأطلنطي (الرباط، والجديدة، وآسفي، والصويرة، وأغادير) ويشرف الإسبان على شرطة (تطوان والعرائش) بينما يوضع شرطة طنجة والدار البيضاء تحت إشراف الدولتين (فرنسا واسبانيا). [4]

أما فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والمالية فقد أخذ بفكرة التدويل فتكون هناك رقابة دولية تضمن للأجانب أموالهم وممتلكاتهم، وتقرر في الناحية الاقتصادية مبدأ تكافؤ الفرص للجميع (سياسة الباب المفتوح) مع ضمان الامتيازات السابقة التي حصلت عليها الدول، هذا ما نزع من فرنسا الاحتكار الاقتصادي الذي ظفرت به بعد معاهدة مدريد (1880). [5] وقرر المؤتمر منع دخول السلاح إلى المغرب ، وكانت الحجة وراء هذا القرار هي منع القبائل من التسلح حتى لا تحدث الشغب وتعبث بالأمن في البلاد، ولكن النتيجة الحقيقة لهذا المنع كانت عجز البلاد عن الدفاع عن نفسها أمام الدول الأوربية.

---

(1) محمد خير فارس: المسألة المغربية، ص: 401–405.

(2) علال الخديمي: المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ، ص: 77.

(3) أحمد رمزي: الاستعمار الفرنسي في شمال افريقيا، المطبعة النموذجية، مصر، ب.س.ن، ص: 90.

(4) أحمد رمزي: المرجع نفسه، ص: 91.

(5) علال الفاسي: الحماية في مراكش ، ص: 11.

وبالطبع أخذت فرنسا من إشرافها على الشرطة المغربي في الموانئ الهامة على المحيط الأطلنطي، فرصة لتقوية نفوذها في هذه الموانئ، في الوقت الذي أصبحت فيه الحكومة المغربية عاجزة عن تقوية وتسليح جيشها بموجب قرار منع شراء الأسلحة إلا بموافقة الدول الموقعة على الاتفاقية. [1]

لقد أحدث المؤتمر انفعالا كبيرا في الأوساط الشعبية بالمغرب من جهة ، وللمستعمرين الفرنسيين من جهة أخرى، فالشعب المغربي لم تخف عليه خطورة الموقف فضاعف التظاهر على الأجنبي وطالب برفض كل ما من شأنه أن يسمح لهم ببعض الحقوق السياسية أو العسكرية، [2] كما حدث تبدل عميق في عواطف المغاربة وعلاقتهم مع الأوربيين، بمجرد إعلان نتائج المؤتمر، وانزعجوا خاصة من الفرنسيين الذين حصلوا على ما يسمى " **بالمصلحة الخاصة**" لهم في المغرب بدعوى مجاورتهم له، وهكذا بدأ الأوربيون يتعرضون للمعارضة والاختطاف بل والقتل كتعبير للمغاربة عن رفضهم للاحتلال ولتحدي الغزاة. [3]

وقد حكى "**لويس جنتي**" أن الجمهور كان يصيح عليه وهو مار: "**أنظروا الفرنسيين الذين جاؤوا لأخذ بلادنا**" ولم يقف الأمر عند الغضب على الفرنسيين أو الأجانب وحدهم، بل شمل حتى الحكومة المراكشية التي اعتبرها الشعب عاجزة عن ضمان استقلاله.

أما بالنسبة للفرنسيين، فقد أعطى مؤتمر الجزيرة الخضراء (1906) امتيازات لفرنسا، اعتبرها زعماء الاستعمار، مكاسب هامة، للتدخل السلمي في المغرب، جعلتهم يدشنون فترة التدخل السلمي النشيط، وهي فترة بينت أحداثها الخطأ الذي وقع فيه ساسة أوربا في الجزيرة، حيث لم يهتموا إلا بمصالحهم المادية والسياسية، في حين تجاهلوا رغبة الشعب المغربي في مساعدته على النهوض، دون الإساءة لاستقلاله وسيادة بلاده، وهي رغبة عبر عنها المغاربة بوضوح كبير عندما أفشلوا مشروع "**سان روني طايندي**" [4]

---

(1) شوقي الجمل: المغرب العربي الكبير، ص: 35.

(2) علال الخديمي: المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ، ص: 85.

(3) علال الخديمي : المرجع نفسه ، ص.: 96 .

(4) علال الفاسي: الحماية في مراكش، ص: 11.

ويبدو أن المغرب بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء، لم يعد يمثل في السياسة الألمانية إلا عملة للتبادل، ذلك أن السياسة المغربية لألمانيا، سارت في اتجاهين يخدمان المصالح الألمانية فقط، دون اهتمام كبير بآمال المغاربة يتمثل الاتجاه الأول، في المحافظة على النفوذ الألماني بين المغاربة للحصول على امتيازات اقتصادية من المخزن . ويتمثل الاتجاه الثاني في الظهور بمظهر المدافع عن مقررات الجزيرة، حتى إذا أبدى الفرنسيون استعدادا لدفع تعويضات كافية في المجالين الاقتصادي والاستعماري عند ذاك تتخلى ألمانيا عن المغرب للاحتلال الفرنسي. [1] وهكذا خيب المؤتمر آمال المغاربة، في الموقف الألماني خاصة، وفي موقف الدول الأخرى بصفة عامة، فقد اهتم دبلوماسيو أوربا بحل الخلاف الألماني الفرنسي، ولم يبحثوا في الوسائل الكفيلة بمساعدة المغرب، بل أكثر من ذلك، دفعوا المغرب إلى التعاون مع الدولتين الطامعتين في احتلال بلادهم (فرنسا واسبانيا)، أي أن المغرب لم يستفد من هذا المؤتمر كما كان يتمنى، ولم يحصل على ما كان يحتاج إليه، إنما بالعكس، فقد زاد النفوذ الأوربي في المغرب، ويعتبر مؤتمر الجزيرة الخضراء بداية التدخل الفعلي والخطوة الأولى على طريق الحماية. [2]

---

(1) علال الخديمي: المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ، ص: 96.

(2) أمل عجيم: مرجع سابق، ص: 150.

ثانيا: التدخل الأوربي في المغرب الأقصى وفرض الحماية المزدوجة (الفرنسية – الاسبانية):

2–1 احتلال وجدة و الدار البيضاء (1907):

أ– احتلال وجدة (1907):

ظلت مدينة وجدة رمزا لصمود الدولة المغربية في وجه الضغوط الفرنسية المتوالية طيلة القرن التاسع عشر وكذلك كانت تعتبر ثغرا من الثغور المواجهة لتحديات الأجانب. ورغم موقعها على الحدود الجزائرية المغربية، ورغم تواجد الفرنسيين على مسافة قريبة منها، فقد ظل سكانها محافظين على استقلال بلادهم معارضين لكل تدخل فرنسي مهما كان شكله. [1]

إلا انه بعد فشل المولى "**عبد العزيز**" في التخفيف من وطأة قرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء، ضعفت سلطة السلطان، وتعاظمت الحركات الثورية في البلاد، وثارت نفوس المغاربة ضد الأجانب، ولاسيما الفرنسيين منهم. [2]

بعد تعيين **رينيو**" على رئاسة المفوضية الفرنسية بطنجة، في جويلية (1906) خلفا "**لسان روني طايندي**" اعتمد سياسة جديدة تميزت بمضاعفة الضغوط على المغرب، وكان متمرسا بالشؤون المغربية، لأنه كان مساعدا "**لبول كامبون**" بتونس، وعين منذ (1904) مندوبا لحاملي أسهم اقتراض (1904) بالمغرب، ومثل بلاده في مؤتمر الجزيرة (1906). [3]

يدخل تعيين "**رينيو**" إذن في إطار السياسة الجديدة، التي أرادت الأوساط الاستعمارية سلوكها في المغرب، وهي سياسة الضغوط المتوالية على المغرب حتى يبقى مرغما تحت الهيمنة الفرنسية، وكان من أقطاب هذه

(1) الناصري: مصدر سابق، ص: 51–52.

(2) أمل عجيم: مرجع سابق، ص: 153.

(3) محمد خير فارس: المسألة المغربية ، ص: 401.

السياسة حاكم الجزائر العام "**جونار**" الذي لم يفتأ يطالب بحرية تحرك الجيش الفرنسي عبر الحدود المغربية، واحتلال المناطق الإستراتيجية في هذه الحدود وأهمها مدينة وجدة. [1]

ونتيجة لهذه الضغوط الفرنسية المباشر والغير المباشرة، ازدادت مقاومة الشعب للفرنسيين، الذين أصبحوا هدفا لردود فعل غاضبة، فالتصرفات الطائشة لبعض الفرنسيين جعلتهم يدفعون ثمنها غاليا، فقد تعرض احد العملاء التجاريين إلى الجرح بحوز مراكش وهو " **لسلاس**" وقتل آخر بطنجة وهو "**شاربوني**" وتعرض ثالث للهجوم بفاس، وعلى الرغم من انزعاج الفرنسيين من هذه الحوادث التي كانت تعنيهم بالخصوص، فإنهم وجدوا فيها السبيل لممارسة ضغوط عسكرية ومالية على المخزن بهدف إضعافه للتعاون مع الفرنسيين وتسهيل سيطرتهم على البلاد. [2]

وبمناسبة قتل "**شاربوني**" أرسل الأسطول الفرنسي لميناء طنجة، وذهب قائده مع السفير الفرنسي للنائب السلطاني "الحاج محمد الطريس" حيث وجه له تهديدا على لسان دولتهم مصحوبا بمطالب مستعجلة يجب على المخزن تنفيذها وإلا التجأت فرنسا إلى ارتكاب ما لا يرضي المخزن، وتمثلت المطالب المشار إليها في :

- البحث عن القاتل و قتله ومعاقبة من كان معه.
- أداء تعويض كبير قدره (100) ألف فرنك.
- تقديم الموظفين المغاربة الاعتذار للسفير الفرنسي.
- تسليم بقعة أرضية في مكان الحادث لبناء تذكار للقتيل.

لم يتمكن الفرنسيون، رغم هذه التهديدات والمطالب التعجيزية من إرغام السلطان "**عبد العزيز**" على الخضوع لإرادتهم، بل كانت النتائج عكسية تماما، فقد توترت العلاقات الفرنسية المغربية بشكل متزايد سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى الشعبي، كما ساءت علاقات السلطات المغربية في وجدة مع السلطات الفرنسية بالجزائر. أخذ الجيش الفرنسي يقوم بتحركات واسعة عبر الحدود الشرقية للمغرب موسعا نفوذه

---

(1) ابراهيم حركات: مرجع سابق، ص: 324.

(2) أمل عجيم: مرجع سابق، ص: 154.

على حساب التراب المغربي والقبائل المغربية، وقد أثار هذا التصرف حركة جهادية عامة في الجنوب الشرقي المغربي، اتخذت مركزها في تافيلالت، وحدثت عدة معارك بين المجاهدين والجيش الفرنسي. (1)

إن هذه التطورات لم ترض الفرنسيين لذلك قرروا انتهاز أول فرصة مناسبة للقيام بضغوط أشد وأخطر، لدفع المخزن المغربي إلى تسهيل تدخلهم، وقد جاءت هذه الفرصة بمناسبة قتل طبيب فرنسي بمراكش في 19 مارس (1907). (2)

اعتقدت الحكومة الفرنسية أن من أنجع وسائل التدخل السلمي استخدام المستوصفات، ومراكز تقديم الدواء لهذا الغرض، لذا أسس مستوصف بمراكش في أواخر (1905)، وأسندت مهمته للطبيب "**موشان**" الذي كان عمله في حقيقة الأمر يتلخص في القيام بقليل من الطب و كثير من السياسة، تبعا لتوجهات وزارة الخارجية التي كان تابعا لها. (3) وفي (1907)، حاول "**موشان**" أن يوسع نشاطه السياسي، فذهب لفرنسا، والتقى بوزير الخارجية، وطلب منه القيام بعمل عاجل وحازم ضد المغرب، لإرغام المغاربة على قبول النفوذ الفرنسي وتدعيم الهيبة الفرنسية، وعند عودة "**موشان**" إلى المغرب أقدم على تعليق بعض الأدوات فوق منزله اعتبرها سكان مدينة مراكش أدوات للتلغراف اللاسلكي ، في حين اعتبرها المخزن مجرد راية لبلاده، ومهما يكن الأمر، فقد أمر الدكتور بإزالة ما أحدث من طرف حشد من السكان، حيث رأوا أن ذلك تحديا لهم، على اعتبار أنه "**كان يروم أهدافا تبشيرية ماكرة**" ثم تطور الخلاف إلى هجوم وأدى ذلك إلى قتل الطبيب يوم 19 مارس (1907). (4)

كان قتل"**موشان**" بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير، ونتيجة ذلك قامت السلطات الاستعمارية بحملة دعائية مضادة للمغرب، منددة بالحادث ومحملة للمخزن المسؤولية، ونتيجة ذلك قررت الحكومة الفرنسية في يوم

---

(1) علال الخديمي: المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، ص: 97.

(2) أمل عجيم: مرجع سابق، ص: 155.

(3) فادية القطعاني: مرجع سابق، ص: 44.

(4) د. فادية عبد العزيز القطعاني : المرجع نفسه، ص: 44.

25 مارس (1907) احتلال مدينة وجدة – مؤقتا – وأخبرت الدول الأخرى بهذا القرار الذي نفذ في يوم 29 مارس، حيث تدخلت القوات الفرنسية المرابطة في الحدود واحتلت المدينة المغربية التي ظلت طيلة ثلثي قرن رمز الصمود المغربي في وجه الضغوط الفرنسية المتنوعة الأشكال. (1)

أدى احتلال وجدة إلى ردود فعل غاضبة ضد الفرنسيين في جميع أنحاء المغرب، وقد ازداد ذلك الغضب، نتيجة لوقوع الاحتلال دون أن يواجه مقاومة، الأمر الذي جعل البعض يعتقد بتواطؤ المخزن وقبوله لذلك الاحتلال.
وقد اجتهد المولى "**عبد العزيز**" لحل المسألة والحصول على جلاء القوات الفرنسية بتقديم جميع الترضيات لكن الفرنسيين قدموا مطالب كثيرة تسئ للاستقلال الوطني كثمن للجلاء على المغرب منها :

– عزل وسجن باشا مراكش عبد السلام الورزازي.

– إجراء بحث في عين المكان يقوم به قنصل فرنسا بالصويرة.

– عقاب المسؤولين عن الحادث، وأداء تعويض كبير.

– تنظيم البوليس حالا في الموانئ المغربية.

– تطبيق اتفاقيات (1901 – 1902) الخاصة بالحدود.

– استدعاء المولى إدريس مبعوث المخزن للأقاليم الصحراوية، الذي كان ينسق المقاومة في شنقيط مع ماء العينين.

– الكف عن إرسال الأسلحة لماء العينين ، وحجز الأسلحة الموجهة إليه. (2)

رغم قساوة هذه المطالب، فان السلطان لم يجد بدا من قبولها أملا في جلاء الفرنسيين عن وجدة، وأدى قبول المخزن لهذه المطالب بعد أن حاول التخفيف منها، إلى ردود فعل شعبية، والى انتشار القلق والاضطراب خاصة بالحوز، حيث انتشرت حركة من التذمر بين سكان مراكش، والقبائل المجاورة، التي أخذت تهدد

---

(1) علال الخديمي : المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ، ص: 98.

(2) أمل عجيم: مرجع سابق، ص: 153.

الأوربيين، ورفضت السماح للفرنسيين بإجراء البحث، وعارضت عزل باشا المدينة، ومنعت الباشا الجديد "**قدور بن الغازي**" من الالتحاق بمراكش، [1] وقد أشار الجيولوجي "**بريفز**" إلى التغيير الرأي العام بالحوز كنتيجة لاحتلال وجدة، وإلى العداء الذي أصبح السكان يواجهون به الفرنسيين، وتساءل عن السبب فوجد "أصله في احتلال وجدة"، كما أشار إلى رسائل السلطان إلى قبائل الحوز وخاصة لمدينة الصويرة فقال : " **إن الشعور الوطني قد استيقظ نتيجة لرسالة السلطان، فاختفت الصراعات الداخلية، وكل الحزازات اتجهت ضد الفرنسيين**".ومما يؤكد رد الفعل الشعبي ضد الأوربيين ، أن القبائل أنذرت الخليفة السلطاني بإبعاد الأوربيين من مدينة مراكش، وفعلا غادر الأوربيون المدينة إلى آسفي التي وصلوه في يوم 14 مارس (1907)، ولقد ازداد التوتر نتيجة لتهديدات الأسطول الفرنسي للموانئ المغربية، وللحملة الصحافية المحمومة، التي كان تقودها الأوساط الاستعمارية بفرنسا وطنجة ضد المغرب، وقد أشار "**روزن**" السفير الألماني بطنجة لهذه الحملة بقوله : "**إن قتل الطبيب والعميل السياسي الفرنسي "موشان" قد استغل بكيفية تشرف موهبة الإخراج الدرامي لجيراننا، لقد أغتيل "موشان" يوم 19 مارس وإلى اليوم (25 ماي 1907) لا يمكن للمرء أن يقرأ عددا من جريدة "لدوياش مروك" أو صحيفة من نفس النوع دون أن يلتقي بمسألة الجنازة المتجددة للدكتور "موشان"**. [2]

ويظهر الهدف من وراء هذه الحملة المضادة للمغرب كان تحقيق غايتين:

الأولى : تبرير الاعتداء الفرنسي على المغرب أمام الرأي العام الدولي، لإبقاء الاحتلال بوجدة، ولذلك كان التأكيد دائما على أن هذا الاحتلال مؤقت ومشروط بتنفيذ المطالب الفرنسية .

الثانية : الإبقاء على استنفار الرأي العام الفرنسي في داخل فرنسا وفي المغرب وتهييئه لتقبل المزيد من الاعتداءات على استقلال المغرب وفي نفس الوقت ممارسة المزيد من الابتزاز ضد الحكومة المغربية حتى تقبل مرغمة شروط الفرنسيين. [3]

---

(1) د. فادية عبد العزيز القطعاني: المرجع السابق، ص: 44.

(2) الناصري: مصدر سابق، ص: 52.

(3) أمل عجيم: مرجع سابق، ص: 154.

كان المولى "**عبد العزيز**" مصمما على إخراج الفرنسيين من وجدة مهما كانت التضحية ومهما كانت التنازلات، ولكنه كان في نفس الوقت عاجزا عن تنفيذ جميع المطالب الفرنسية لأنها تتعارض مع السيادة المغربية، وخوفا من إثارة ردود فعل وطنية يستغلها المواطنون لمزيد من التدخل، بالإضافة إلى الضائقة المالية التي كان يعيشها مخزن المولى "**عبد العزيز**" بسبب التكاليف الباهضة التي كانت حالة البلاد تتطلبها، خاصة ما يتعلق منها بدفع تعويضات الجانب والديون ورغم المحاولات التي بذلها السلطان، في سبيل جلاء الجيش الفرنسي عن وجدة، فان الفرنسيين كانوا يخططون لإدامة احتلالهم، وجع ذلك الاحتلال خطوة أولى في سبيل إتمام احتلال المغرب كله. (1)

لقد كانت حكومة الجزائر العامة، تستغل ابسط الحوادث على الحدود لتضخيمها والرد عليها، ودفع الحكومة الفرنسية لقبول مزيد من التوسع في التراب المغربي. وهكذا فعوض الجلاء عن مدينة وجدة، كان حاكم الجزائر العام "**جونار**" يوالي الرسائل لحكومة باريس، منبها إلى خطورة الهيجان العام بالمغرب، والى انتشار روح المقاومة والجهاد ضد المحتلين، ومبينا بان مركز هذه المقاومة هو "**جبال بي يزناسن**" ومتهما عامل وجدة بالتحريض على مقاومة الفرنسيين، ولذلك كله يطالب بالحرية المطلقة للقوات الفرنسية بوجدة، وبالسماح لها بالقيام بهجومات ضد المغاربة وخاصة ضد جبال بني يزناسن، وإلا اضطر الجيش الفرنسي بعد فوات الأوان إلى القيام بعمليات واسعة ومكلفة. (2)

ونتيجة لكل هته الضغوطات، تراجعت حركة الجهاد ضد الفرنسيين بوجدة خاصة، وبالحدود الشرقية عامة، وهذا ما أدى للتدخل الفرنسي بالشاوية والدار البيضاء صيف (1907) ومثلت جبال بني يزناسن، أهم مركز في هذه الحركة، لذلك نظم الجنرال "**ليوطي**" حملة انتهت باحتلال المنطقة. (3)

---

(1) علال الخديمي: المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ، ص: 85.

(2) علال الخديمي: المرجع السابق، ص: 101.

(3) ابراهيم حركات: مرجع سابق، ص: 326.

ب- احتلال الدار البيضاء (1907):

منذ (1905)، حاول الفرنسيون فرض حمايتهم على المغرب، لكن المغاربة بمساندة قوية من ألمانيا، أفشلوا مخطط "**سان روني طايندي**" وزير فرنسا بطنجة، ودعوا إلى عقد مؤتمر دولي، لينظر في مسألة التنظيمات التي يجب إدخالها للبلاد بضمانة دولية. (1)

إن ميثاق الجزيرة الخضراء، الذي دعا إلى احترام استقلال المغرب وسيادته، دعا . في نفس الوقت . إلى التعاون مع فرنسا واسبانيا، أي مع الدولتين الطامعتين في احتلال المغرب، ولذلك اعتبر المغاربة عقد الجزيرة، شروطا فرضتها المصالح الاستعمارية، وصمموا على مقاومتها. (2)

وعلى الرغم من خيبة أمل المغرب في ألمانيا التي قبلت الميثاق، فقد بذلت الدولتان بعض الجهود للحفاظ على الصداقة الألمانية المغربية، وكان من المنتظر أن يجد المخزن الحكومة الألمانية بجانبه لمقاومة كل ضغط فرنسي مسلح. (3)

غير أن الذي حدث هو أن المغرب وجد نفسه وحيدا في ميدان لمواجهة التدخل العسكري الفرنسي في الشاوية صيف (1907)، حيث لم تخلو جعبة فرنسا من الذرائع وخلق المبررات للتدخل في المغرب، فقد كانت إستراتيجية الاحتلال قائمة على التغلغل المنظم لاستكمال تطويق المغرب. (4)

عرفت بلاد الشاوية التي تقع ضمنها الدار البيضاء، الاستيطان والاستغلال الأجنبي منذ منتصف القرن العشرين، وقد نتج عن ذلك ردود فعل محلية، خاصة ببروز الأطماع الاستعمارية الفرنسية بعد (1904)، هذا ما أدى إلى انتفاضات سكان الشاوية، وخاصة بعد قرار المؤسسة الفرنسية "**شنايدر**" والتي منذ أن استقرت في المغرب ومصالحها لا تتوقف عن الازدهار، فتضاعف عدد وكالاتها، وكونت بمساعدة شركائها الأهليين

---

(1) علال الخديمي: مرجع سابق، ص: 101.

(2) ابراهيم حركات: مرجع سابق، ص: 326.

(3) الناصري: مصدر سابق، ص: 52.

(4) فادية عبد العزيز القطعاني: مرجع سابق، ص: 45.

الذي ازداد عددهم بشكل كبير، ملكيات فلاحية، وفي أفريل سنة (1907) قررت هذه الشركة بدء أشغال في المرسى الدار البيضاء، الشئ الذي ولد قرار غليانا شعبيا عم جميع قبائل الشاوية فأرسلت وفودا إلى عامل المدينة مطالبة إياه بتوقيف تلك الأشغال (جويلية سنة 1907)، [1] كما تمكن الفرنسيون من وضع مراقبين ماليين، بجانب الأمناء المغاربة بديوان المدينة في ، (24 جويلية سنة 1907)، وقاموا بمد إحدى خطوط السكك الحديدية الضيقة من الدار البيضاء إلى الداخل، هذا ما أدى إلى رد فعل من قبل الشاوية، ففي 30 جويلية (1907) حاولت جماعة من أهل الشاوية توقيف أشغال الكمبانية المغربية" بمرسى المدينة، فحدث اشتباك مع عمال الأوراش أسفر عن مقتل (09) عمال أجانب بينهم (05) فرنسيين. [2]

اتخذت فرنسا من هذه الحادثة ذريعة للتدخل في الشاوية، فقد كانت الأوساط الاستعمارية تنتظر الفرصة المواتية للشروع في احتلال المغرب، لذا قررت الحكومة الفرنسية احتلال الدار البيضاء بالاشتراك مع اسبانيا على أساس أن ميثاق مؤتمر الجزيرة أعطى هاتين الدولتين مهمة البوليس في هذه المدينة، لذا أرسلت فرنسا في 2 أوت حملة للشاوية، بدعوى عقاب المسؤولين عن الحادث. [3]

وصلت الحملة الفرنسية، بقيادة الأميرال "**فيليب**" (للأسطول)، وقيادة الجنرال "**دريد**" (لجيش الاحتلال) يوم 7 أوت لمدينة الدار البيضاء، حيث وقع النزول و الاحتلال في مدينة مخربة، وذلك لأنه في يوم 5 أوت أقدمت بارجة حربية على ارتكاب مذبحة فضيعة، بالشروع في قنبلة المدينة ابتداء من فجر ذلك اليوم واستمرت القنبلة إلى أن وصلت الحملة يوم 7 أوت، ثم اتسعت أعمال القنبلة باتساع المقاومة الشعبية، لتشمل كل قبائل الشاوية التي استطاعت الصمود في وجه الجيش الفرنسي المتفوق، [4] في حين راحت المدفعية الفرنسية تقصف المدينة مدعومة بإحدى السفن الاسبانية الحربية، وانفجر الوضع بين المغاربة والفرنسيين ووجدت القوات الفرنسية والإسبانية نفسها محاصرة، بعدما تحركت القبائل المحيطة بالمدينة للدفاع. واحتلت فرنسا في

---

(1) ألبير عياش: مرجع سابق، ص: 57.

(2) أمل عجيم: مرجع سابق، ص: 153.

(3) علال الخديمي: المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، ص: 86.

(4) علال الخديمي: المرجع نفسه، ص: 87.

سنة (1908) قلعة مديونة المحيطة بمدينة الدار البيضاء. [1]

إن الحكومة الألمانية، لم تعارض في البداية القرار الفرنسي، إذ عبر المسؤولون الألمان عن حيادهم، فقد نقلت جريدة "**الفيغارو**" لعددها في يوم 2 أوت الأصداء القائلة، بأن ألمانيا لا تعترض على ما تنوي فرنسا القيام به (للثأر لمواطنيها)، وأن الخارجية الألمانية أخبرت السفير الفرنسي بوقوف الحكومة الألمانية في الحياد، بل يظهر أن ألمانيا شجعت العمل الفرنسي، ففي 7 أوت 1907 بعث سفير فرنسا ببرلين برسالة لوزير الخارجية جاء فيها: "**أن كاتب الدولة الألماني في الخارجية، عبر له عن تعاطف ألمانيا مع الفرنسيين**"، على كل حال فان هذه السياسة الغير المتبصرة، كانت دائما في صالح فرنسا الحذرة، مما جعل الألمان دائما يترددون في اتخاذ القرارات الحاسمة لصالحهم في الوقت المناسب، حتى ولو كانت السياسة الألمانية لا تريد التدخل إلا عندما يتورط الفرنسيون، لتحصل منهم على تعويض، ما دامت تعلم أن فرنسا لن تتخلى عن المغرب لدولة أخرى. [2]

إن المتتبع لسياسة ألمانيا يجد أن الحكومة الألمانية لم تكن في يوم من الأيام رافضة لبسط السيطرة الفرنسية على المغرب، لكنها كانت – في الوقت نفسه – تريد حقها من الاستغلال الرأسمالي ولذلك طالبت على الدوام بحماية مصالحها الاقتصادية، وأبدت استعدادها للتخلي عن منافسة فرنسا في المغرب، إذ حصلت على تعويض ملائم، كما أن ألمانيا لم تعمد أبدا إلى إعلان تأييدها الرسمي للمقاومة المغربية، وان ظلت تبدي نصائحها ومساندتها السرية.

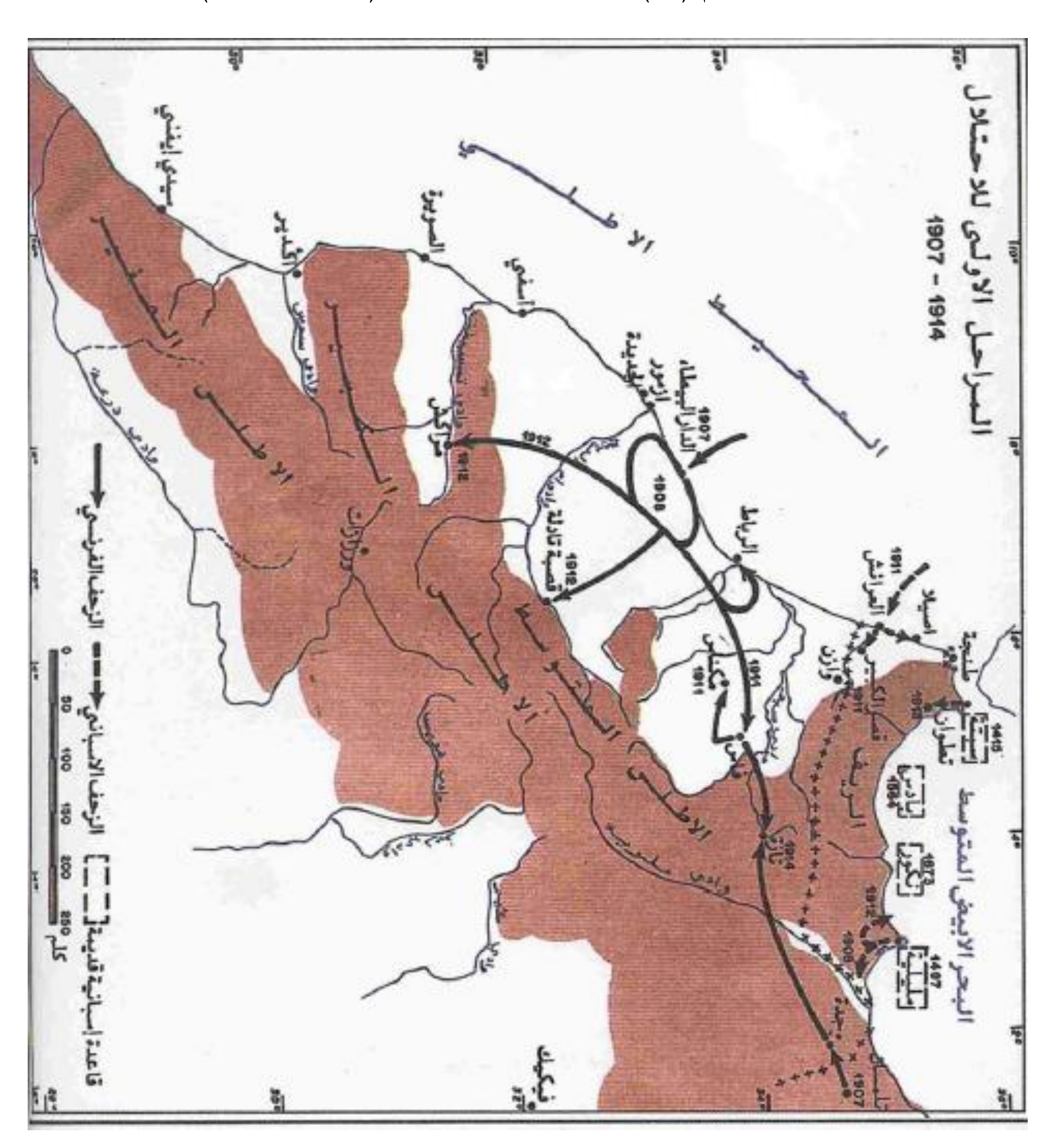
لقد وضعت الضربة العسكرية المزدوجة لفرنسا المغرب – أكثر من أي وقت مضى – بين كماشتين: احتلال وجدة في الشرق (59 مارس 1907) والإنزال العسكري يوم 5 أفريل (1907) في الدار البيضاء. وهكذا خضعت كل المصالح والمؤسسات الإدارية والمدنية للبلاد لسيطرة الضباط الفرنسيين، الذين تمكنوا من أخذ "عينة" من المجال المغربي كحقل للتجربة الاستعمارية الأوربية، ليسهل عليهم بعد ذلك تعميمها، فكان

---

(1) أمل عجيم: مرجع سابق، ص: 154.

(2) علال الخديمي: المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، ص: 87.

الملحق رقم (21): المراحل الأولى للاحتلال (1907 – 1914).



المصدر: جرمان عياش: <u>أصول حرب الريف</u>، ص 15.

على المخزن تحمل تبعات سوء تقديره للأمور، وفساد إدارته وماليته وجيشه. (1)

في هذا الوقت، عجز المولى "**عبد العزيز**" عن الدفاع والوقوف في وجه الضغط الاستعماري الأوربي، لذا أعلن أخيه المولى "**عبد الحفيظ**" نفسه سلطانا على المغرب من مراكش، ومع توليه الحكم دخل المغرب مرحلة جديدة في تاريخه. (2)

بينما كانت الدبلوماسية الأوربية تسعى جاهدة إلى تصفية نزاعاتها، انتفض الشعب المغربي الذي أحس بالنيل من شعوره الوطني، ضد السلطان، متهما إياه بتسليم البلاد للأجانب، وقد ازداد سخطه نتيجة لتنصيب المعتمدين الفرنسيين لمراقبة الدين في المراسي، وتوقيع معاهدة الجزيرة من طرف السلطان، وصرح المولى "**عبد الحفيظ**" أخ السلطان وممثله بمراكش لمراسل "**مورنينغ بوسط**" في نهاية (1906) قائلا: "**إننا سنراعي المعاهدة القديمة، واني أطمح إلى ربط علاقات ودية مع جميع القوى والى رؤية تجارتكم وتجارتنا في ازدهار، لكن ماذا أعرف عن معاهدة الجزيرة ؟ فنحن لم نستشر، ولا يمكنكم تحديد مصير سبعة ملايين من المسلمين – الذين يشكلون وطنا موحدا – دون أخذ مشاعرهم العرقية والدينية بعين الاعتبار**". (3)

وفي 3 أوت (1908) عقد اجتماع جمع أشراف فاس وعلمائها مع بعض القبائل المجاورة، وأعلن عزل المولى "**عبد العزيز**"، وبايع المجتمعون المولى"**عبد الحفيظ**" سلطانا في 5 جانفي (1909)، وتم تسليمه مقاليد الحكم، واشترطوا عليه عليه استرداد الجهات المقتطعة من البلاد، وأن يبادر إلى طرد المحتلين، والى إلغاء الامتيازات الأجنبية كما اشترطوا عليه ألا يستشير الأجانب وألا يعقد معهم معاهدات إلا بعد استشارة الأمة(4) كما أكد "عبد الحفيظ" – بعد بيعته – في رسائل للقبائل ولأهل الحل والعقد، على أمر الجهاد لإخراج العدو من ثغور المسلمين. (5)

---

(1) الناصري: مرجع سابق ، ص: 52.

(2) أمل عجيم: مرجع سابق، ص: 153–154.

(3) العربي أكنينح: مرجع سابق، ص: 371.

(4) ألبير عياش: مرجع سابق، ص: 57.

(5) محمود شاكر: مرجع سابق، ص: 352 .

الصورة رقم (22): المولى "**عبد الحفيظ**.



صورةُ السُّلطان عبد الحفيظ بن السلطان مولاي الحسن الأول

المصدر: عبد الرحمن بن زيدان، العلائق السياسية للدولة العلوية، ص: 304.

إن أول ما واجه السلطان حملة عسكرية أرسلها المولى "**عبد العزيز**" في الجنوب لأنه لم يكن يرغب في التخلي بسهولة عن الحكم، إلا أن الحملة انهزمت، وحتى يحافظ المولى "**عبد العزيز**" على عرشه وحقوقه وامتيازاته، سلم بالمطالب الفرنسية من دون قيد أو شرط مما أثار نقمة المغاربة ضده، [1] حيث عمت

الانتفاضة ضد المولى "**عبد العزيز**" البلاد كلها، وربما كانت فرنسا تريد هذه الثورة، وقد تكون محركة لها من الخلف، وذلك لأنها كان تريد خلع المولى "**عبدالعزيز**" لأنها كانت تشعر أنه أقرب إلى الألمان بينما ترى في أخيه "**عبد الحفيظ**" سلطانا أفضل لها. [2]

واستفاد منها بعض المتطلعين إلى السلطة، فدعم "**الريسوني**" سلطته على شبه الجزيرة الطنجية والريف، كما وسع قواد الأطلس الكبير نفوذهم، وكانوا إلى حدود تلك الفترة شخصيات ضعيفة. [3]

كما واجه السلطان ثورة في فاس بزعامة "**الشريف محمد الكتاني**"، حيث قام الأخير بطرد الأوربيين من فاس ومنع دخولهم إليها وعدم لجوء السلطان إلى استشارتهم والتراجع عن تطبيق ميثاق الجزيرة الخضراء وإجراء إصلاحات شاملة وإعلان الجهاد ضد الاحتلال الأوربي، وحيث أن السلطان تخلى عن التزاماته بسبب الحصار السياسي الذي ضربه الفرنسيين على البلاط وفرض احتلالهم العسكري لمناطق شاسعة من البلاد، [4] فان "**الشيخ الكتاني**" أخذ يوجه انتقاداته علنا إلى السياسة الحفيظية، وكان الفرنسيون يتتبعون تحركات "الكتاني" في الوقت الذي كان يستعد لمغادرة فاس متوجها إلى بني مطير ليعلن منها تنظيم الجهاد ضد الاحتلال الأوربي، كما قيل انه كان يدبر للإطاحة بالمولى "**عبد الحفيظ**" أيضا، ليدير بنفسه سياسية الدولة، إلا أنه لا تتوفر الوثائق لإثبات أو نفي هذه المحاولة، هذا ما جعل الدبلوماسيين الفرنسيين يقررون التخلص منه بتضخيم مغامرته لدى السلطان، وأشاروا على السلطان بالقبض عليه، هذا ما جعل السلطان يوجه من ورائه حملة قومها ألف رجل يصحبها عدد من الضباط الأجانب، وعندما اقتربت الحملة كان أحد

---

(1) الطيب بياض: المخزن والضريبة والاستعمار (1880–1915)، إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء، 2011، ص: 120.

(2) ألبير عياش: المرجع نفسه، ص: 57.

(3) العربي أكنينح: مرجع سابق، ص: 372–374.

(4) الطيب بياض: مرجع سابق، ص: 120.

قواد بني مطير قد دبر عملية تطويق "**الكتاني**" وأنصاره فسلمهم إلى الحملة فقيدت الشيخ وأسرته، ثم استنطق من قبل السلطان وسجن بالقصر وصودرت بيوت أسرته وأنصاره، وعوقب جلدا بالسوط ثم توفي من آلامه في 4 ماي (1908) ودفن بفاس.

كما استطاع السلطان "**عبد الحفيظ**" أن يقضي على ثورة "**أبي جمارة**"، ولكن قد كلفه ذلك كثيرا، لذا فقد عقد قروض بمبلغ مائة مليون فرنك لتسديد نفقات حملاته العسكرية، لذا فان الشعب بقي ناقما على سلطانه [1]

إن العناوين التي انطلقت منها ثورة المولى "**عبد الحفيظ**" كانت موجهة ضد زيادة التدخل الأجنبي في المغرب ولكن الصعوبات و المشاكل كانت أكبر من أن يمكن للمولى أن يسيطر عليها. فالدول الأوربية مثل ألمانيا آثرت عدم دعم المولى "**عبد الحفيظ**"، أو على الأقل عدم الاكتراث لما تشهده الساحة المغربية، وعندما فكر السلطان بطلب المساعدة من ألمانيا، وجد اتفاقا فرنسيا ألمانيا تبلور مع اتفاقية بين الدولتين تم التوقيع عليها عام (1909) ونصت على فرض السيطرة الاقتصادية الثنائية الفرنسية الألمانية على المغرب، بالإضافة إلى قلة الموارد الداخلية، وفراغ الخزينة فاحتاج المولى إلى مزيد من القروض، إلا أنه صعب عليه الحصول على الأموال ما دامت البلاد غير مستقرة، وان حصل عليها فبشروط باهضة، كلها أسباب دفعت المولى "عبد الحفيظ" إلى بدء مفاوضات للوصول إلى اعتراف به وبسلطته، وقد كان موقفا صعبا، ولاسيما إزاء التوفيق بين الضغوط الدولية المفروضة عليه والتزاماته نحو شعبه.

إزاء هذه الأوضاع المتفاقمة، قام السلطان "**عبد الحفيظ**" بطلب المساعدة من فرنسا، للدفاع عنه وعن حكمه، فالسلطان كان في وضع حرج جدا، مع اشتداد الضائقة المالية، وخضوع معظم موارد البلاد للإشراف الأوربي ورهنها لسداد الديون المتراكمة، وأجور الجباة واستفحال المطالب والغرامات المخزنية، [2] إضافة إلى تزايد التدخل الأجنبي في شؤون المغرب، وخاصة العسكرية، فقد بدأت فرنسا منذ (1909) محاولاتها لتقوية بعثتها العسكرية الفرنسية للسيطرة على الجيش في المغرب. [3]

---

(1) ابراهيم حركات: مرجع سابق، ص: 341

(2) أمل عجيم: المرجع السابق، ص: 156

(3) العربي أكنينح: المرجع نفسه، ص: 375.

أدت هته الأوضاع إلى اندلاع انتفاضات عارمة على المولى "**عبد الحفيظ**" شملت **قبائل أحواز وفاس و ومكناس** بالإضافة إلى بني مطير وما جاورهم من الأيالات التي كانت لا تزال خاضعة ومنقادة للسلطة المخزن، حيث اتفقت تلك القبائل على ثورة على المخزن الحفيظي، ونبذ طاعته والإيقاع به، فاتجهوا نحو فاس في 22 فيفري (1911)، وحاصروا السلطان في قصره يوم 14 مارس من نفس السنة، (1) كما ثار عليه أخوه "**زين**" في مكناس، واستولى عليها، وألف حكومة فيها ودعا لنفسه، فاضطر المولى "**عبد الحفيظ**" إلى التوقيع على الطلب الخاص باستنجاد القوات الفرنسية لتخليص العاصمة من الثوار. (2)

شكل طلب السلطان الدعم الفرنسي الفرصة السانحة لفرنسا، التي طالما انتظرتها الجيوش الفرنسية المرابطة بالشاوية لتزحف باتجاه فاس متذرعة بحماية السلطان وأوربيي المدينة، لذا أرادت فرنسا الحصول على موافقة الدول الأوربية للقيام بالتدخل، ودعت هذه الأخيرة السلطان إلى أن يتقدم بهذا الطلب حتى لا يظهر موقفها من الباب العالي. وتميزت مواقف الدول الأوربية على الشكل التالي:

– بريطانيا لم تعارض أي تدبير تتخذه فرنسا وترى أنه ضروري للمحافظة على الأمن والنظام في المغرب.

– اسبانيا عارضت في البدء ثم اضطرت إلى التراجع عندما ازداد تأييد بريطانيا لفرنسا.

– ألمانيا فضلت أن تقف من المشروع الفرنسي موقف التحفظ.

في هذه الأجواء، اتخذت فرنسا قرارا بالتدخل في فاس، وذلك عن طريق زحف قواتها من الدار البيضاء حتى الرباط والقنيطرة، ومنها صوب الشرق لكي تصل إلى فاس عن طريق مكناس، حيث زحفت القوات الفرنسية إلى فاس يوم 21 أيار، والى مكناس في 7 حزيران (1911)، (3) واستطاعت القضاء على ثورة أخيه "**زين**"، وأتت به تحمله إلى أخيه، فعفى عنه، وفي الوقت نفسه عززت فرنسا كتائبها الموجودة على الحدود المغربية الشرقية، وهذه القوات الفرنسية المهاجمة كانت بقيادة الجنرال "**موانييه**"، الذي فتح

---

(1) محمود شاكر: مرجع سابق، ص: 352_353.

(2) العربي أكنينح: المرجع السابق، ص: 377.

(3) بياض بيوض: مرجع سابق، ص 308.

أمامه المجال ليحرك آلته الدبلوماسية من موقع تفاوضي أقوى لفرض شروط الحماية. [1] انتهى الجيش الفرنسي من مهمته التي استدعت شكر السلطان قائده الجنرال "**مونييه**" على حسن صنيعه، كما كلفه بتبليغ شكره للحكومة الفرنسية على مساعدتها إياه في موقفه الحرج، وبعد ذلك أذاعت المصادر الفرنسية أن السلطان راغب في إبقاء فرقة من الجيش الفرنسي في فاس تقدر بنحو ستة آلاف جندي، حيطة من تجدد الفتنة في البلاد. [2]

إن أحداث مكناس وفاس (1911)، لم تكن وليدة تلك السنة، ولا ناجمة عن طبيعة من طبائع تلك القبائل، بل يمكن القول أن أسباب الانتفاضة العارمة التي قررت نهائيا مصير المغرب، ترجع جذورها إلى الوقت الذي بدأ فيه المغرب يفقد استقلاله تدريجيا، منذ أن فلتت من يده زمام المبادرة، وتحول من موقف الهجوم إلى موقف الدفاع عن النفس، أي منذ أن بدأت أوربا الناهضة تتوسع، وتتطلع إلى السيطرة على بلدان ما وراء البحار لإخضاع الشعوب المستضعفة واستغلال خيراتها، لم تكن ثورة فاس لسنة (1911) سوى نتيجة حتمية للضغوط الأوربية المالية والاقتصادية المتصاعدة التي تفاقم أمرها، ما أسفر عن اندلاع تلك الأحداث، وعجلت بتدخل فرنسا وعقدها لنظام الحماية على البلاد. [3]

---

(3) محمود شاكر: مرجع سابق، ص: 352-353.

(3) محمد الأمين: مرجع سابق، ص:351.

(4) العربي أكنينح: مرجع سابق، ص: 402.

2-2 التدخل الاسباني في شمال المغرب (1909 – 1911):

في سنة (1903) عقد اتفاق بين فرنسا واسبانيا تقرر فيه إعطاء المنطقة الشمالية لإسبانيا في حالة غزو فرنسا للمغرب، بالإضافة إلى الامتيازات المنجمية التي أعطاها "**بوحمارة**" لشركتي مناجم الريف والشمال الإفريقي لذا طالب الاسبان السلطان بالاعتراف بذلك، لكن المولى "**عبد الحفيظ**" رفض ذلك، هذا ما دفع بالاسبان للتدخل سنة (1909) في شمال المغرب، [1] حيث قام الاسبان بنشر وحدات من جيشهم حول المناجم، وأدى ذلك إلى انتفاض أهل الريف بزعامة "**الشريف محمد أمزيان**"، الذي هاجمهم واستطاع ردهم الى مليلية.

وفي 27 جويلية وقعت معركة حول واد الديب قتل فيها عدد من ضباط الاسبان واحد منهم بدرجة جنرال. غير أن القوات النظامية الضخمة التي جندها الاسبان وتفوقها في السلاح ضيق على المقاومة رقعة تحركها حتى استشهد بطلها "**محمد أمزيان**" في 15 ماي (1912) مع ذلك لم تتوقف حركة المقاومة. [2]

لم يغفل المولى "**عبد الحفيظ**" عما كان يجري بالمنطقة فقد احتج على احتلال المناجم لدى الدول الأوربية، ولكن هذا لم يكن كافيا لردع الاسبان الذين جندوا ما بين 40 و 50 ألفا في سبتمبر (1909) لاحتلال رأس الماء والناظور وسوق أربعاء كبدانة والمناجم نفسها، فقد كان الاسبان يطبقون الاتفاقيات السرية التي عقدوها مع الفرنسيين، وهؤلاء سبقوهم إلى تطبيقها بمجرد التوقيع على ميثاق الجزيرة. [3]

بينما كانت المقاومة تواصل عرقلة الانتشار الاسباني من جهة الشمال الشرقي تمكنت اسبانيا من إنزال جيوشها بكل من العرائش والقصر الكبير يومي 8 و 10 جوان (1911)، لكن في ظروف يسودها اللبس والغموض، وكانت فرنسا ترغب في إلحاق المدينين بمنطقة نفوذها، فهي بدون شك تحلم بأن تبقى الطريق

---

(1) محمود الشرقاوي: المغرب الأقصى مراكش، مكتبة لأنجلو المصرية، القاهرة، ب.س.ن، ص: 29.

(2) عبد الله بن عبد العزيز: مرجع سابق، ص: 101.

(3) محمود الشرقاوي: مرجع سابق، ص: 29.

مفتوحة بين طنجة ومنطقة النفوذ الفرنسي، لكن المبادرة الاسبانية التي بررها احتلال الطرف الآخر لوجد والدار البيضاء أفسد مخططات هذا الطرف على دقة إستراتجيته، [1] بعدها تم توقيع اتفاقية مغربية – اسبانية في 27 نوفمبر (1911) حصلت اسبانيا بموجبها أكثر مما ضمنته لها اتفاقية (1904) فتمزق المغرب باقامة منطقة اسبانية مستقلة تحت إمارة خليفة يختاره السلطان من بين مرشحين تقدمهما اسبانيا ، كما تأسست شركة فرنسية – اسبانية لاستغلال خط حديدي بين طنجة وفاس. [2]

---

(1) محمود الشرقاوي: المرجع السابق، ص: 30.

(2) عبد الله بن عبد لعزيز: مرجع سابق، ص: 101

2-3 أزمة أغادير الثانية (1911):

ثارت القبائل المغربية ضد تخاذل المولى "**عبد الحفيظ**"، وقصد وفد يمثلها العاصمة المغربية لمطالبة السلطان باتخاذ إجراءات صارمة لإنقاذ البلاد ، فتدخلت الحكومة الفرنسية بحجة حماية السلطان واحتلت مدينة فاس أيار 1911، ومدينة مكناس في جويلية (1911)، بينما تقدمت القوات الاسبانية في العام ذاته واحتلت كل من العرائش والقصر الكبير في 8 و 10 جوان (1911). (1)

هذا ما دفع بالحكومة الألمانية إلى التحرك إعرابا عن استيائها الشديد، فقد أدى احتلال فاس إلى تصاعد خطر في الخلافات الفرنسية – الألمانية، فان كانت ألمانيا لم تعترض على احتلال فرنسا وجدة والدار البيضاء سنة 1907، لحاجتها لرأس المال الفرنسي لاجتياز أزمتها المالية، فإنها لن تتساهل حيال احتلال فاس، (2) حيث بلغت الخلافات ذروتها بين الدولتين "**بأزمة أغادير**" سنة **(1911)** التي كادت أن تشعل نار الحرب في أوربا (3)

كانت أزمة أغادير ردا عمليا من قبل الألمان على عدم التزام فرنسا بميثاق مؤتمر الجزيرة (1906)، وتنفيذ مقتضياته بتكافؤ بين القوى الأوربية الأساسية يومئذ، لهذا أسرعت ألمانيا بإرسال الطراد الحربي "**بانتير**" إلى ميناء أغادير، التي تقع على الساحل المغربي المواجه للمحيط الأطلسي بحجة حماية رعاياها وحماية مصالحها التجارية. (4) ولتفادي نقد الدول لها أبلغت ألمانيا الدول المعنية بذلك، وبأنها ستسحبه عندما تنهي الأزمة، وكان تصرف ألمانيا يهدف في حقيقة الأمر إلى الضغط على فرنسا، لتعوضها في أماكن أخرى، بعد أن صعب عليها البقاء في المغرب، في ظل الوجود الفرنسي. في هذه الأثناء لم تكن الدول الأوربية راغبة في الحرب وفي الوقت نفسه كانت فرنسا مستعدة للتسوية، ولذلك وبعد مساومات استعمارية بين الدولتين تم الاتفاق في 4 نوفمبر (1911) على تنازل فرنسا عن جزء من الكونغو الفرنسي

---

(1) جرمان عياش: مرجع سابق، ص: 85.

(2) فادية عبد العزيز القطعاني: مرجع سابق، ص: 44.

(3) علال الخديمي: المغرب في مواجهة التحديات الخارجية (1851 ـ 1947)، ص: 124.

(4) امحمد مالكي: مرجع سابق، ص: 93.

لألمانيا، وضمان المصالح الاقتصادية الألمانية في المغرب، نظير اعتراف ألمانيا بنفوذ فرنسا وحدها في المغرب، والا تعرقل عمل فرنسا ولو أخذت على عاتقها حماية المغرب. (1)

بذلك تمكنت فرنسا من انهاء جميع خلافاتها الاستعمارية مع القوى الأوربية المنافسة لها في المغرب، ولم يبق أمامها سوى إعلان الحماية عليه، (2) وهو ما هيأت له الظروف الداخلية التي كان يمر بها المغرب، فقد أدرك فرنسا أن السلطان "**عبد الحفيظ**" فقد هيبته ونفوذه بين مواطنيه، بسبب ممارسة حكومته الاستبدادية، وتدني الوضع الاقتصادي، وخضوعه للمخططات الفرنسي، كل ذلك أدى إلى فقدان السلطان شرعية منصبه بين أبناء شعبه، باعتباره سلطان للجهاد وللمسلمين، ومن هنا كان على فرنسا وضع حد لهذا الوضع، بأن تنهي عمليا استقلال البلاد السياسي ولاقتصادي، بفرض حمايتها عليه، وهو ما تم في 30 مارس 1912، بعد أن أجبرت السلطان "عبد الحفيظ" على التنازل عن العرش في 11 أوت من العام ذاته. (3)

---

(1) عبد الحميد بطريق : مرجع سابق ، ص: 149 .

(2) علال الفاسي : مرجع سابق ، ص: 17 .

(3) امحمد مالكي : مرجع سابق ، ص: 130 .

2-4 فرض الحماية المزدوجة (الفرنسية – الاسبانية) (1912):

أبدى السلطان "**عبد الحفيظ**" عدة تحفظات فيما يختص بالحماية، وأرسل مذكرة للحكومة الفرنسية يوضح ذلك فيها، حيث قال: "**إنني ألفت نظر الحكومة الفرنسية الى كون المغرب لم يخضع منذ الفتح الإسلامي لأية دولة أجنبية كمستعمرة، وأنه ما فتئ يتمتع باستقلاله منذ ثلاثة عشر قرنا، فلهذا السبب لا يمكن تشبيه المملكة المغربية ببلاد مستعمرة**، لذا فكر السلطان "عبد الحفيظ" في تحكيم أوربا في المشكلة، غير أن معظم الدول كانت قد أشبعت أغراضها فلم تر ما يدعوا إلى محاولة وضع القضية المغربية على بساط البحث من جديد ، هذا ما جعله يقدم يفكر في التنازل عن العرش، [(1)] حيث قدم المولى "**عبد الحفيظ**" مذكرة إلى الحكومة الفرنسية في 17 أكتوبر سنة (1912) يطلب منها تفسيرات عن مستقبله وطلب ضمانات، وطالب بحريته في حال تنازله لناحية البقاء في المغرب أو مغادرته، [(2)] وقال للوزير "**رينو**" : "**إنني أفضل التنازل عن العرش على أن أتسبب فيما يحط من قدري وأن أدخل فرنسا إلى مملكتي**"، وقد ردت فرنسا بشرح سياستها ونصحت المولى "**عبد الحفيظ**" بالموافقة على المادة الخاصة بتسليم شؤون المغرب الخارجية إلى فرنسا، وبمعنى آخر كانت فرنسا تطلب من السلطان الموافقة على الحماية، لم يجد المولى "**عبد الحفيظ**" بدا من التنازل عن العرش لذا غادر السلطان المغرب في 12 أوت 1912، وعلل تنازله عن العرش بقوله : "**لم يبق لي أي نفوذ حتى صرت لا أكاد أبذل النصح إلا بشق النفس، وقد كبلت رجلاي، وسلسلت يداي وقيل لي أحكم**". [(3)]

كما اعترف السلطان بأنه من حق الأمة الدفاع عن نفسها واختيار من يستطيع الدفاع عن حوزتها، وقد جاء في الكتاب الذي سلمه للصدر الأعظم عندما ركب الباخرة (شايلا) مغادرا مملكته مايلي: "**لا يخفى عليكم ما تحملت من تعب ومشقة وانشغال البال في الأيام الأخيرة التي مرت، وقد أثر ذلك في صحتنا وأضر بها**

---

(1) محمود الشرقاوي: مرجع سابق، ص: 35.

(2) عبدالحيد المرينسي: الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية الأستاذ علال الفاسي، مطبعة الرسالة، الرباط، 1978، ص: 12.

(3) محمود الشرقاوي: مرجع سابق، ص: 35.

ورأينا أنفسنا عاجزين عن القيام بواجباتنا التي يجب أن نقوم بها كملك نحو الشعب، ولذا قررنا أن نتنازل عن عرش السيادة، فلا بأس أن تختاروا من بين اخواننا من يصلح لذلك ويتفق الشعب على مبايعته وتوليته لكي يتولى مصالح المسلمين، والله أسأل أن يختار للمسلمين من يكون لهم صالحا". (1)

وبعد أن فرغت فرنسا من إسكات المعارضة الألمانية، أرغمت المولى "**عبد الحفيظ**" على توقيع معاهدة الحماية في 30 مارس (1912)، وامتد فترة انتظار توقيع العقد أزيد من عشرة أشهر مرت في قسوة على الضباط والمدنيين الفرنسيين داخل فاس، وكانت أسوأ الأيام عليهم تلك التي سبقت توقيع مباشرة والتي تلت مباشرة توقيع صك الحماية، (2) وقد وقعها على الجانب الفرنسي المفوض الفرنسي "**رينو**"، وهكذا أصبحت البلاد بموجب هذه الحماية تحت إشراف كل من فرنسا واسبانيا. (3)

وبذلك وضع المغرب تحت سلطة مقيم عام فرنسي الجنرال "**ليوتي**"، فمنذ (1903) وجد هذا الأخير بالجزائر على التخوم المغربية، حيث أصبح شغله الشاغل طيلة تسع سنوات العمل على غزو هذه البلاد، فباستغلال الاتفاقيات التي أصبحت تتيح منذ (1901) إمكانية اختراق الحدود المغربية، وفي إطار رسم "معالم العمل" في المستقبل، وضع خطة تقوم على التسلل البطئ والتسرب التدريجي والتفكيك المستمر، تلك الخطة التي مكنته عن طريق التوسع كبقعة الزيت، وعن طريق إنزال الضربات المتكتمة وفي الأراضي التي اكتسبت في الخفاء من الشروع سرا في غزو المغرب، وفي هذا يقول : " **أشعر بأنني أحكم قبضتي على هذا البلد ...هكذا... كنت أحلم بغزو المغرب...واثقا بآلتي وخطتي**" فتعيينه مقيم عام لفرنسا بالمغرب عام (1912) لم يكن ليشرع في العمل، وإنما ليواصل ويتوج مشروعا مألوفا لديه ويسير سيرا مرضيا. (4)

لم يتردد "**ليوتي**" في الدعوة إلى تحديد مفهوم الحماية ويعرفها بأنها: "**بلاد تحتفظ بكل مؤسساتها وحكوماتها،**

---

(1) علال الفاسي: مرجع سابق، ص: 22.

(2) ابراهيم حركات: مرجع سابق، ص: 341–342.

(3) عبدالحيد المرينسي: مجع سابق، ص: 12.

(4) جرمان عياش: أصول حرب الريف ، تر: محمد الأمين بزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 1992، ص: 59.

الملحق رقم (23): توقيع السلطان "**عبد الحفيظ**" على عقد الحماية 1912.


توقيع السلطان مولاي عبد الحفيظ على عقد الحماية

المصدر: عبد الرحيم الورديغي: مرجع سابق، ص 17.

وتدار ذاتيا بأجهزتها الخاصة، تحت الرقابة المجردة من جانب دولة أوربية، تحل محلها في التمثيل الخارجي، وتتولى إعادة إدارة جيشها وماليتها، وتوجه نفوذها الاقتصادي، دون أن يمس جوهر مؤسساتها ومقومات بنائها الحضاري". لكن ما حدث في الحقيقة هو أن هذا الطرح، بقدر ما أبقى على المؤسسات التقليدية، بقدر ما خلق ثنائية القديم والحديث، وعمقها في أكثر من مجال، [1] وقال أيضا : "**ان مصدركل سلطة هوعند السلطان ... ويتشرف المقيم ... بأن يكون أول خادم للسلطان**". [2]

ونفس الطرح نجده عند الوزير الفرنسي " **بوانكاريه**" في الكتاب الذي بعثه الى رئيس الجمهورية الفرنسية يوم 27 أفريل (1912): "**إن فكرة الحماية كانت الفكرة الوحيدة الممكن تطبيقها والمتفق مع المعاهدات الدولية، وهذا الادعاء لا يكون صحيحا إلا إذا كان الغرض من الفكرة صيانة سيادة السلطان صيانة تامة ودائمة ، وصيانة وحدة التراب المغربي كله من أقصاه الى أقصاه ، وصيانة الحرية الاقتصادية القائمة على المساواة بين الدول**". [3]

وقد نصت الاتفاقية التقسيم الاستعماري الفرنسي الاسباني للمغرب التي كانت يوم 27 نوفمبر 1912 على تفتيت المغرب على تفتيت المغرب إلى الأقسام التالية :

أ- منطقة تحت سيطرة النفوذ الفرنسي وعاصمتها الرباط.

ب- الثانية من نصيب اسبانيا واتخذت من تطوان عاصمة لها.

ج- أما المنطقة الثالثة فهي طنجة ، فتبقى تحت إشراف دولي ويعود أول تاريخ رسمي بالوضع الخاص لمدينة طنجة كمدينة دولية إلى سنة (1902) في معاهدة بين فرنسا واسبانيا والتي أعلن فيها استعداد الدولتين لقبول حياد المدينة. [4]

---

(1) محمد مالكي: المرجع السابق، ص: 131.

(2) نورالدين جاطوم: مرجع سابق، ص: 28 .

(3) علال الفاسي: مرجع سابق، ص: 19.

(4) مفيد الزيدي: التاريخ المعاصر بين الحداثة والمعاصرة ، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 251.

الصورة رقم (24): التقطيع الاداري على عهد الحماية 1912.



المصدر: عبد الرحمن بن زيدان، العلائق السياسية للدولة العلوية، ص: 548.

– وبذلك اتخذت إستراتيجية الاستعمارين الفرنسي والاسباني أبعادها الكاملة في المغرب.

احتوت هذه الاتفاقية على جملة من البنود أقرت مايلي :

1– اتفاق الدولتين على وضع نظام جديد لمراكش يتضمن الإصلاحات الإدارية والقضائية والاقتصادية و العسكرية، والتفاهم مع اسبانيا بشأن المصالح المتبادلة.

2– تتعهد فرنسا بالمحافظة على عرش السلطان وحماية بلاده.

3– يوافق السلطان على حق فرنسا في احتلال أي جزء من البلاد تراه ضروريا للمحافظة على الأمن والنظام.

4– يمثل فرنسا لدى السلطان مقيم عام.

5– تتولى فرنسا إدارة الشؤون الخارجية للمغرب بكافة أشكالها ويمتنع السلطان عن عقد أي اتفاق ذو صبغة دولية أو عقد أي قرض أو منح أي امتياز بدون موافقة فرنسا. [1]

وهكذا أعطت هذه المعاهدة لفرنسا حرية العمل، حيث سعت فرنسا إلى الاستفادة من كافة الامتيازات التي منحتها إياها معاهدة الحماية، فقد عملت على إدخال أي إصلاح ترى الحكومة الفرنسية فائدته، كما بادر الفرنسيون إلى عقد اتفاق مع اسبانيا 18 أكتوير (1912) تقضي بوضع الجزء الشمالي من المغرب والمعروف بمنطقة الريف تحت حماية اسبانيا على أن يظل خاضعا لسيادة السلطان الدينية وذلك بموجب الفقرة الأخيرة من المادة الأولى، وكذلك عقدت فرنسا مع الدول ذات المصالح في طنجة معاهدة لتنظيم شؤون المدينة، وتنفيذا لأحكام المادة الخامسة التي جعلت المقيم العام الفرنسي ممثلا لفرنسا ووسيطا وحيدا بين السلطان الوزارة المغربية الصدر الأعظم، ووزيري العدل والأوقاف، وأنشأت إلى جانب الوزارة هيئة مراقبين ومديرين تابعة للمقيم العام الفرنسي، وضمت الهيئة الأخيرة مصالح المالية، والأشغال، والصناعة،

---

(1) محمود الشرقاوي: مرجع سابق، ص: 27.

والزراعة والأجانب وراعيا لشؤون الأجانب، وبذلك أصبحت طنجة دولية. وبموجب هذه المعاهدة ألغيت وزارات الحربية، والخارجية، والداخلية، والمالية، وأبقت فرنسا على الوزارة المغربية كحكومة ذاتية للبلا، وضمت والتجارة،

والمواصلات، والتعليم، والصحة، والداخلية. واحتل الفرنسيون أكثر وظائف الدولة، فمن بين (20500) وظيفة حكومية شغل المراكشيون فيها أقل من ستة آلاف منصب بذلك بل سيطرت على مصادر الثروة، وفي مقدمتها الأرض الزراعية التي منحتها للمهاجرين الفرنسيين، مما أشاع الفقر، والجهل، والمرض في البلاد، هذا فضلا عن تشجيع حركات الانحلال، والثورات الداخلية، وثارة العصبية بين العرب والبربر، ونشر اللغة الفرنسية، والقضاء على الحركات التحررية. [1]

أثار التوقيع على معاهدة الحماية الاستعمارية للمغرب الأقصى انطلاق ثورات عدة ضد الوجودين الفرنسي والاسباني، خصوصا وأن هذه المعاهدة قسمت المغرب إلى منطقتي نفوذ فرنسية واسبانية، [2] وفي هذا يقول **الحجوي** : "**ولم يبق غني بفاس بل وبالقبائل القريبة من فاس أو الثغور وبمكناس أو مراكش وغيرها من المدن إلا وقد نال الحماية الأجنبية**" ، حيث اجتاحت الانتفاضات ضواحي فاس ومكناس وما جاوورهما من الايالات في المرحلة التي سبقت مباشرة توقيع وثيقة الحماية، كما ثار الجيش على الملك لقبوله الحماية، هذا ما جعلهم يتوجهون إلى القصر السلطاني حيث لم يقع معهم أي حوار مباشر، فرجعوا إلى ثكناتهم وقتلوا جميع ضباطهم الفرنسيين بعد مطاردتهم في المدينة القديمة. [3]

وكتب الدكتور ويزجربي قائلا: "**عندما عرف النبأ في فاس، وقع هجوم عام، واعتبرت معاهدة الحماية كعملية بيع للبلاد، فاجتمعت المدينة، من شرفاء وعلماء إلى آخر بقال، على نبذ الصفقة التي باع بها "الإمام" وأمير المؤمنين جزءا من دار الإسلام للمسحيين، بعدما حمل إلى السلطة قبل أربع سنوات بصفته**

---

(1) اسماعيل أحمد ياغي و محمود شاكر: تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر، ج2، دار المريخ، الرياض، 1993، ص: 150.

(2) بياض بيوض: مرجع سابق، ص: 375.

(3) عبد الرحيم الورديغي: فاس في عهد الاستعمار الفرنسي (1912_1956، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992، ص: 17.

سلطان الجهاد". [1]

استمرت ثورة الشعب، وأباد الوطنيون الحامية الفرنسية في المدينة (فاس) في اليومين الأولين 17 و نيسان 1912 وقد ندم المولى "عبد الحفيظ" على ما فعل من استنجاد بالفرنسيين وأحس بالمصيبة التي أوقع بلاده فيها، فتنازل لأخيه "**يوسف**" في 13 أوت (1912) وانتقل هو إلى مدينة طنجة وقد سبقه أخوه "**عبد العزيز**"[3] [2] كما ثار "**أحمد هبة الله بن الشيخ ماء العينين**" في الأجزاء الجنوبية ودعا إلى الجهاد وإنقاذ البلاد فالتف حوله الناس، وحاصر مدينة مراكش ودخلها عنوة، بويع فيها سلطانا للمغرب الأقصى يوم 17أوت (1912)، أي بعد أربعة أيام فقط من مبايعة "**يوسف بن الحسن**"، فأرسلت الحكومة الفرنسية جيشا بقيادة "**ليوتي**" إلى "**أحمد هبة الله**" انتصر عليه، ففر وزال سلطانه، [4] فكانت ثورة "**أحمد هبة الله**" تجسيدا لليأس الذي استولى عليه بعد فشل المولى "**عبد الحفيظ**" في إقرار وحدة البلاد والوفاء بالتزاماته في قيادة حركة الجهاد، ولكنها لم تفرض نفسها بديلا لأن جهات الصراع كانت كثيرة، كما أن بدائية تنظيم المقاومة وتشتتها ساعد الأطراف المعادية والأكثر تنظيما على أن تتحكم على الساحة دون أن تختفي ظلال المقاومة قط، حيث واصل "**أحمد هبة الله**" المقاومة بالصحراء بضع سنوات أخرى اثر انسحابه من مراكش إلى أن توفي سنة (1937)، بعدها نصب المولى المولى "**يوسف بن الحسن**" وبقي على العرش من غير منافس حتى توفي بفاس بعد معاناته مع مرض أصابه عام 1919، وبذلك فتحت صفحة جديدة من تاريخ المغرب في اتجاهين في ظل الحماية وضدها. [5]

---

(1) ألبير عياش، مرجع سابق، ص: 58.

(2) محمود شاكر : مرجع سابق، ص: 353.

(3) محمد الأمين: مرجع سابق، ص: 352.

(4) محمود شاكر : مرجع سابق، ص: 354.

(5) ابراهيم حركات: مرجع سابق، ص: 344.

الصورة رقم (00): "المولى يوسف"



صورة السلطان مولاي يوسف بن السلطان مولاي الحسن الأول

المصدر: عبد الرحمن بن زيدان، العلائق السياسية، ص: 344.

الصورة رقم (21): السلطان الجديد " يوسف" بالإقامة العامة الفرنسية بفاس يوم 14 جويلية 1912.



السلطان الجديد مولاي يوسف بالاقامة العامة الفرنسية بفاس يوم 14 يوليوز 1912

المصدر: عبد الرحيم الورديغي: مرجع سابق، ص 17.

الصورة رقم (22): السلطان الجديد " يوسف" بالإقامة العامة الفرنسية بفاس يوم 14 جويلية 1912.



111. السلطان مولاي يوسف بمعية ليوطي

المصدر: محمد القبلي، مرجع سابق، ص 532.

من كل ما تقدم، يتبن أن فقدان المغرب استقلاله السياسي والاقتصادي لصالح فرنسا واسبانيا كان مرتهنا بالتطورات الدولية الناجمة عن الصراعات بين القوى الاستعمارية الأوربية، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الداخلية للمغرب، وتزايدت أطماع الإمبريالية التي استطاعت تجاوز خلافاتها بعد عدة اتفاقيات التي أسهمت في إنجاح استرايجية الاحتلال الأوربي، كما مثلت معاهدة الحماية مرحلة تحول خطرة في مسيرة المغرب، بما أفرزته من تحديات استهدفت الشخصية المغربية (الوطن والذات).


خاتمة

بعد هذه الدراسة يمكن أن نخلص إلى نتائج تؤكد التنافس الأوربي على المغرب الأقصى في الفترة الممتدة ما بين 1880 إلى غاية 1912، ومن أهمها:

– بعد أن تم لفرنسا إخضاع الجزائر وتونس لسيطرتها، بدأت تسعى لمد هذه السيطرة إلى المغرب، لذا قامت بفرض جملة من الضغوط السياسية والعسكرية على المغرب.

– اغتنمت اسبانيا فرصة النزاع بين حكام المخزن وفرنسا، وأخذت تبني الحصون على مشارف سبته، مما أدى إلى قيام حرب بين المغرب واسبانيا انتهت بانهزام المغرب والتوقيع على اتفاقية مهينة ما ضاعف من الضغوط العسكرية على المغرب الأقصى.

– مارست الدول الأوربية إضافة إلى الضغوط السياسية والعسكرية ضغوط اقتصادية، حيث اعتمدت على عقد اتفاقيات تجارية مع المغرب هذا ما أدى إلى فرض الحمايات القنصلية بالمغرب، وفتح المغرب تجاريا أمام تنافس الدول الأوربية وكرس التغلغل الاستعماري الأوربي بشكل أكثر نتيجة هته الاتفاقيات.

– طالب سلاطين المغرب بعقد مؤتمر دولي سنة 1880 للنظر في مشكلة الحماية الفردية بالمغرب، الا أن نتائج هذا المؤتمر زادت في تعميق الأزمة، فبدل وضع حد للحماية القنصلية صادق المتآمرون على تكريسها وتعزيزهاأكثر من ذلك، حيث أعطيت بموجب هذا المؤتمر حق الملكية للأجانب بالمغرب.

– حاول المولى الحسن إصلاح أوضاع البلاد، فنظم الجيش وأنشأ مصنعا للذخيرة وأسس المصالح الوزارية، وقضى على الثورات الداخلية، كما حاول الحد من النفوذ الأجنبي، إلا أن هته الإصلاحات باءت بالفشل لأنها جاءت في فترة عصبية وغير مناسبة.

– زكى مؤتمر الجزيرة الخضراء لسنة 1906 استمرا التوغل الأوربي، حيث وضع هذا المؤتمر مصالح الدول الأوربية فوق مصلحة المغرب وجاءت قرارات المؤتمر تخدم وجهة النظر الاستعمارية على حساب استقلال المغرب.

– أحدثت نتائج مؤتمر الجزيرة الخضراء، الذي كان تمهيدا للحماية رد فعل شعبي طالب بخلع السلطان.

- استطاعت فرنسا تخطي الدول الاستعمارية المعارضة للانفراد الفرنسي بالسيطرة على المغرب الأقصى، حيث تمكنت من تخطي هذه العقبات بعقد اتفاقيات استعمارية مع الدول الأوربية المنافسة لها، وأخذت بعين الاعتبار المصالح المتبادلة للأطراف، فاستطاعت الحصول على موافقة ايطاليا عام 1902 وبريطانيا واسبانيا 1904، وبالتالي أصبحت أطماع الدول الأوربية في المغرب الأقصى واضحة بعد هته الاتفاقيات والتنازلات.

- أحبطت فرنسا محاولة التدخل الألماني، وذلك بمنح ألمانيا مساحات من أراضي الكونغو الفرنسية، وبالتالي تمكنت كل من فرنسا و اسبانيا بالانفراد بالمغرب وفرض سيطرتهما عليه وفرض الحماية سنة 1912.

- من كل ما سبق تبين أن مصير المغرب في هذه الفترة لم يعد مرتبطا بأعمال وسياسة السلطان بقدر ما أصبح مرتبطا بما تمليه السياسة الدولية ومصالح الدول الأوربية ومطامع الاستعمار الفرنسي الذي قطع شوطا بعيدا في التدخل في شؤون المغرب وبالتالي فرض عليه معاهدة الحماية سنة 1912 التي فتحت المجال أمام الهيمنة الاستعمارية الفرنسية - الاسبانية على المغرب.

وختاما نسأل الله سداد الرَّأي والرُّؤية والحمد له وحده أولا وأخيرا.

فهرس الموضوعات

قائمة المصادر

والمراجع

1- قائمة المصادر:

01- بن زيدان عبد الرحمان: العز والصولة في معالم النظم الدولة، ج1، دط، الرباط، 1961.

02- بن زيدان عبد الرحمان: العلائق السياسية للدولة العلوية، المطبعة الملكية، الرباط، 1999

03- بن منصور عبد الوهاب: أوربا وقضية حرية التدين في المغرب، الأكاديمية، العدد 16، 1999 .

04- (،): مشكل الحمايات القنصلية بالمغرب من نشأتها الى مؤتمر مدريد سنة 1880، المطبعة الملكية، الرباط، 1985.

05- الناصري أبو العباس أحمد بن خالد: كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق الأستاد جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، ج 9، الدار البيضاء، 1956.

06- الفاسي علال: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948.

07- الفاسي علال: الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، مكتب المغرب العربي، القاهرة 1948.

2- قائمة المراجع :

01- أبو قاسم سعد الله: شعوب وقوميات، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر.ب س ن.

02- آفا عمر: التجارة المغربية في القرن التاسع: البنيات و التحولات(1830-1912)، مكتبة دار الامان، الرباط، 2006.

03- آكنينح العربي: آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل ، مطبعة آنفو الرباط 2004.

04- أمين سعيد: الدولة العربية المتحدة، تاريخ الاستعمارين الفرنسي والإيطالي في بلاد العرب ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، القاهرة، ب.س.ن.

05- البطريق عبد الحميد: التيارات السياسية المعاصرة (1815-1960)، دار النهضة العربية، بيروت 1974.

06- بن عبد الله عبد العزيز: تاريخ المغرب العصر الحديث والفترة المعاصرة، مكتبة السلام الدارالبيضاء، ب .س. ن.

07- بن العربي الصديق: كتاب المغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984.

08- بن محمد الرشيد إسماعيل: جلاء الظلام الدامس في موجز تاريخ المغرب الى عصر محمد الخامس ط1، مطبعة فضالة، المغرب، 1957 .

09- بياض الطيب: المخزن والضريبة والاستعمار 1880، 1915، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء 2011.

10- جرمان عياش: أصول حرب الريف ، تر: محمد الأمين بزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 1992.

11- (،): دراسات في تاريخ المغرب،مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1986.

12- الجمل عطا الله شوقي: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا – تونس – الجزائر –المغرب) ، مكتبة لأنجلو المصرية، القاهرة، 1977.

13- حركات ابراهيم: التيارات الفكرية والسياسية بالمغرب الأقصى خلال قرنين ونصف قبل الحماية دار الرشاد، الدار البيضاء، 1994.

14- (،): المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ج3، 2009

15- حميدي جعفر عباس: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الفك للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن 2002.

16- حجي محمد: منوعات تحمد الحجي، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1998.

17- الخديمي علال: ا لتدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب (1894 – 1910) حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، افريقيا الشرق ، الدار البيضاء، 1994.

18- خضير ادريس: البحث في تاريخ الجزائر الحديث، دالر الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

19- رمزي أحمد: الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا، المطبعة النموذجية، مصر، ب.س.ن.

20- رمضان عبد العظيم: الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة، دار المعارف، القاهرة 1985.

21- روجرز: تاريخ العلاقات الإنجليزية - المغربية في عام 1900 ، تر: يونان لبيب زرق، دار الثقافة الدار البيضاء، 1981.

22- زيادة أنقولا: صفحات مغربية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2002.

23- الزيدي مفيد: التاريخ المعاصر بين الحداثة والمعاصرة ، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

24- السائح الحسن: الحضارة الاسلامية في المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، د س ن، ص.

25- سلطان علي: تاريخ العرب الحديث، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية.

26- سيمو بهيجة: الاصلاحات العسكرية بالمغرب (1844 - 1912)، اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، المملكة المغربية، 2002 .

27- الشابي مصطفى: النخبة المخزنية في المغرب القرن 19، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية الرباط، 1995.

28- شاكر محمود: التاريخ المعاصر بلاد المغرب، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996.

29- الشرقاوي محمود: المغرب الأقصى مراكش، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ب.س.ن.

30- صبحي حسن: التنافس الإستعماري الأوربي في المغرب (1884 - 1904)، دار المعارف، مصر 1965.

31- صفوت محمد مصطفى: الاحتلال الانجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى ازاءه ، 1952.

32- عاطف جمال و آخرون: تطوان قبل الحماية (1860-1912)، مجموعة البحث في التاريخ المغربي والأندلسي، تطوان، 1992.

33- عطا الله أسعد مرفت: التنافس البحري العسكري بين بريطانيا وفرنسا في البحر الأبيض المتوسط بعد فتح قناة السويس (1869 - 1904)، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2005.

34- العقاد صلاح: المغرب العربي بين التضامن الإسلامي والإستعمار الفرنسي، دار الطباعة الحديثة القاهرة، 1959.

35- العقاد صلاح : المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة ، الجزائر - تونس - المغرب الأقصى، مكتبة الأنجلو، القاهرة ، 1980.

36- العقاد صلاح: المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي إلى التحرر القومي ، دار الطباعة الحديثة القاهرة، ب.س.ن.

37- العلوي مولاي الطيب: تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي ، منشورات زاوية، الدار البيضاء، 2009.

38- العماري أحمد: مشكلة الحدود الشرقية بين المغرب والجزائر واستغلالها في المخطط الفرنسي للسيطرة على المغرب، ب س ن ، د س.

39- عياش ألبير: المغرب و الاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، تر عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، دار الخطابي للطباعة والنشر، الرباط، 1985 .

40- غريبة عبد الكريم: تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت، 1987.

41- غلاب عبد الكريم: قصة المواجهة بين المغرب و الغرب، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2003.

42- فارس محمد خير: المسألة المغربية (1900-1912)، مكتبة دار الشرق، بيروت، 1980.

43- كردية إبراهيم: ثورة بوحمارة (1902-1909)، شركة الطبع والنشر، الدار البيضاء 1986.

44- (،): الحماية أصلها وتطورها، شركة الطبع والنشر، الدار البيضاء.

45- لاندو روم: أزمة المغرب الأقصى ، ترجمة إسماعيل علي وحسين الحوت ومراجعة د. عبد العزيز الأهوائي، مكتبة الأنجلو المصرية ، ج1، القاهرة، 1961.

46- (،): تاريخ المغرب العربي في القرن العشرين، تر: نيكولا زيادة بيروت، 1963.

47- محمد الأمين محمد و محمد علي الرحماني: المفيد في تاريخ المغرب ، دار الكتاب، الدار البيضاء ب.س.ن.

48- المرينسي عبدالحميد: الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية الأستاذ علال الفاسي ، مطبعة الرسالة، الرباط، 1978.

49- مالكي امحمد: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي مركز دراسات الوحدة العربية.

50- المنوني محمد: مظاهر يقظة المغرب الحديث، مطبعة الأمنية، الرباط، 1973.

51- الناصر عبد الواحد : التدخل العسكري الاجنبي في المغرب قراءة في جيوستراتيجية المغرب خلال القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين، تق د. عبد الهادي التازي، مطبعة اليت، الرباط، 1999.

52- الورديغي عبد الرحيم: فاس في عهد الاستعمار الفرنسي (1912-1956)، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط، 1992.

53- ويسلنغ هنري: تقسيم افريقيا(1880-1914) أحداث مؤتمر برلين وتوابعه السياسية ، تر: ريما إسماعيل، الدارالجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته، 2001.

54- يحي جلال: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر 1999.

55- (،): المغرب الكبير العصور الحديثة وهجوم الاستعمار ، دارالنهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، 1981.

56- اسماعيل أحمد ياغي و محمود شاكر: تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر ، ج2، دار المريخ الرياض، 1993.

المجلات:

01- جرمان عياش وآخرون: مجلة ناريخ المغرب، جمعية الامتداد الثقافي، العدد3، الدار البيضاء ب.س.ن.

02- القطعاني فادية عبد العزيز: الحركة الوطنية المغربية(1912-1937)، المجلة الجامعة، العدد 16 جامعة بنغازي، فيفري 2014.

المذكرات والرسائل:

01- بلعربي نورالدين: العلاقات الجزائرية المغربية في عهد الأمير عبد القادر (1830-1847)، مذكرة لنيل شهادة الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2008 – 2009.

02- معريش محمد العربي: المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (1873-1894)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 1987.

الموسوعات:

01- أمل عجيل: قصة وتاريخ الحضارات العربية (ليبيا – السودان – المغرب)، بيروت، 1999، ص 140.

02- زبيب نجيب: الموسوعة العامة لتاريخ المغرب، ج3، دار الأمير للثقافة والعلوم، ط1، بيروت 1937.

03- معلمة المغرب، ج13، مطابع سيلا، المغرب، 2001.

الكتب الأجنبية:

01- Bernard Lugan , Histoire de Maroc des origines à nos juors Perrin critèrion , .Paris, 2000.

02- Henri Cambon, Histoire du Maroc, Hachette Coulommiers, imp, Bradard et Taupin, 1952.

03- Paris Reynuad, En marge de livre jaune, paris , 1923.

الملحق رقم (01): ظهير يفوض به السلطان سيدي "**محمد بن عبد الرحمن**" للنائب السيد "**محمد الخطيب**" مهمة انهاء الخلاف المغربي الاسباني (01 أكتوبر 1859).

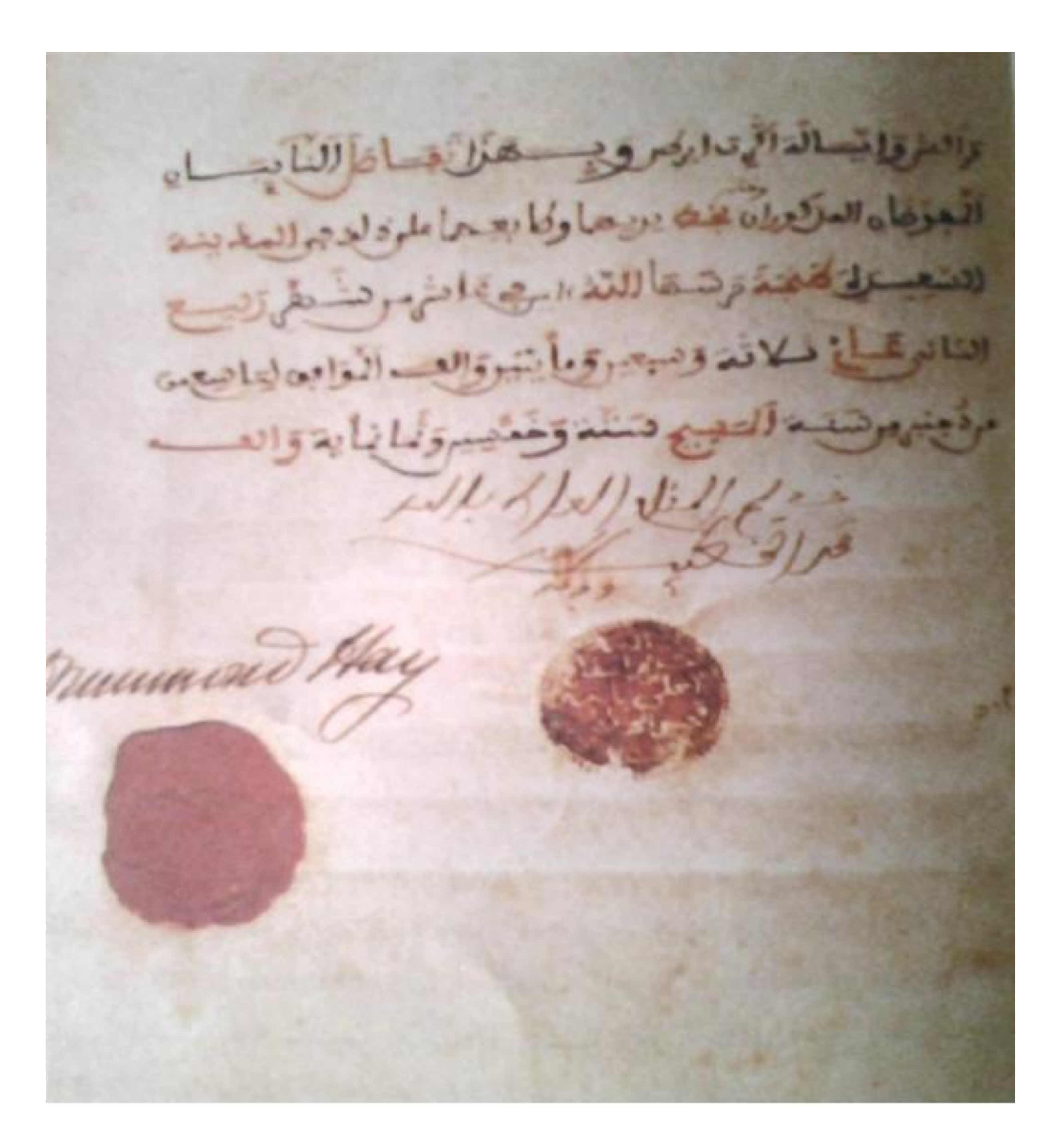


1 أكتوبر 1859. ظهير يفوض به السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن للنائب السيد امحمد الخطيب مهمة إنهاء الخلاف المغربي الإسباني

10

المصدر: محمد القبلي، مرجع سابق، ص 466

الملحق رقم (02): مقتطف من معاهدة 1856.

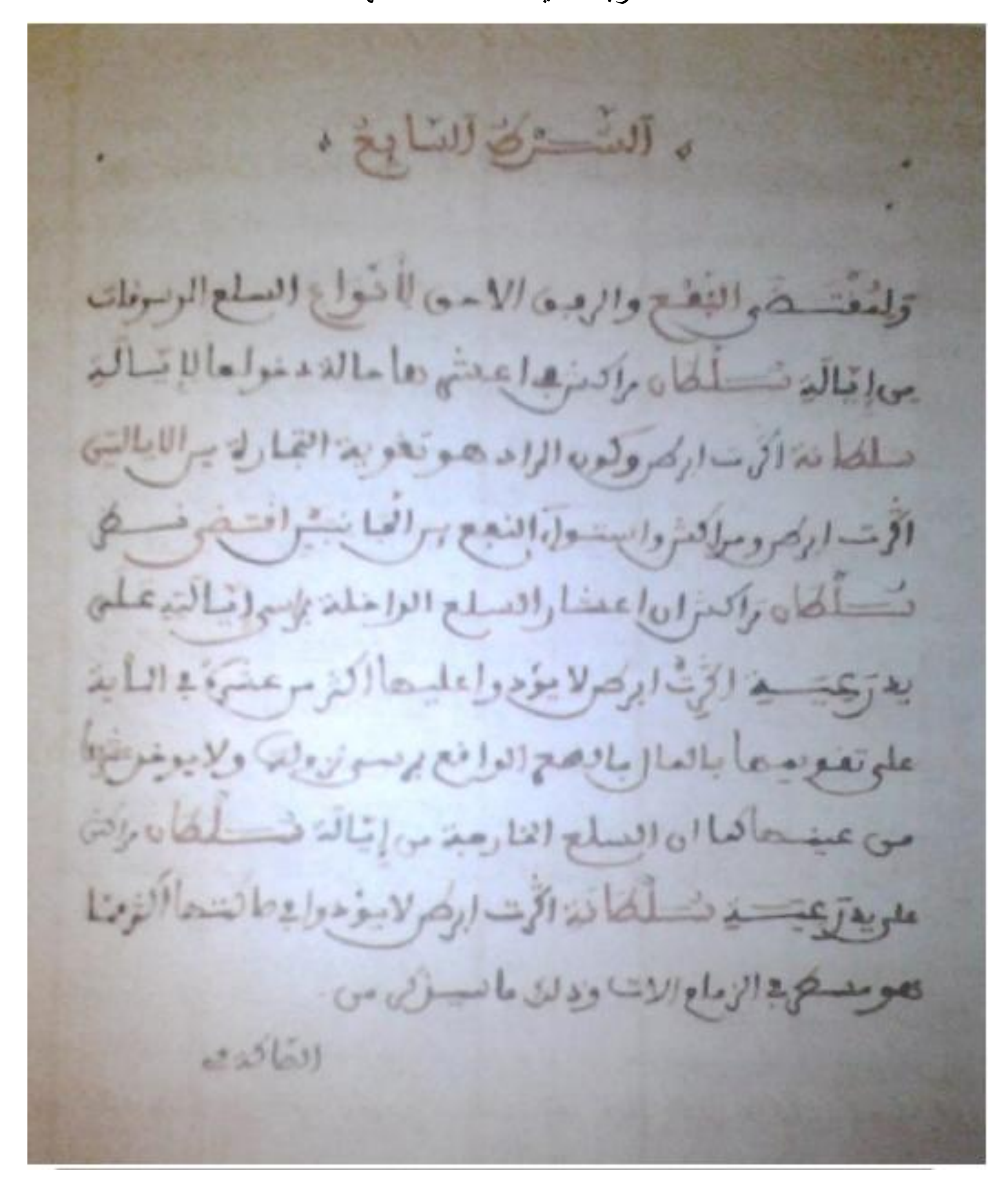


والعز والتيسير الذي ارتضى وبهذا امضا النائبان
المعظمان المذكوران خطه بيديهما وكذا بعدما طبعوه بطابعيهما بالمدينة
السعيدة طنجة حرسها الله في اليوم الثاني من شهر ربيع
الثاني عام ثلاثة وسبعين ومائتين والف الموافق لتاسع من
دجنبر من سنة المسيح ستة وخمسين وثمانمائة والف

Drummond Hay

المصدر: محمد القبلي، مرجع سابق، ص 467

الملحق رقم (03): الشرط السابع من المعاهدة المغربية – البريطانية (1856) ضغطت بريطانيا على المغرب لتعديله خدمة لمصالحها.



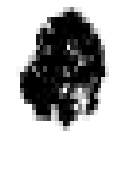
الشرط السابع

ولمقتضى النفع والرفق اللائق لأنواع السلع الموسوقات
من إيالة سلطان مراكش جعلنا عشرة في المائة على دخولها إلى إيالة
سلطانة انكلطيرة وكون المراد هو تقوية التجارة بين الإيالتين
انكلطيرة ومراكش واستواء النفع بين أهلهما معا اقتضى فكر
سلطان مراكش أن أعشار السلع الداخلة لمراسي إيالته على
يد رعية انكليز لا يؤدوا عليها أكثر من عشرة في المائة
على تقويمها بالمال بالسعر الواقع بمراسيه وقته ولا يتوقفوا
من عينها كما أن السلع الخارجة من إيالة سلطان مراكش
على يد رعية سلطانة انكلطيرة لا يؤدوا في ما تفتحها أكثر مما
هو مسطر في الزمام الآتي وذلك ما سيذكر من

[illegible]

المصدر: نايت قاسي الياس، مرجع سابق، ص 267.

الملحق رقم (07): الصفحة الأخيرة من المعاهدة المغربية – الاسبانية (1861).





الملحق رقم (08): اتفاقية مدريد المنظمة للحماية القنصلية وموافقة "**السلطان الحسن الأول**" عليها (30 – 07 – 1880)



لمصدر : عبد الوهاب بن منصور : مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشاتها الى مؤتمر مدريد سنة 1880، ص 210,

الملحق رقم (09): معاهدة الحماية بفاس.



à Sa Majesté le Sultan
dans le plus bref délai possible.
En foi de quoi, les
soussignés ont dressé le présent
acte et l'ont revêtu de leurs
cachets.
Fait à Fez le trente
mars mil neuf cent douze

Regnault

Le Vice Consul Premier Interprète de
la Légation de France au Maroc

المصدر: محمد القبلي، مرجع سابق، ص 526.

الملحق رقم (10): ظهير وافق بمقتضاه "**المولى عبد العزيز**" على القرارات التي أسفر عنها مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906.



الحمد لله وحده

يُعلم من كتابنا هذا أننا لما اطلعنا على ما حرره نواب حضرتنا الشريفة مع نواب الدول المحبة المعظمة
المجتمعة في مجلس المؤتمر المنعقد بمدينة الجزيرة عام أربعة وعشرين وثلاثمائة وألف هجرية
الموافق لعام ستة وتسعمائة وألف مسيحية فيما يتعلق بالتمكن في مصالح هذه المملكة
المغربية الحنيفية أولا على ثلاثة أصول وهي حفظ حقوق سلطنتنا، وحفظ استقلال
مملكتنا، وحفظ الحرية الاقتصادية بها في الأعمال العمومية، ثم انحصار ما بني عليها من
الإصلاحات في سبعة أبواب أولها في تنظيم عسكر الحراسة بالمراسي المفتوحة بإيالتنا وثانيها
في ضبط الحراسة المانعة من دخول كنكم بالنظر للسلاح بتراب هذه الإيالة وثالثها في عقد امتياز
لبنك ملكي في اسم المخزن المراكشي ورابعها في بيان كيفية تحسين المدخولات المالية المقررة
وزيادة مدخولات أخرى جديدة وخامسها في ضبط أعمال ديوانات هذه الإيالة وقطع الغش
والكنكم بالنظر منها وسادسها فيما يتعلق بكيفية إجراء الإصلاحات العمومية وسابعها في
شروط عمومية راجعة لثبات عقد ذلك وإجراء عمله ويندرج تحت كل باب من هذه الأبواب عدة فصول
مجموعها مائة وثلاثة وعشرون فصلا وبشأن تضمنها العقد المنبرم في ذلك بتاريخ اثني عشر صفر
الخير من هذه السنة الموافق سابع أبريل سنة ستة وتسعمائة وألف مسيحية واستوعبنا ما من
أوله إلى آخره اقتضى نظرنا الشريف الموافقة عليه وتثبيته وقبوله وإمضاءه إمضاء تاما
صدر به أمرنا المعتز بالله في سادس عشر ربيع الثاني عام أربعة وعشرين وثلاثمائة وألف موافق
ثامن عشر يونيه سنة ستة وتسعمائة وألف مسيحية

18-6-1906. ظهير وافق بمقتضاه السلطان مولاي عبد العزيز على القرارات التي أسفر عنها مؤتمر الجزيرة الخضراء

المصدر: عبد الهادي النازي، مرجع سابق، ص 60.

الملحق رقم (11): الصفحة الأخيرة من المعاهدة المغربية – الألمانية.



الفصل الأول

الفصل الثاني

المصدر: عبد الهادي النازي، مرجع سابق، ص 66.